

المكتبة
الاقتصادية

نظريات النفع والافضل

دكتور صلاح الدين نامق



دار المغارف بمطز

نظريات النفوس والافعال

تأليف

دكتور صلاح الدين نامق

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد
بكلية التجارة — جامعة الأزهر



دارالمغارف بمطز

الفهرس

صفحة		مقدمة
(ح)		
١	النمو الاقصادى والدول النامية	الفصل الاول
٢١	التجارىون	د الثانى
٤٠	الفكر الكلاسيكى	د الثالث
٥٣	آدم سميث	د الرابع
٦٩	مالثس	د الخامس
٨٣	ريكاردو	د السادس
١٠١	ماركس	د السابع
١٣٠	كينز	د الثامن
١٤٨	شوهيتر	د التاسع
١٧٨	روستو	د العاشر
٢٠٧	الدفعة القوية والنمو المتوازن	د الحادى عشر
٢٢٤	النمو غير المتوازن	د الثانى عشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

يعيش ثلاثة أرباع سكان هذا الكوكب في ثورة اقتصادية عارمة تهدف إلى رفع مستوى معيشتهم وتطوير اقتصادياتهم القومية في سبيل اللحاق بركب التقدم . ويصعب تفسير مظاهر هذه الثورة بالاشارة إلى عامل واحد فقط وإنما ينبغي الا حاطة بمجموعة متشابكة من العوامل والقوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية تشترك جميعها في التأثير على سكان الدول النامية بدرجات مختلفة من القوة أو الضعف .

ولعل أهم هذه العوامل هو ذلك التذمر العميق بين الشعوب النامية نتيجة كراهيتها لوضعها السياسي القديم إبان أن كانت دولا مستعمرة تقاسى من استغلال السيطرة الأجنبية في المجال الاقتصادي . والتذمر يخلق الثورة والثورة تقتضى المطالبة بتغيير الأوضاع وتحقيق التقدم البناء في جميع القطاعات . كما أن هذه الشعوب أصبحت تؤمن بأن حريتها الحقيقية هي في تحقيق مستوى من المعيشة لائق بأبنائها وخاصة بعد أن لاحظت الهوة الساحقة بين مستواها الحالي ومستوى الشعوب الصناعية المتقدمة . ومن هنا بدأت تتعجل الطريق إلى هذا الهدف لشعورها بأنها لم تعد تملك الوقت لتضيعة بعدد التخلف الطويل قياسا على غيرها من الدول التي قطعت مراحل التقدم .

وقد ازداد الشعور بهذه الأوضاع المحزنة انتشارا نتيجة لتأثير أجهزة الاتصال السلكية المرئية منها وغير المرئية ، فالمواطن العادي في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية يستمع إلى أجهزة الراديو تحمل إليه أنباء العالم ، كما يرى على شاشة السينما والتلفزيون مقدار ما وصل إليه مستوى المعيشة في الدول العريقة في الصناعة والنمو فيقارن بين حاله وما وصل إليه غيره فإذا

(د)

الثورة تملك عليه نفسه نزوعا إلى رفع مستوى العيش في بلاده ومساواة بينه وبين غيره من الشعوب التي حققت التقدم .

ومن هنا أصبح هدف التنمية الاقتصادية في حد ذاته أمراً يكاد يتفق عليه جميع الشعوب الناشئة ، بل لقد أصبح هذا الهدف محورا للسياسة القومية في المناطق الآخذة بأسباب النهوض .

ولقد استوجب هذا الوضع السياسي والاقتصادي الجديد من الاقتصاديين المعاصرين الاهتمام بموضوع التنمية والقاء الضوء على المعالم المختلفة التي تكيفه تجاوبا مع الأحداث الخارجية وإيقدموا للإنسانية وللملايين السكان في الدول النامية ما هم في حاجة إليه من دراسات علمية جادة في هذا الموضوع . وإذا كان هذا هو الواجب الملح على الاقتصاديين المعاصرين عموما فإن على الاقتصاديين الذين يعيشون في الدول النامية ويشهدون أحداثها وتجارب التنمية الاقتصادية بها واجب أهم نحو الاهتمام البالغ بموضوع التنمية ومشاكلها . فالموضوع موضوعهم والمشكلة مشكلتهم ، وقد يكونون أقدر من غيرهم على دراسة معالمة وأبعاده .

ومع ذلك فربما لا أكون مخطئيا إذا قلت بأن بحث موضوع النمو الاقتصادي عموما يبلغ حدود علم الاقتصاد المألوف ويتخطاها بسرعة إلى آفاق وعلوم أخرى . فالسرد والدراسة الوافية لنمو اقتصاد دولة ما والجهود التي بذلت في هذا السبيل يتطلب استعراض تاريخ الدولة الثقافي والاجتماعي والسياسي بأكمله . ولهذا فإن تنظيم مختلف العوامل والعلاقات المتبادلة المتفاعلة التي تؤثر في التنمية في صيغة تتعدى مجرد السرد المفكك يتطلب استخدام المبرقة الإنسانية الواسعة في الكثير من الحقول .

هذا — ولقد آليت على نفس خدمة لاقتصاديات النمو أن أكتب في الجوانب المختلفة للموضوع ، يقينا مني أنه أهم الموضوعات التي ينبغي أن تنشغل بها في هذه الأيام . ولهذا بدأت بأولى هذه الجوانب وهو نظريات

النمو الاقتصادي ، مستعرضا أهم النظريات الاقتصادية للنمو مبتدئا بالعهد التجاري في العصور الوسطى ومنتهياً بنظريتي النمو المتوازن لنوركسيه والغير متوازن لهيرشمان . وهما النظريتان اللتان لا تزالان بعد تثيران الجدل والنقاش بين الاقتصاديين المعاصرين في السنوات الستينية من القرن العشرين .

والواقع أن الاهتمام بالتنمية ليس حديث العهد ، فنظريات التنمية تثير الاهتمام منذ زمن طويل بدليل إسهام الاقتصاديين الكلاسيك والماركسيين والاقتصاديين المحدثين في هذا الحقل ، وهو ما حاولته في هذا المؤلف مستعرضا أولا النمو الاقتصادي والدول النامية محددا الأبعاد المختلفة لسكالا المفهومين شارحا أسباب ومظاهر التخلف . ولعل هذا الفصل من الكتاب هو المقدمة المنطقية لنظريات النمو التي توالى بعد ذلك مبتدئا بالنظرية الكلاسيكية في عموميتها ومركزا الإهتمام بنظريات آدم سميث ودافيد ريكاردو وروبرت مالتس باعتبارهم أئمة الفكر الكلاسيكي القديم . هذا وقد خصصت فصلا طويلا بأكمله لدراسة آراء كارل ماركس في النمو الاقتصادي باعتباره أول من عالج نظرية النمو في إطار فكري اشتراكي متضمنا كل الظواهر الثقافية مركزا اهتماما بالغاً بتطور قوى الإنتاج المادي الذي ينطلق منه جميع المتغيرات الأخرى التي تؤثر في النمو . واستعرضت في شيء من التفصيل كذلك نظرية شومبيتر في النمو ، وهو الاقتصادي اللامع الذي يرى الروحانية العقلية التي تعمل خلال الرأسمالية هي الأساس الأول في تفسير جميع منجزات النظام من اقتصادية واجتماعية وسياسية .

والواقع أن الدراسة الجادة لنظريات النمو الاقتصادي القديمة منها والحديثة تساعدنا على تفهم الأبعاد الحقيقية لمشكلة التنمية . فهذه النظريات هي بحق إسهام ضخم في موضوع التنمية ، فهي تركز الإهتمام على عدد من العوامل الاقتصادية الحيوية التي تتصل بالتنمية ووسائل رفع مستوى المعيشة في أي نوع من المجتمعات ، وبهذا تسمح بتفهم عميق لنوع القوى

التي تؤثر في العوامل المؤدية إلى هذا الهدف. وإذا كانت هناك قوى أخرى أغفلتها إحدى هذه النظريات فليس معنى ذلك أنها غير واردة في نظرية أخرى لكاتب آخر . ومن هنا فإن دراسة نظريات النمو كوحدة متكاملة أمر على جانب كبير من الأهمية لأنها — أي الدراسة — هي الأساس الذي يشاد فوقه تفسيرات موضوع التنمية المختلف الجوانب بصورة أشمل وأدق . كما أن هذه النظريات لا تجيب على عدد من التساؤلات الاقتصادية فحسب بل هي تشير تساؤلات عديدة ينبغي توجيهها في مجالات أخرى علمية .

ورجائي أن يسهم هذا المؤلف في وضع اللبنة الأولى لموضوع التنمية الاقتصادية يتبعه إنشاء الله دراسات لجوانب أخرى من الموضوع ، استكمالاً لبحث أهم الدراسات الاقتصادية المعاصرة ، واستجابة لاسمى مطالب الاقتصادى في حياته العلمية . وهو رفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية المادية للسواد الأعظم من سكان الدول النامية الذين عاشوا ردحا طويلا من الزمن في ظلم الفقر والتخلف والذين يتطلعون اليوم جادين للتغلب على الفقر والتخلف .

الفصل الأول

النمو الاقتصادي والدول النامية

من الأهمية بمكان تحديد مفهوم النمو الاقتصادي وما يكتنف هذا الاصطلاح من مقومات معينة قبل أية دراسة جادة في نظريات النمو الاقتصادي . فماذا نقصد بالنمو الاقتصادي ؟ وما هي الدول النامية ؟ وما خصائصها الاجتماعية المشتركة ؟ وإلى أي مدى تختلف هذه الدول فيما بينها في التخلف الاقتصادي ثم إلى أي مدى تختلف عن الدول الصناعية المتقدمة ؟

(١)

إن مفهوم النمو الاقتصادي لا يزال بعد غير محدد الجوانب . فهناك اتجاه نحو استخدام المصطلحات الآتية كل منها محل الآخر دون ثمة تمييز بينها — النمو الاقتصادي ، التنمية الاقتصادية ، التغيير الطويل المدى . وذلك على الرغم من أننا نكاد نلصق فروقا بسيطة جداً تميزها ، إلا أنه يجوز استخدامها جميعاً كترادفات .

ومع ذلك فيخيل إلينا أن أي تعاريف معينة لفكرة النمو الاقتصادي مسألة لا غنى عنها عند بدء الدراسة المتعلقة بالنمو الاقتصادي أو بنظريات هذا النمو وحتى يمكن تقبل المفاهيم المختلفة التي أدلى بها أئمة الفكر الاقتصادي إزاء موضوع النمو الاقتصادي عموماً .

إن النمو الاقتصادي في رأي Meier عملية يزداد فيها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي السائد خلال فترة زمنية طويلة . وإذا كان

معدل النمو الاقتصادى أكبر من معدل النمو فى الأعداد السكانية فإن دخل الفرد فى المتوسط لا بد وأن يزداد^(١) . إن عملية النمو الاقتصادى — فى رأيه — سوف تؤدى إلى زيادة الدخل الحقيقى دون اعتبار إلى مشكلة توزيع المنتج الإضافى من السلع والخدمات .

ومع اتفاقنا التام مع Meier فى هذا التعريف إلا أننا نضع لأنفسنا تعريفاً آخر يتفق مع اتجاهات التنمية المعاصرة سواء فى الدول الرأسمالية أم الاشتراكية . فالتنمية — كما أراها — عملية اقتصادية واجتماعية وسياسية فى نفس الوقت . إنها عملية التغير الثورى الذى بمقتضاه يتحول الاقتصاد القومى من اقتصاد ساكن أو يكاد يكون ساكناً . لا يزيد فيه دخل الفرد فى المتوسط إلى اقتصاد تظهر فيه الزيادة واضحة جلية .

إن عملية النمو الاقتصادى هى التفاعل القوى الذى يحدث فى بيئة معينة فى فترة زمنية معينة متضمناً تغيرات شتى فى البيئة والظروف المحيطة بها ، الإنسان ورأس المال وجميع مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية الأخرى وستؤدى هذه التغيرات الثورية الجذرية إلى زيادة فى الناتج القومى الذى يعتبر فى حد ذاته تغيراً طويلاً الأمد .

وإذا ركزنا الاهتمام على فكرة زيادة الناتج القومى — وهو ما ينبغى أن نفعله لتحديد مفهوم النمو الاقتصادى — كان لنا أن نتمشى مع ما تجرّه هذه الفكرة من تغيرات مختلفة لا بد وأن تحدث طالما أن الناتج القومى فى زيادة مستمرة . ويمكن تقسيم هذه التغيرات إلى نوعين : الأول هو ما يصيب عرض عوامل الإنتاج فى الدولة المعنية بشؤون النمو الاقتصادى من تغيرات ، والثانى هو التغير الذى يطرأ على هيكل الطلب المحلى على المنتجات التى يتم إنتاجها^(٢) .

(1) Meier and Baldwin, «Economic Development» p. 2.

(2) Schultz, T.W. «Economic Organization of Agriculture» p. 5.

أما التغيرات التي تطرأ على عرض العوامل الإنتاجية فتتضمن .
(١) اكتشاف موارد جديدة للثروة في المجتمع (٢) زيادة تجميع رؤوس
الأموال وزيادتها في المجتمع (٣) استخدام وسائل إنتاجية جديدة أكثر
كفاية (٤) تحسين الكفاية والمهارات الإنتاجية للعامل (٥) تحسين الأجهزة
والنظم الإدارية .

وتتضمن التغيرات التي تطرأ على الطلب المحلي (١) التغيرات التي تحدث
في حجم السكان وتكوينهم العمري (٢) التغيرات التي تحدث بالنسبة لتوزيع
الدخل القومي وزيادة الاستهلاك (٣) التغيرات التي تطرأ على أذواق
المستهلكين (٤) وزيادة الاتجاهات الاشتراكية في الدول النامية .

ومن هنا وعلى أساس عرض العوامل الإنتاجية والطلب على السلع
المنتجة يمكن تفسير النمو الاقتصادي على أنه عملية اقتصادية يتم بموجبها
حدوث تغيرات شتى في عرض العوامل الإنتاجية في المجتمع، من رأس مال
إلى عمل إلى تنظيم وإدارة إلى ثروات طبيعية وهو — في الوقت ذاته —
عملية تؤدي إلى حدوث زيادات متلاحقة في الطلب على السلع التي أنتجتها
عملية التنمية ذاتها ، وبحيث يسير كل من عرض العوامل الإنتاجية والطلب
على السلع المنتجة في زيادات مستمرة متلاحقة .

أن عملية النمو الاقتصادي إذن عملية تفاعلية قائمة بذاتها ومتكاملة . بمعنى
أن كل تقدم يطرأ على ناحية من نواحي الاقتصاد القومي هو في واقع الأمر
تقدم يطرأ على نواحي أخرى . وعندئذ يصبح التقدم في حد ذاته بمثابة العقد
المتكامل حياته أو النعمة التي لا نشأذ فيها . ومن ثم — وعلى أساس هذه
العلاقات المتباينة المتداخلة والمكونة للنعمة الواحدة — يمكن فهم النمو
الاقتصادي على أنه عملية تتضمن تغيرات شتى وعميقة تعمل على زيادة الدخل
القومي الحقيقي .

والواقع أن دراسة الزيادات التي تطرأ على الدخل القومي الحقيقي هي أقرب وأفضل المقاييس الدالة على النمو الاقتصادي ، ومع ذلك فليس هو المقياس الوحيد الذي يدل على النمو .

أن لفظ الدخل القومي الحقيقي يشير إلى المجموع الكلي للسلع والخدمات المنتجة في مدة عام على فرض عدم وجود تجارة خاصة تزيد أو تنقص من الناتج القومي في البلاد ومن هنا فإن مقياس النمو الاقتصادي يتطلب وجود مقياس للسلع والخدمات المنتجة مقومة بالنقود ومع إدخال حساب استهلاك العدد والآلات أثناء عملية الإنتاج . وطالما أن الناتج القومي الإجمالي لا يدخل في حسابه السلع الإنتاجية ورؤوس الأموال التي تحل بعضها محل الأخرى فإن ، صافي الناتج القومي Net National Product قد يكون هو المقياس الأفضل للدخل . وهو يتضمن السلع الاستهلاكية والخدمات النهائية المضافة إليها الإضافات الصافية للسلع الإنتاجية .

ومن هنا فإذا قلنا أن دولة ما تمر بتجربة النمو الاقتصادي وإن دخلها القومي في ارتفاع مستمر خلال فترة زمنية معينة كان معنى ذلك أننا نستخدم لفظ الدخل القومي الحقيقي في معنى الناتج القومي الصافي مصححاً على أساس التغيرات التي تطرأ على الأسعار (١) .

ولكننا نؤكد هنا نقطة على جانب كبير من الأهمية ، فالزيادة الصافية في الدخل القومي — وهي ما اتفقنا على أنها تعبر عن جانب هام من مفهوم النمو الاقتصادي — هذه الزيادة يجب أن تكون مستمرة دون انقطاع . بمعنى أن الزيادة أو التوسع القصير الأجل الذي يطرأ على الاقتصاد القومي نتيجة لدورة تجارية عادية أو لسبب من الأسباب الطارئة لا ينبغي إدخاله ضمن مفهوم النمو الاقتصادي . إذ المهم هو الاتجاه التصاعدي في الناتج القومي الصافي بين فترات الدورة التجارية، وذلك إذا كان النظام الاقتصادي

(1) S. Kuznets «Measurement of Economic Growth» p. 137.

السائد هو النظام الرأسمالى أما إذا كان النظام يسير على أسس اشتراكية
-وجب التركيز على زيادة الناتج القومى- بين كل خطة اقتصادية رسمتها الدولة
والخطة التى تليها.

والاقتصاديون الذين يربطون النمو الاقتصادى بفكرة القضاء على الفقر
فى المجتمع لابد لهم أن يستخدموا زيادة دخل الفرد الحقيقى فى المتوسط
Per capita income كقياس يثبتون عن طريقة كيفية مكافحة الفقر
والارتفاع بمستوى المعيشة فى المجتمع وهم - فى سبيل إثبات صحة حججهم
يقولون بأن استخدام مبدأ زيادة الدخل القومى عموماً للدلالة على أن النمو
الاقتصادى لا يعبر عن الحقيقة فقد يزيد الدخل القومى فى دولة ما زيادة
متصلة دون أن يطرأ تحسن ملحوظ على مستوى معيشة السكان لأن الزيادة
فى أعدادهم فاقت على الزيادة التى طرأت على الدخل القومى ومن هنا فإن
التركيز على دخل الفرد فى المتوسط - فى رأى هؤلاء الاقتصاديون أدعى
إلى توضيح مفهوم النمو الاقتصادى وهو رأى صحيح فى كل أبعاده
ومرأيه.

ومع ذلك فمن المتفق عليه أن كلا من الدخل القومى الحقيقى ودخل
الفرد فى المتوسط له أهمية كبرى إزاء فكرة النمو الاقتصادى المتصل بالرفاهة
الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة فإذا فرضنا أن ازدياد السلع والخدمات فى
المجتمع أفضل من نقصهما - وهو فرض منطقي - فإننا نعتبر الزيادة فى
الدخل القومى الحقيقى شرط أساسى لتحقيق الرفاهة الاقتصادية إلا أن
هذا الشرط لا يعتبر كافياً .

فإذا ارتفع دخل الفرد الحقيقى فى المتوسط فقد يودى ذلك إلى أن
يصبح الأغنياء أكثر غنى والفقراء أكثر فقراً وليس هذا هو هدف النمو
الاقتصادى المتسم بالعدالة الاجتماعية ومن هنا فلا بد أن يصاحب زيادة
دخل الفرد فى المتوسط تدخل من جانب الدولة بتشريعات وإجراءات
ذات صبغة اشتراكية أو حتى تشريعات إنسانية تهدف إلى إعادة توزيع الدخل

وما لم يتم هذا التدخل فلا يمكن الحكم بصفة قاطعة ما إذا كانت الرفاهة الاقتصادية قد ازدادت أم لا ومن هنا فإن المعنى الحديث للنمو الاقتصادي يتطلب إدراج مبدأ الرفاهة الاقتصادية ضمن مفهوم الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط وإدخال مبدأ الرفاهة يتضمن إعادة توزيع الدخل القومي بحيث ينتقص من الدخل الحدية لدوى اليسار وزيادة الدخل الحدية للفقراء وهو المفهوم الذى تأخذ به الجهات المسؤولة فى الجمهورية العربية المتحدة.

هذا — ويجب أن نتخذ جانب الحيطه إذا ما اعتبرنا الزيادة التى تطرأ على الناتج القومى فى عموميتها مرادفة للنمو الاقتصادى ذوالجانب الاجتماعى العادل ذلك أن تكوين هذا الناتج مسألة هامة فى هذه الحالة فقد يتكون الجزء الأكبر منه من كميات كبيرة من العتاد والسلع الحربية أو ربما تكون من سلع كمالية لا يقدر على شرائها إلا طبقة ضئيلة من المجتمع ، وبالتالى فهى لا تشبع رغبات الأفراد العاديين من الطبقات العاملة الكادحة الذين يكونون فيما بينهم الغالبية الساحقة من الشعب ومن هنا وجب التركيز على السلع المنتجة التى تشبع رغبات أكبر عدد من الأفراد .

إن مفهوم النمو الاقتصادى إذن يتطلب عدم تركيز جل اهتمامنا على زيادة الناتج القومى من السلع والخدمات عموماً فحسب وإنما ينبغى أن نضع فى الاعتبار رغبات المستهلكين العاديين والتغيرات التى تطرأ على أذواقهم خلال الفترة الزمنية المحددة فضلاً عن تحقيق مطالب واضعى الخطة الاقتصادية . إذا ما كان النظام العام فى الدولة يأخذ بنظم التخطيط فى سبيل التنمية ^(١) . ولا شك أيضاً أن البدء بعملية النمو الاقتصادى والنجاح الذى قديلاًزماً لا بد وأن يؤدى إلى خلق تغيير جذرى فى النظم والعادات والتقاليد المتبعة

(1) Samuelson, «Evaluation of Real National Income» Oxford Econ. Papers (Jan. 1950).

Pigou «Real Income and Econ. Welfare» (Feb. 1951).

في الدول النامية . وقد يكون لهذا التغيير اعباؤه وتكاليفه على الجماهير الشعبية عموما وعلى الفلاحين خاصة . وانتقال العامل الزراعي إلى العمل في المدينة حيث الصناعة والتنظيم الصناعي الدقيق ليس بالامر اليسير على نفسه فقد تغير العلاقات العائلية التي كانت تكيف العمل في الريف إلى علاقات غير شخصية في المصنع الكبير وفي المدينة المترامية الأطراف . ومن هنا فسيرتبط بسير الحياة نفسها التي تعود عليها الفلاح والتي ألفها منذ أجيال بعيدة ^(١) .

ومن هذا يتبين أن التحليل الاقتصادي السليم لمفهوم النمو الاقتصادي يأخذ في الاعتبار الزيادة التي تطرأ على الدخل القومي الحقيقي والتغيرات الخاصة التي تصاحب هذه الزيادة . ولكن على الرغم من أن الزيادة في الناتج عن الفرد الواحد مسألة لها أهميتها في النمو الاقتصادي إلا أننا لا نستطيع أن نسوي بينها وبين الزيادة في الرفاهة الاقتصادية أو الرفاهة الاجتماعية دون أن نأخذ في الاعتبار مسائل أخرى متصلة بالنواحي الصحية والاجتماعية . ولكي نحدد المعدل الأمثل للنمو الاقتصادي يجب ان نضيف إلى هذا كله إعادة توزيع الدخل القومي بحيث لا تتركز الزيادة في هذا الدخل في يد فئة من المواطنين دون غيرهم على اعتبار أن الفوائد التي سوف تعود على المجتمع من جراء عملية النمو يجب أن يستفيد بها أكبر عدد ممكن من المواطنين ، بل يجب أن يستفيد بها الشعب بأسره . وأخيراً فإن مفهوم النمو الاقتصادي يتضمن بعض الآراء السياسية والاجتماعية ذات الشأن . فقد يصاحب هذا النمو زيادة أو نقص في الحرية السياسية أو في نوع التخطيط السائد أو في منح المرأة المزيد من الحريات طالما أنها تشارك مشاركة جدية في تحمل مسؤوليات النشاط الاقتصادي في البلاد ^(٢) .

(١) لهذه الأسباب ولغيرها من مظاهر عدم الارتياح التي ترتبط مع النمو الاقتصادي

راجع E.H. Phelps Brown «Economic Growth and Human Welfare» ch : II.

(2) Hoselitz, B. «Sociological Aspect of Economic Growth» The Free Press of Glencoe, p. 45.

وإذا كان هذا هو المفهوم الاقتصادي للنمو الاقتصادي بأبعاده المختلفة فما هي الدول النامية وما الخصائص الاقتصادية والاجتماعية المشتركة لهذه الدول ؟ وإلى أي مدى تختلف درجة تعمق هذه الخصائص في المقومات الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول .

(٢)

حاول خبراء هيئة الأمم المتحدة سنة ١٩٥١ وضع تعريف محدد قاطع للدول النامية فقالوا حينذاك بأنه من العسير الاتفاق على هذا التعريف. إلا أنهم استخدموا فكرة دخل الفرد في المتوسط — التي المأخوذ إليها في سطور سابقة — على أنها خير مؤشر للدلالة على الدول النامية. فانخفاض هذا الدخل عن نظيره في الولايات المتحدة أو كندا أو الاتحاد السوفيتي أو غير ذلك من الدول المتقدمة اقتصادياً يدفع الدولة بالفقر النسبي وارتفاعه إلى ما يقرب من مستوى دخل الفرد في المتوسط في الدول المتقدمة يقرب تلك الدولة من مستوى الدول المتقدمة وبالتالي يبعدها عن الانضمام إلى صفوف الدول النامية.

إلا أن الإعتناء الكلي على هذه الوسيلة في التعرف على الدول النامية — أو بمعنى أصح في التفرقة بين الدول الصناعية المتقدمة وبين الدول النامية — لن يأتي بنتائج صحيحة. وإنما هي وسيلة تتسم بالعمومية ليس إلا . ذلك أن قياس دخل الفرد في المتوسط في كثير من الدول النامية ذات التقاليد القديمة مسألة في غاية من الصعوبة وعلى فرض أن قياس هذا المتغير قد تم فعلاً فإنه غالباً ما يشوبه أخطاء لا يستهان بها ، فأغلب العائلات في الدول النامية الفقيرة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية تقوم بنفسها بخدمات في المنزل . وهي خدمات لا يدفع عنها أجر تقدي بالطبع ، وبالتالي لا تحسب ضمن حسابات الدخل القومي ، فالطبخ وحياكة ملابس الأسرة وصنع الخبز وما إلى ذلك خدمات منزلية تقوم بها ربة البيت دون مقابل بينما نفس هذه الخدمات يدفع عنها أجر في الدول الصناعية المتقدمة وبالتالي تدخل ضمن

حسابات الدخل القومي . ومن هنا تحدث الأخطاء عند المقارنة بين دخل الفرد في المتوسط في الدول النامية والدول المتقدمة الأمر الذي يجعل الصورة العامة للدول النامية مهتزة غير واضحة .

وثمة نقاط أخرى تجعل مقياس هيئة الأمم المتحدة سنة ١٩٥١ غير ذي موضوع الآن وهو أن كثير من الدول النامية وخاصة الدول الأفريقية المختلفة تتضمن في الغالب مجتمعات فردية ذات إكتفاء ذاتي . ومن ثمّ فإذا فرض وحسب دخل الفرد في المتوسط - وهو ما أشك في حدوثه - فيكون الحساب خاطئاً إلى أبعد الحدود . إذ المقصود عقلاً ألا تحسب كثير من بنود الدخل القومي كتكاليف نقل السلع وتوزيعها والخدمات اللازمة لها كما هو الحال في الدولة الصناعية المتقدمة طالما أن هذه الدول المتخلفة تعيش أقرب ما يكون إلى الاكتفاء الذاتي فتستهلك كل ما تنتجه أراضيها دون ثمة مبادلات أو تجارة . أضف إلى ذلك أن حاجة بعض الدول النامية في المناطق الحارة للتدفئة والملابس الصوفية الثقيلة أقل من حاجة الدولة الغنية التي تنفق الكثير على هذه البنود لأنها - من الوجهة الجغرافية - تتركز في مناطق باردة أو معتدلة نسبياً . ومن هنا فما تنفقه الدول الغنية على هذه البنود توفره كثير من الدول النامية بحكم موقعها الأمر الذي يجعل المقارنة الحسابية ضعيفة الأهمية . ومن هنا فإن تحويل الدخول القومية عن الفرد الواحد إلى عملة موحدة وعلى أساس معدلات الصرف السائدة كثيراً ما يعمل على اظهار الفروق اكبر مما هي عليه فعلاً فما يوازي بضع دولارات امريكية من عملات دول نامية قد يشتري الكثير من السلع الأساسية اللازمة لمستوى معقول من المعيشة في هذه الدول (١) .

(١) لإثبات أن الدخل الفردي في المتوسط ليس هو الدليل الوحيد لتخلف بلدنا أن نقارن دخل الفرد في اليابان بدخله في الملايو مثلاً لأن اليابان ذات دخل فردي في المتوسط أقل من الملايو ومع ذلك فهي تتمتع بمستوى أفضل من المنازل ومستويات عالية من التعليم وفرس العمل . كما أن مستوى الدخل الفردي في فنزويلا أعلا من أي مستوى آخر في دول أمريكا اللاتينية إلا أن توزيع الدخل هناك سيء للغاية . ولذلك ينتشر دائرة الفقر والعوز بين مجموع السكان انتشاراً ملحوظاً .

وإذا كانت هيئة الأمم المتحدة بخبرائها الفنيين قد فشلت سنة ١٩٥١ في وضع تعريف محدد قاطع للدول النامية ، فقد عمد أحد هؤلاء الخبراء سنة ١٩٦٠ وهو الدكتور P. Hoffman الى رسم صورة ناطقة صريحة للدول النامية أغنتنا نحن الاقتصاديون المعاصرون — الى حد ما — عن الدخول في مناقشات علمية جادة للإتفاق على المفهوم الاقتصادي لهذه الدول .

ان الدول النامية — في رأى هوفمان — هي «الدولة التي تتميز بالفقر على وجه العموم حيث يعيش السواد الأعظم من السكان في مستوى يقرب من الكفاف . انها الدولة التي ينقصها المصانع التي تمتلكها هي أو مواطنوها وهي الدولة التي ليست لديها ما يكفي مواطنيها من منشآت لتوليد الطاقة لمحركة أو الطاقة الكهربائية على وجه الخصوص . والدولة النامية قلما يتوافر بها الطرق والكبارى العصرية الكافية واللازمة لتسهيل المواصلات بين أرجائها ، وقلما يتناسب عدد مستشفياتها ومدارسها مع عدد المواطنين ، وهم في الغالب الأعم أميون لا يعرفون الكتابة والقراءة . والدولة النامية على الرغم من فقر الغالبية الساحقة من سكانها إلا انها تتضمن فئات قليلة من المواطنين استحوذوا على ثروات هائلة ، وهم في هذا المظهر يشبهون الجزر الصغيرة في محيط مترامي الاطراف ومن المظاهر الاقتصادية الرئيسية للدولة النامية تركيز صادراتها في مادة المواد الأولية دون السلع المصنوعة وغالبا ما يمتلك الاجانب هذه المواد الأولية من حيث زراعتها أو استخراجها من باطن الأرض^(١) ،

وتعليقنا على تعريف هوفمان السابق هو أنه يتسم بالعمومية والبساطة دون الدخول في التفاصيل الاقتصادية العلمية . ومن ثم فهو لا يخدم أغراض التحليل .

(1) Paul Hoffman, «One Hundred Countries — One and One Quarter Billion People», Washington, D C : Committee for International Economic Growth 1960. p. 14.

ومع ذلك ، وبدون خدمة أغراض التحليل كذلك ، يرى البروفسور K. Galbrath الدول كلها وكأنها مسجلة على شريط يبدأ بالدول التي قادت طريق التنمية منذ زمن بعيد واستطاعت ان تحقق انجازات كثيرة في هذا الطريق وينتهي بالدول التي لازالت بعد تخطو في سبيل النمو والتي لا شك ستجد صعوبات لا يستهان بها كلما سارت قدما في هذا الطريق^(١). ومعنى ذلك أن الدول المتأخرة في مضمار النمو تواجه دائما بالمقارنات بما حققته الولايات المتحدة أو روسيا السوفيتية من منجزات ومقارنات بالقوى الإنتاجية للدول الصناعية المتقدمة وبالمستوى المعيشي الرفيع الذي حققته جماهير الشعوب المتقدمة .

وتصورنا — مع جالبرث — لدول العالم كلة لا على أنها مقسمة إلى دول متقدمة وأخرى نامية ، وإنما على أساس أنها معلقة على شريط يمثل مراحل مختلفة للنمو — هو في واقع الأمر تصور أساسي إذا كان لنا أن ننظر إلى مشكلة المساعدات الاقتصادية نظرة فاحصة . إن تخيل النمو الاقتصادي على هذه الصورة يمنعنا من تخصيص فئة معينة من الدول لأن تكون المانحة للمساعدات إلى فئة أخرى من الدول تتقبل هذه المساعدات فيه ولا شك شيء غير قليل من الاجحاف والضغط على الكرامة . فالوضع الصحيح للمشكلة بناءً على رأي جالبرث — الذي نتفق معه تماما ، أن كل دولة مسجلة على شريط التقدم يمكنها أن تمنح شيئاً إلى الدول التي تجيء بعدها . وهي — في الوقت ذاته — تستطيع أن تكسب شيئاً من الدول التي سبقتها . ومن ثمَّ يصبح مبدأ المساعدات الاقتصادية وكأنه مشروع تعاوني تفيد منه جميع الأطراف ، وهي حالة ترضى كبرياء الدول النامية ولا ترضى الناحية العلمية المحايدة البعيدة عن طابع الدبلوماسية الذي اتصف به البروفسور جالبرث^(٢) .

(1) Galbrath, K. «Economic Development» chapter 5.

(٢) شغل البروفسور حاليًا عدة وظائف دبلوماسية بعد أن كان أستاذًا للاقتصاد بجامعة هارفارد وآخر هذه الوظائف هي سفير الولايات المتحدة في الهند .

وأخيراً — فيجب أن تشير إلى أن الرأي السائد خلال السنوات الخمس الماضية يكاد يتعقد على تقسيم الدول النامية ذاتها إلى فئات أو درجات حسب مستوى النمو الاقتصادي الذي حققته والآمال المعقودة لتحقيق المزيد منه^(١) ،

يقسم Higgins الدول النامية إلى أربعة فئات — الأولى تضم الدول ذات الدخل الفردي المتوسط المنخفض ولكن موارد الثروة بها غير مستغلة بعد — وهي دائبة على بذل الجهود في سبيل استغلال هذه الموارد لزيادة دخل الفرد في المتوسط ، وهي دول بدأت الصناعة القومية بها تأخذ مكانة لائقة وأخذت الزراعة وضعها المميز . ويمكن اعتبار كل من البرازيل والارجنتين وتركيا والجمهورية العربية المتحدة ضمن الفئة الأولى للدول النامية .

هذا — وإليست هناك صعوبات بالغة تواجه عمليات تمويل التنمية في هذه الدول ، فهناك كميات لا بأس بها من رؤوس الأموال المحلية والأجنبية وهناك العمال المهرة الذين يشاركون في العملية الإنتاجية جنباً إلى جنب مع المنظمين الأكفاء . ومع ذلك فإن المشكلة الرئيسية لهذه الدول هي وجود بعض اختلافات في عرض رأس المال، الأمر الذي يعوق الخطة الاقتصادية المرسومة . هذا بالإضافة إلى التزايد المستمر في الأعداد السكانية وما ينتج عن هذه المشكلة من وجود فائض في اليد العاملة التي تطلب العمل .

ثانياً — وهناك دول نامية كبورما وتايلاند والباكستان حيث يقل دخل الفرد في المتوسط عن مائة دولار في السنة . ومع ذلك فإن الآمال المعقودة على زيادته ليست كبيرة، نظراً لضعف موارد الثروة القومية في البلاد

(1) Higgins, «Economic Development» Norton & Company Inc. New York. p. 21.

See also. Harbison and Charles Myers «Education, Manpower and Economic Development» ch : 4, 5 and 6.

وعدم كفايتها بالنسبة للأعداد الكافية الهائلة . وهنا يجب بذل الجهود المضنية في سبيل مكافحة الطبيعة البشرية والجغرافية للاسراع بزيادة الدخل .

ثالثاً — وهناك دول غنية في مواردها الطبيعية والبشرية وإن كانت تعتبر متخلفة وراكدة حيث لا يظهر على دخل الفرد في المتوسط أى اتجاه صعودى على الرغم من أن العلاج الواضح لزيادة هذا الدخل وهو إيقاف النمو السكاني لا يبدو امكان تحقيقه في المستقبل . إن الزيادة السكانية في الهند في السنوات الأخيرة تبلغ ما يقرب من احد عشر مليوناً في السنة ، وهو رقم كبير يقف حجر عثرة أمام اظهار مجهودات الحكومة لاحداث زيادة مضطردة في دخل الفرد في المتوسط .

رابعاً — وهناك دول فقيرة جداً حيث يقل دخل الفرد في المتوسط عن مائة دولار، ومع ذلك فلا تبدى من جانبها أى مجهود ببناء للتنمية ورفع مستوى العيش . ولا تزال إلى يومنا هذا تعيش حياة القرون الوسطى . ومن ثم فإن أحوج ما تحتاج إليه هو رسم خطة اقتصادية شاملة تستهدف تطوير المؤسسات القائمة أكثر من استحداث تغيير هيكلى بها .

(٣)

يتبين من التحليل السابق أن الدول النامية تختلف فيما بينها في مستويات دخل الفرد في المتوسط وفي درجة التصنيع والمستويات الاجتماعية والثقافية وهكذا . ولكن الشيء المهم في الموضوع أن وجود هذه الاختلافات لا يمنع إطلاقاً من وجود مظاهر اقتصادية واجتماعية مشتركة تسود جميع الدول النامية وليكن بشيء غير قليل من الاختلاف في درجة تعمقها في الاقتصاديات القومية لهذه الدول . ويمكن تقسيم الظواهر المشتركة إلى:

- ١ — درجة ازدهام السكان .
- ٢ — مدى التخصص السائد في الصادرات .
- ٣ — مدى درجة الإشراف الحكومى على النشاط الاقتصادى .

١ - درجة ازدهام السكان . إن الغالبية العظمى من الدول النامية مزدهمة بالسكان ، وتعتمد على الزراعة في تكوين دخولها القومية . إن متوسط مساحة المزرعة للعائلة الواحدة صغير للغاية ، كما أن ناتج الفرد الواحد في الزراعة ضعيف . إلا أن احتمال زيادته لا بد وأن يكون كبيراً إذا ما قلت الأعداد السكانية في البلاد ، أي نقصت معدلات المواليد المرتفعة بمقدار الثلث . والأمثلة على ذلك كثيرة - في الهند والصين وجاوة وبعض دول البحر الكاريبي ، كما يمكن إدماج اليابان ضمن الدول المزدهمة بالسكان إلا أنها في الوقت ذاته تعتبر دولة صناعية متقدمة .

ولكن هناك - من جهة أخرى - دول نامية أخرى قليلة السكان نسبياً ، إلا أنها تحوى مساحات شاسعة من الأراضي غير المستغلة بعد في الزراعة . إن زيادة عدد السكان في هذه الدول سوف يزيد ولا شك من إنتاجية الفرد في المتوسط . كما تؤدي هذه الزيادة كذلك إلى زيادة إمكانيات التخصص المهنى وتحسن طرق المواصلات في الدخل وإلى توسيع رقعة السوق المحلي . وينطبق هذا الوضع على دول كثيرة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا .

وإذا نظرنا إلى الدول النامية عموماً والمزدهمة بالسكان بنوع خاص نجد ارتفاعاً ملحوظاً في الزيادة الطبيعية للسكان بعد الحرب العالمية الثانية وقد وصلت النسبة المئوية للزيادة الطبيعية في سكان بعض الدول النامية في الشرق الأقصى ودول أمريكا اللاتينية إلى ما يقرب من $\frac{1}{4}$ ٪ ، بل إن بعض هذه الدول حقق $\frac{3}{10}$ ٪ . وهي نسبة جد عالية إذا قورنت بنسبة الزيادة الطبيعية في سكان دول غربي أوروبا وهي $\frac{1}{7}$ ٪ وإنجلترا وهي $\frac{1}{8}$ ٪ .

والسبب الأساسي لهذه الزيادة الكبيرة في عدد سكان الدولة النامية يرجع إلى هبوط معدلات الوفيات بينما ظلت معدلات المواليد على حالها من الارتفاع - حوالي ٤ في الألف في المتوسط . لقد هبطت معدلات

الوفيات في الدول النامية نتيجة للتحسينات في الخدمة الصحية بما في ذلك إدخال الأدوية الجديدة والحملات الصحية ضد الأمراض الوبائية والمتوطنة وجهود الهيئة الدولية للصحة العالمية W.H.O. التابعة لهيئة الأمم المتحدة. والامثلة على ذلك كثيرة - فقد هبطت معدلات الوفيات في سيلان من ٢٠ و ٣ في الآلاف سنة ١٩٤٦ أى بعد الحرب العالمية مباشرة إلى ١٤ و ٣ في الآلاف سنة ١٩٤٧ ثم إلى ١٠ في الآلاف سنة ١٩٥٢، ومع ذلك فقد ظلت معدلات المواليد على حالها من الارتفاع.

ولقد استمرت جهود الهيئة الصحية العالمية مثمرة واضحة . فقد ثبت من تقريرها السنوى الأخير — ١٩٦٢ — إنها في صدد نشر برنامج جرى يهدف إلى القضاء على الأمراض المتوطنة في المناطق المتخلفة ويعمل على نشر الوعي الصحى بين المواطنين . كما أوضحت كذلك في مقدمة التقرير السنوى المشار إليه أن الصعوبات التى تواجه تنفيذ هذا البرنامج صعوبات حقيقية كثورة ، منها عدم توافر العدد السكاني من الفنيين المدربين على الأعمال الصحية وعدم انتشار المبادئ الأولية البسيطة في الوعي الصحى بين المواطنين . ولكن يحتمل أن تؤدي الزيادة الملحوظة في الانفاقات على الصحة العامة إلى التغلب على هذه العقبات أو التخفيف من حدتها .

إن استمرار جهود الهيئة الصحية الدولية في هذا الميدان سوف يؤدي ولا ريب إلى حدوث تخفيض آخر في معدلات الوفيات في الدول النامية . هذا — وإذا فرضنا ثبات معدلات المواليد على حالها من الارتفاع في المستقبل القريب — وهو الفرض المعقول — فإن النتيجة الحتمية هي حدوث زيادة أخرى في عدد السكان نتيجة الفرق بين معدلات المواليد المرتفعة المحفوظة بهذا الارتفاع ومعدلات الوفيات الآخذة في الهبوط .

وعلى هذا الأساس قدرت هيئة الأمم المتحدة سكان الدول النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية كما يلي :

الزيادة	١٩٨٠ تقدير	١٩٥٨	القارة
٥٦ ٪	٢٤٧٠	١٥٨٠	آسيا . . .
٤٧ ٪	٢٢٣	٢٢٧	أفريقيا . . .
٧٧ ٪	٢٤٩	١٩٧	أمريكا اللاتينية . . .
٥٧ ٪	٣١٥٢	٢٠٠٤	المجموع . . .

إن زيادة سكان الدول النامية في السنوات القليلة المقبلة — وهو ما دل عليه الجدول السابق — يعنى وجود نسبة كبيرة من مجموع السكان في فئات العمر الصغيرة أى أقل من ١٥ سنة . وهو أمر واقع بالفعل في الدول النامية اليوم في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، إلا أنه سيزداد حدة في المستقبل وسيتضمن خطورة اقتصادية لا يستهان بها .

لقد دلت الإحصاءات السكانية في هذه البلاد أن الفئة السكانية من سن سنة إلى ١٥ سنة تكون في مجموعها ما يقرب من ٤٠ ٪ من مجموع السكان ، بينما تكون نفس هذه الفئة في دول غربي أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ٢٥ ٪ فقط من مجموع السكان . ولا يخفى أن وجود نسبة كبيرة من سكان الدولة النامية أطفالا يعد بلا شك زيادة في استنزاف موارد الدولة الإنتاجية ، لأن نسبة كبيرة من الموارد سوف تخصص لإطعام وإسكان وتوفير الملابس لهؤلاء الأطفال مع أن الواجب تخصيص الجزء الأكبر من موارد الدولة الإنتاجية إلى رفع مستوى العيش الإجمالي للملايين الشعب ، وذلك باستخدام هذه الموارد في إنتاج سلع رأسمالية أساسية قبل استخدامها في خدمات عامة .

ومن هنا فيحتمل أن تكون مشاكل الدول النامية مركزة تركيزاً واضحاً في المشاكل الكمية نتيجة للزيادات الكبيرة المتلاحقة في الأعداد السكانية .

وتعتبر الهند المثال العملي الواضح عن المتاعب والصعاب الاقتصادية التي تواجه الدول المزدحمة بالسكان . إن عدد سكان الهند في الوقت الحاضر يقرب من ٤٠٠ مليون . ويتضمن هذا العدد ما يقرب من ١٠ ملايين عامل زراعي لا يملكون شيئاً ، ولكن عائلاتهم التي تباعح حوالى ٢٠ مليون نسمة يشتغلون بالصناعات الريفية الصغيرة . أما عدد العمال المشتغلين في الصناعة بشكل اقتصادي سليم فيبلغ ٣ مليون نسمة فقط . ويتبين من ذلك أن الغالبية العظمى من السكان يعملون في القطاع الزراعي إلا أن الملكيات السائدة لا تزيد عن خمسة أفدنة في المتوسط . وفي هذا المعنى كتبت لجنة التخطيط المركزية في الهند : إن مجال زيادة المساحة المزروعة حالياً في الهند ضيق محدود . وحتى إذا أمكن مضاعفة المساحة المروية عن ٦٧ مليون فدان كما كانت سنة ١٩٥٦ إلى ١٢٠ مليون فدان . فإن ذلك لن يؤدي إلا إلى زيادة الناتج بمقدار ١٧ ٪ فقط ^(١) .

إن الهند تعتبر من أشد الدول ازدحاماً بالسكان . ولكن خطورة السكان ستبلغ الدرجة القصوى إذا ما انخفضت معدلات الوفيات مستقبلاً بمكافحة المalarيا وغيرها من أمراض المناطق الحارة والمتسببة في الوفاة إلى المستوى الذي حققته دولة كسيلان . وإذا ما ظلت معدلات المواليد على مستواها الحالي . وهو ما أظنه حاصل -- وفي هذه الحالة فإن السكان سيتضاعفون خلال الثلاثين سنة القادمة ^(٢) .

وفي اعتقادنا أن الجهود التي تبذل حالياً في الهند لرفع إنتاجية العامل الزراعي سوف تكال بشيء من النجاح . ولا شك أيضاً أن التصنيع في الهند سيواصل تقدمه المنتظر وعلى الأخص في صناعة الصلب . كما أن

(1) Hoover, Coale •Population growth and economic development in low-income countries•; A case study of India's Prospects (Princeton University Press, 1958).

(٢) تقدر لجنة التخطيط المركزية عدد سكان الهند بأزيد من ٤٠٠ مليون نسمة في الوقت الحالي ثم هي تقدر عدد السكان سنة ١٩٧٠ بحوالى ٤٨ مليون على أقل تقدير .
(٢ م — نظريات النمو)

سلعاً جديدة سوف تعد للتصدير في المستقبل القريب . وهذا كله إما يشير بشيء غير قليل من التقدم . إلا أننا — مع ذلك — يجب أن نتحفظ بالنسبة للنتائج الاقتصادية المرموقة في الهند^(١) . ذلك أن زيادة السكان هناك سوف تتلاحق بسرعة فائقة خلال النصف الثاني من القرن الحالي . ولقد أثبتت بعض الدراسات الديموغرافية عن الهند أن عدد السكان قد يصل إلى ٨٠٠ مليون حوالى سنة ١٩٩٠ ، ومن هنا فستضطر الحكومة — أو بمعنى أصح — اللجنة المركزية العليا للتخطيط أن تنفق الملايين على إطعام هذه الأفواه الجديدة وعلى إسكانها وتوفير مستلزمات المعيشة اللازمة لها قبل أن تفكر في مجرد رفع مستوى الشعب بأكمله . الأمر الذي يدعو إلى التشكك في المستقبل الاقتصادي للهند .

٢ — درجة التخصص في الصادرات تشابه الدول النامية فيما بينها في التخصص في الصادرات إلا أنها تختلف في درجة هذا التخصص . فقد تصدر الكويت مثلاً كل إنتاجها من المادة الخام بينما لا تصدر الهند إلا ٥٪ فقط . ويمكن القول بصفة عامة جداً أن الدول النامية الصغيرة هي التي تعتمد اعتماداً كبيراً على صادراتها من المادة الخام بينما الدول الكبيرة غير المعتمدة في التخصص بحكم شمولها على مساحات كبيرة تحوى في واقع الأمر أنواعاً مختلفة من المناخ والتربة . وهي بالتالى — وعلى أساس النظرية التقليدية في التبادل الدولى — لن تشارك مشاركة فعالة في تيار التجارة الدولية طالما أن حدودها السياسية تتضمن أنواعاً مختلفة من اليناث الطبيعية وبالتالي أنواعاً مختلفة من المنتجات^(٢) .

(1) S. H. Patel, «Export Prospects and Economic Growth»;
India Economic Journal, Sept. 1959.

(١) إن كثيراً من الدول النامية لها من الزايا الطبيعية مايسمح لها بتصدير بعض المنتجات الزراعية أو المعدنية والتخصص في هذا المجال إلى حدود بعيدة . فالصادرات الرئيسية لكل من أندونيسيا والملايو هي المطاط بينما المحصول التصديرى الرئيسى في الجمهورية العربية المتحدة هو القطن ، والسكر في كوبا والبن في البرازيل وكولومبيا والسكاكو في غانا وهكذا وإن لم يكن =

وهناك خطورة اقتصادية لا يستهان بها نتيجة اعتماد الدول النامية على محصول تصديرى واحد تكون على أساسه دخلها القومى . ذلك أن أية هزة اقتصادية تصيب الدول الصناعية الغنية المستوردة لهذا المحصول سوف تؤدي إلى انخفاض الأسعار . وإذا اشتدت الأزمة فقد تتوقف الدولة عن الشراء نهائياً . وفى هذا ولاشك خطورة اقتصادية بالنسبة للدول المصدرة للمحصول النقدى الأساسى . ومن هنا فإن دولاً نامية كثيرة بدأت تتخذ لنفسها سياسة أقرب ما تكون إلى الاكتفاء الذاتى وتنوع المنتجات . فأصبحت تنتج لنفسها سلعاً كانت تستوردها فيما مضى كالمنسوجات والسكر والمنتجات الصناعية البسيطة . ومع ذلك فقد ثبت من الإحصاءات العالمية أن حجم التجارة الدولية استمر فى الزيادة حتى اليوم . إذ زاد حجم التجارة الدولية من سنة ١٩٥٠ إلى ١٩٦٢ بمقدار ٥٠ ٪ .

٣ - درجة الرقابة الحكومية على النشاط الاقتصادى : إن الاتجاه السائد بين الدول النامية غير المنضمة إلى المعسكر الاشتراكى هو وجود رقابة فعالة من جانب الحكومة على النشاط الاقتصادى . إلا أن درجة هذه الرقابة تختلف من دولة إلى أخرى .

إن مهمة الحكومة التقليدية القديمة وهى الدفاع والأمن والقضاء لم تعد ترضى الدول النامية اليوم . ذلك أن مقتضيات التنمية الاقتصادية استلزمت المزيد من التدخل والرقابة الحكومية على النشاط الاقتصادى . ومن هنا أصبحت حكومات الدول النامية تلعب دوراً بارزاً فى تمويل المشروعات الكبرى كمشروعات الرى والصرف مثلاً لتزيد من مساحة الأراضى المنزرعة . كما عمدت بعض الحكومات النامية إلى إقامة المنشآت الصناعية الأساسية

== الاستثناء البحث أن تخصص دولة نامية فى تصدير المنتجات المصنوعة فقط ، إلا أن نموها الذى تميز برخص أجور عمالها تصدر اليوم المنسوجات القطنية والمصنوعات البسيطة بما قيمته ٥٠٠ مليون جنيه فى السنة .

ذات التكاليف الباهظة أو «مفاتيح الصناعة»، كصناعة الحديد والصلب ومصانع تكرير البترول والصناعات الكيماوية وما إلى ذلك. وهكذا أصبحت الحكومات في الدول النامية تمارس الكثير من السلطات الاقتصادية العامة، وتقلص بالتالي حجم النشاط الاقتصادي الذي يقوم به القطاع الخاص.

وتختلف كمية الإنفاق الحكومي على الأغراض الإنفاقية المتعددة من دولة نامية إلى أخرى وذلك في حدود الإطار الاقتصادي السائد أولاً ودرجة الإشراف الحكومي على النشاط الاقتصادي ثانياً. فهناك دول يزيداد درجة الإشراف الحكومي سنة بعد أخرى كالجمهورية العربية المتحدة مثلاً حيث يملك القطاع العام عدداً كبيراً من المصانع والمؤسسات التي كانت من قبل ملكاً للقطاع الخاص. هذا — بينما دولاً نامية أخرى في أفريقيا وآسيا لاتزال حكوماتها تتمسك بالنظام الرأسمالي. ومن ثمّ قلما تتدخل أو تشرف على أوجه النشاط الاقتصادي إلا من أبعاد واسعة.

وعلى أية حال فإن التشابه فيما تقوم به حكومات الدول النامية من مهام وأعمال اقتصادية أكثر من الاختلاف وإذا كان هناك ثمة اختلاف بين المهام التي تقوم به حكومات الدول النامية ذات النظام الرأسمالي وبين الحكومات التي تحولت تدريجياً إلى النظام الاشتراكي إنما يرجع إلى النظم الإيدولوجية نفسها أكثر مما يرجع إلى طبيعة التدخل الحكومي. إن الاقتصاديات القومية في الدول الاشتراكية موجهة تماماً وتقوم بها الحكومة بينما هي في النظم الرأسمالية غير موجهة، ومن ثمّ تمنح المشروع الفردي نشاطه وحرية في الإدارة والتنظيم. وهي في النظم الاشتراكية المعتدلة — كما هو الحال في الجمهورية العربية المتحدة — تأخذ شكلاً وسطاً إذ تمارس الحكومة نشاطها الاقتصادي جنباً إلى جنب مع القطاع الفردي الخاص.

الفصل الثاني

التجارىون

يبدأ العصر التجارى بنهاية العصور الوسطى أى حوالى سنة ١٥٠٠ ميلادية ، وينتهى بنهاية القرن السابع عشر وهو المديسة الاقتصادية التى ينبغى على الدول النامية دراستها دراسة عميقة للاستفادة بتعاليمها فى النمو الاقتصادى الذى تتطلع إليه هذه الدول اليوم .

حقاً كانت للتجارىين أخطاء فى سياساتهم الاقتصادية إلا أن هذه الأخطاء جنباً إلى جنب مع آرائهم الصحيحة يمكن أن تكون ذات أثر بالغ فى السياسة الاقتصادية للدول النامية فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية^(١) . فالاتجاهات والسياسات الاقتصادية التى ترسمها بعض حكومات الدول النامية فى القرن العشرين إزاء نموها الاقتصادى لا ينبغى أن تغفل السياسات القديمة التى سارت عليها الدول التجارية فى العصر التجارى وإنما يجب أن تستفيد منها أو على الأقل تستفيد مما يصلح للتطبيق من هذه السياسات .

(١)

إن المذهب التجارى نظام تطورى طويل الأمد، نشأ على أنقاض إصمحلالات النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى سادت إبان العصور الوسطى الأقطاعية . بمعنى إن الكلمة العليا كانت للأمير الاقطاعى والزراعة هى المورد الرئيسى لدخول الأفراد ، أما الصناعة والتجارة فصناعتان ليست لهما أهمية

(١) ونحن نتفق مع كثير على أن الخطأ والصواب لهما أثر بالغ فى تشكيل المفاهيم الجديدة

«The ideas of economists and political philosophers both when they are right and when they are wrong are more powerful than they commonly understood». M. Keynes,

بالنسبة للنمو الاقتصادى فى البلاد . ولقد حدثت تطورات بالغة الأهمية فى النظام الاقتصادى الذى ساد العصور الوسطى ، فالتحزوب الصليبية من جهة . واكتشاف الدنيا الجديدة من جهة أخرى ومغامرات القراصنة فى البحار كانت جميعها ذات أثر ملموس فى إضعاف سلطة الأمراء الإقطاعيين وخلق طبقة جديدة من التجار المغامرين الأغنياء يناوئون الإقطاعيين . كما أن عصر النهضة العلمية بآرائه وأفكاره المتحررة قد أضعف من التراجع الدينى لدى الأفراد وأضعف من سلطة الكنيسة ، ومن ثم وجدت طبقة التجار الجديدة مثلاً عليها جديدة تعتمد على الغنى والثروة على أساس التجارة والصناعة .

ولكننا لا ندعى أن آراء التجاريين فى النمو الاقتصادى قد قامت على أسس علمية قوية بلغت المستوى الذى بلغته المدرسة الكلاسيكية فى منتصف القرن الثامن عشر والتاسع عشر . ذلك أن المذهب التجارى ما هو إلا مجموعة من الأفكار الاقتصادية ذات الطابع العلمى ظهرت فى شكل مقالات وكتيبات ألفها تجار وسياسيون ووزراء يهدفون من وراء ذلك لا إلى خدمة العلم ووضع أسس نظرية اقتصادية جديدة ولكن بحثاً وراء امتيازات ومصالح يكسبونها من حكوماتهم .

إن منشأ الفكر التجارى كان دائماً ذلك الشئ من الآراء التى ظهرت فى شكل مراسيم وقوانين حكومية تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادى فى المجالين الداخلى والخارجى . ومن هنا وعلى الرغم من طبيعة التشتت التى وردت عن الآراء التجارية فإن الفكر التجارى اتجه نحو هدف واحد وهو إنماء الدولة اقتصادياً وسياسياً .

إن الظروف الاجتماعية والسياسية التى سادت إنجلترا فى القرنين السادس عشر والسابع عشر هى التى خلقت المذهب التجارى لاقى إنجلترا فحسب بل فى غيرها من الدول الكبرى فى ذلك الوقت كفرنسا وأسبانيا . فقد رأت هذه الدول وهى فى طور بناء إمبرطورية جديدة إن بناء اقتصادياتها القومية على أساس من الاحتكارات الحكومية المنظمة دعامة قوية للسيطرة .

السياسية ، وأن تكامل البناء الصناعى والتجارى هو الأداة الأولى لهذا الهدف . ومن ثمَّ وجدت في مذهب التجاريين الذى يدعو إلى حماية الصناعة وتشجيع التجارة والاحتكارات الحكومية خير معين في هذا السبيل . ولقد كان المظهر الرئيسى في النمو الاقتصادى لدى التجاريون هو إعلاء شأن الدولة اقتصادياً وسياسياً . ومن هنا وجب تسخير أجهزة الدولة لخدمة هذا الغرض لتصبح الدولة صاحبة الكلمة الأولى في الاقتصاد والسياسة ، ومن ثمَّ ذات جاه وسلطان . وكانت الفلسفة العامة التى تكمن وراء ذلك أن سعادة ورخاء الأفراد إنما تستمد من رخاء الدولة وقوتها ونفوذها . فإذا كانت الدولة غنية ذات شأن في المجالين الداخلى والخارجى فإن الفرد يصبح عندئذ أسعد حالا . وكما أن ثروة الفرد وغناه هى إحدى الطرق التى تحكم على سعادته وعلى كيانه العام كذلك الحال بالنسبة للدولة التى يقاس وجودها وكيانها بما حققته وتحققه من نمو اقتصادى . ومن هنا تركزت أفكار التجاريون في الثروة وماهيتها وكيف تتكون وكيف تنمو .

(٢)

أن الآراء الاقتصادية التى سادت إبان العصر التجارى هى في واقع الأمر وليدة التطور التاريخى الكبير الذى ألم بالعالم الغربى أثناء عصر النهضة والإصلاح الدينى .

فقد اتسم عصر النهضة بسيادة فلسفات إنسانية مصحوبة بنواحي أخلاقية دينية ومثل العليا كنسبة ، إلا أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى حدثت في ذلك العصر قوت من دفعة الانتقال والانحراف عن هذه المبادئ وإحلال مبادئ مادية تجارية محلها .

ولم تكن هذه التغيرات بناء على خطة وضع أسسها جماعة من المفكرين والمدرسين بطريقة منظمة وإنما كانت الظروف التاريخية الكبيرة تعمل على تشكيل المجتمع التجارى الجديد وتوجهه الوجهة العشرائية الجديدة القائمة على

أسس مادية . ولقد أضفت الاختراعات الجديدة نوعاً من العقلية الميكانيكية على الفكر الاجتماعى السائد فى ذلك الوقت كاختراع الساعة واكتشاف ميكانيكية سير الدم فى الجسم الإنسانى التى أدت إلى خلق قوة اقتصادية دافعة وجهت الفكر الاقتصادى إلى دراسة الطبيعة الميكانيكية لسير النور فى الجهاز الاقتصادى ^(١) .

إلا أن التفكير التجارى لم يتعمق فى دراسة المفاهيم الاقتصادية المتصلة بالمنافسة ، المؤثرات التى تؤثر فى تحديد السعر على أساس المنافسة الرأس مالية ، إذ أن كل ما حققه الفكر التجارى هو تفهم التغيرات والمؤثرات التى تحكم العلاقات الاقتصادية وإن بعض هذه التغيرات ذات أثر أكبر من غيرها وذلك بطريقة سهلة مبسطة تتفق وطبيعة العصر السائد ^(٢) .

ويعتقد التجاريون أن من الخطأ قبول العالم الاجتماعى والاقتصادى ومشاكلة على أنها مشاكل ثابتة لا تتطور . ذلك إن الظروف قابلة للتغير وأن الدولة تستطيع أن تشارك فى هذا التطور . كما أن النفس البشرية ذاتها متطورة نتيجة لتطور المثل العليا السائدة فيها والتى من طبيعتها الحركة والتطور . ولقد رأوا أن الطابع الدينى الذى سيطر على الفكر الإنسانى فى العصر الوسطى لا يتفق وعصرهم ومن ثم ينبغي أن يتغير ليحل محله دافع الرغبة فى الكسب والحصول على مزايا شخصية . ومن هنا كانت نظريتهم فى النمو الاقتصادى قائمة على ترك الحرية الفردية الاقتصادية لممارسة هذه الرغبات المادية وتطويرها ولكن داخل إطار مرسوم من المؤسسات الاقتصادية يتفاعل السلوك الفردى داخله لتحقيق الصالح العام .

(1) Viner, «Studies in the Theory of International Trade» New York 1937 p. 37.

(٢) وفى هذا المعنى كتب كينز مايلي :

The Mercantilists often hit upon Maxims of practical wisdom even when they did not understand their political wisdom. Keynes General Theory» p. 340.

ولقد تحقق التطور إبان عصر النهضة والتقدم الكبير الذي طرأ على التجارة وما تنتج عن ذلك من القضاء على عالم العصور الوسطى . ولذلك ضعفت النزعة الدينية وحلت محلها نزعة دنيوية ودينية في نفس الوقت . ومن هنا فلم يكن يهم رجال الأعمال الجدد أن يخضعوا تصرفاتهم لسلطة عليا واحدة حتى إذا كانت هذه السلطة لا تعارض أغراضهم وأهدافهم^(١) . ومن ثم بدأ رجال الأعمال يظهرون في المجتمع على أنهم القوة الجديدة التي ستحل محل رجال الدين والأمراء الإقطاعيون . كما ظهرت في هذا الوقت نظرية سيكرولوجية مرتبطة بالظروف والأهداف الجديدة مؤداها أن القوة التي تدفع رجال الأعمال نحو العمل والإنتاج تصل إلى حدها الأقصى عندما يترك لهم الحرية لممارسة نشاطهم الاقتصادي الفردي . إن الأفراد في العرف التجاري السائد إنما يتصرفون بوحى من الغرائز الشخصية التي تكمن في نفوسهم أكثر من أن يكون تصرفاتهم بدافع العقل والمنطق . ومن هنا فإذا ترك لهم حرية ممارسة نشاطهم الاقتصادي فإن غريزة الأنانية وحب الذات المسيطرة على النفس البشرية سوف تدفعهم نحو العمل والإنتاج مدفوعين بتحقيق أقصى نفع فردي ممكن^(٢) . ولقد انتشر هذا الرأي طوال عهد التجاريين وأدى إلى قبول رأى آخر متصل به مؤداه أن رجال الأعمال إذا ما حققوا المنافع والمزايا الشخصية فإنهم يحققون في الوقت ذاته منفعة للدولة . وليس معنى ذلك أن نظريتهم في النمو قائمة أولا وأخراً على حرية رجال الأعمال في القيام بالنشاط الاقتصادي بعيدين عن تدخل الدولة كما نادى به نظرية أتركه يعمل أتركه يمر ، المعروفة ، إذ أن النظرية التجارية تهدف أولاً إلى تحقيق منافع مادية للدولة ، ومن ثم وعن طريق هذا الهدف يعطى لرجال الأعمال

(١) لم تنضر السلطات الكنسية إلى المسائل الاقتصادية عموماً والتجارية خصوصاً إلا على أنها تخوى بذور نفث والهداع ، ومن ثم يجب مراقبتها وبإشراف عليها .
(٢) ولقد قوى من هذه الفكرة الآثار التي خلفها الفلاسفة والمفكرين قبل العصر التجاري وأتتائه . ومن هذه الأمثال مكيا فيلي في كتابه الأمير القصول ١٥ ، ١٧ ، ٢١ ، وكذلك ت. هوبز وفرانسيس باكون .

الحرية في ممارسة نشاطهم الاقتصادي . وهو المعنى الذى عبر عنه
E. Heckscher كما يلي :

(١) « The use of material interests for purposes of state »

(٣ :

من الصعوبة بمكان أن يجزم الباحث بوجود نظرية محدودة المعالم في القيمة
أو التوزيع لدى الفكر التجارى . فلقد عالج هذا الفكر نظرية التوزيع في
أوضاع مختلفة متناثرة لا تكون في مجموعها رأياً عاماً متكاملًا إزاء هذه النظرية .
كما أن وجهة نظر الفكر التجارى إزاء نظرية القيمة لم تكن واضحة كذلك ،
على الرغم من وجود لفظ « المنافسة » في حد ذاته في الأدب الفرنسى
والإنجليزى والألماني منذ العصور الوسطى دون أن يعنى التنافس بين المنتجين
والمستهلكين لتحديد السعر^(٢) . كل ما في الأمر أن التجار والمنتجين ورجال
البنوك وهم يسعون في سبيل مصالحهم الشخصية كانوا يتجاوبون إيجابياً
أو سلبياً مع التغيرات التى تطرأ على الأسعار ، دون أن يكون لهم أثر على
هذه الأسعار . ولقد نظر الاقتصاديون التجاريون إلى الصناعة والتجارة
على أنهما صناعتان يمكن أن يستغنيان عن المنافسة دون أن يؤثر ذلك في
تقدمهما المرموق .

إن السياسة التجارية كانت دائماً في صف التخفيف من حدة الضرائب
والعقوبات التى تفرضها الحكومة على الصناعة ورجال الصناعة ، بل ربما
غالت هذه السياسة ومنحت هؤلاء المنتجين إعانات مادية للحد من ارتفاع
الأسعار السائدة في السوق ولتخفيف الأعباء الملقاة على المستهلك ، وبالتالي
خلق البيئة الاقتصادية المواتية لنجاح التصنيع في سبيل التصدير . ومن هنا

(1) E. Heckscher, «Mercantilism» vol II p. 308.

(2) Sec, E. E. Hirschler, «Medieval Economic Competition»
Journal of Econ. History XIV 1954. p. 52—58.

فإن أبعاد الربح والخسارة في أذهان المجتمع التجارى لم تكن تعتمد على مبدأ المنافسة الحرة الذى سيطر على الفكر الكلاسيكى فيما بعد :

(٤)

ولقد رفض التجاريون قبول السلم الطبقي الذى كان سائداً إبان العصور الوسطى حيث يقف رجال الذين فى أعلا هذا السلم ويحىء بعدهم النبلاء الأقطاعيين ثم تتوالى بعد ذلك بقية الطبقات . وكان عليهم بعد ذلك أن يقيموا سلباً طبقياً آخر يضعوا فيه التجار — وخاصة التجار الدوليين — فى أعلا منزلة ويليههم رجال الصناعة والمنتجين الناجحين .

وهذا السلم الطبقي الجديد يعكس ، ما اعتقدوه من أن التجارة والصناعة يمثلان الطابع الحركى والاستراتيجى فى الاقتصاد القومى . وأن الزراعة مهنة ثانوية تعتمد على كل من الصناعة والتجارة بحيث أن أى تقدم أو تحسن يطرأ على هاتين الصناعتين سوف يودى بدوره إلى تقدم فى القطاع الزراعى . واتصالاً بهذه الفكرة فإن دخل الفرد فى المتوسط لا بد وأن يتغير بتغير المهن والصناعات . ففى كل من التجارة والصناعة أعلا منه فى الزراعة ، ومن هنا فإن انتقال الأفراد من مهنة الزراعة إلى التجارة أو الصناعة يزيد من دخولهم الفردية .

ولقد أيد التجاريون مبدأ زيادة السكان لاتصاله بالهيكل المهنى للأفراد ولما سوف ينتج عن الزيادة السكانية من زيادة الطلب على المنتجات الزراعية وفى هذا إنعاش للزراعة ذات الدخل الفردى المنخفض . هذا — ولم يعرف عن التجاريين اهتمامهم بالزراعة إلا عند هذه النقطة فقط . ذلك أن الفكر التجارى عموماً إزاء السياسة الزراعية لم يكن متجانساً ، كما هو الحال بالنسبة للسياسة الصناعية والتجارية . ولكن هذا لا يمنع أن التجاريين نادوا بوجوب العناية بالزراعة باعتبارها مصدراً هاماً للمواد الأولية اللازمة للصناعة أولاً

فضلاً عن أن تقدم الزراعة يخلق البيئة والظروف المواتية لتقدم كل من التجارة والصناعة .

(٥)

ويفرد التجاريون أهمية خاصة للعمل . فالعامل هو العنصر الإنتاجي الأول في العملية الإنتاجية وبحي . بعده في الترتيب الطبيعية ورأس المال^(١) هذا — ولا يذكر الفكر التجاري شيئاً عن التنظيم في العملية الإنتاجية . إذ المعروف أن التنظيم كعامل من عوامل الإنتاج الأربعة لم يأخذ مكانه الطبيعي إلا بعد أن توسعت المشروعات التجارية بعد الثورة الصناعية وإبان المدرسة الكلاسيكية .

وظالما أن العمل هو العنصر الرئيسي في الإنتاج فإن نمو الإنتاج يتوقف على النمو الذي يطرأ على القوة العاملة في الدولة — أي نمو عدد السكان — كما يتوقف كذلك على إيجاد العمل اللائق لهذه القوة العاملة ، فكانهم بذلك يربطون عامل العمل بالسكان أولاً والقضاء على البطالة ثانياً .

وهناك سببان رئيسيان دفعاً الفكر التجاري إلى تأكيدهمبدأ إنماء القوة العاملة ككل ، الأول إنه اهتم اهتماماً بالناتج الكلي aggregate output أكثر من اهتمامه بالناتج عن الفرد الواحد مفترضاً أن الدولة تكون في مجموعها منظمة اقتصادية واحدة . والسبب الثاني أن الفكر التجاري لم يلاحظ أي دليل على وجود تحسن في ناتج الفرد في المتوسط ، فلقد انتشر الفقر في العهد التجاري انتشاراً ملحوظاً لأن الغالبية العظمى من الشعب كانت لا تزال تعتمد على الزراعة كمورد أساسي لمعاشهم .

ويفترض الفكر التجاري أن زيادة القوة العاملة في المجتمع سوف تؤدي إلى زيادة الناتج الكلي من السلع والخدمات وعند ذلك يزيد دخل

(١) على أن الأهمية الكبرى التي يفرد بها الفكر التجاري للعمل لم تقربه من آراء ماركس إلى بنيت بأكملها على أساس العمل .

الفرد في المتوسط إلا أن القلة من الكتاب التجاريين من يفترض أن الزيادة في السكان قد ينتج عنها هبوط في الناتج المتوسط .

ولكن كيف يزيد الناتج الكلي في المدة القصيرة ؟ يجب التجاريون على هذا السؤال أن الزيادة في الناتج الكلي القومي يمكن أن تتحقق أولاً بالتغلب على مشكلة البطالة في المجتمع ، وهي المشكلة التي افترضها أغلب المفكرين التجاريين وثانياً بنهجير أكبر عدد من العمال المدربين إلى البلاد ليكونوا النواة الصناعية الأولى والتي على أكتافها يزيد الناتج الكلي^(١) .

أما السياسة الاقتصادية الطويلة المدى فتتركز في زيادة الأعداد السكانية عموماً ولذلك يجذب الفكر التجاري الخطرات الآتية :

١ — الطرق والوسائل التي من شأنها الإقلال من معدلات الوفيات .

٢ — الإجراءات والتشريعات المؤدية إلى تخفيض سن الزواج . وتلك التي تؤدي إلى زيادة نسبة المتزوجين بين فئات المجتمع .

٣ — الوسائل التي من شأنها منع هجرة المواطنين النافعين إلى الخارج وتلك التي تشجع هجرة العمال الفنيين المدربين إلى داخل البلاد .

وتراوحت هذه الوسائل من المنح والاعانات المادية من جانب الدولة إلى فرض العوائق والعقبات إلى توفير البيئة المواتية لزيادة السكان . إلا أن السياسة التجارية السكانية لم تكن واضحة المعالم كما هي اليوم ، فكل ما يهيم الفكر التجاري هو تحقيق زيادة الناتج القومي الكلي بالعمل والإنتاج واستخدام الآلات الجديدة ، وسينتج عن هذه الزيادة زيادة في العمال المشتغلين بالإنتاج وزيادة في حصيلة الضرائب وزيادة في قوة ونفوذ الدولة في المجالين الداخلي والخارجي . ومعنى هذا أن الفكر التجاري يفترض وجهة نظر تفاؤلية للغاية

(١) يرحب التجاريون بالهجرة إلى الداخل في كافة الظروف والأحوال إلا إذا عارض القس في دخول فئة معينة من العمال أو كان لدخول هؤلاء العمال أثر سيء على ميزان المدفوعات .

إزاء النمو الاقتصادي عموماً . وهو في هذا يختلف عن بعض النظريات الكلاسيكية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر التي تأخذ وجهة أكثر حرصاً إزاء النمو فتفترض ظهور حالة من الركود الاقتصادي بعد أن يبلغ الاقتصاد القومي أقصى نموه .

على أن الاهتمام الكبير الذي بدا واضحاً عند بعض الكتاب التجاريين بزيادة الأعداد السكانية أوصلهم إلى نتائج جدمعقولة وتتم عن عمق وإصالة في التفكير . فالزيادة السكانية ستؤدي إلى اتساع المدن وتوافر الأيدي العاملة في الصناعة وسينتج عن ذلك التخصص النهائي وعند ذلك يصبح في الامكان تطبيق العلم والمعرفة الفنية في المجال الصناعي وسيؤدي ذلك إلى الهدف النهائي وهو توسيع رقعة السوق^(١) .

ولقد كان للتجار يون آراء واضحة إزاء العمال والأجور العمالية، فالعامل هو العامل الإنتاجي الأساسي وعليه أولاً يتوقف النمو الاقتصادي في البلاد . ومن ثم منح التجاريون العامل كل ما ينبغي أن يحصل عليه من كرامة وكيان اجتماعي بعد أن انتقصت هذه الكرامة خلال الفترة التي سبقت العصر التجاري^(٢) . وقد افترض التجاريون أن تكاليف إنتاج السلع وبالتالي أسعارها التي تباع بها في الخارج إنما تتوقف على الأجور العمالية المدفوعة . ولهذا السبب ولرغبتهم الشديدة في بيع منتجاتهم في الخارج بأسعار رخيصة عمدوا إلى تأييد سياسة الأجور العمالية المنخفضة حتى لا تزيد تكاليف إنتاج السلعة . وهم في هذا لا يختلفون عن كثير من الاقتصاديين المعاصرين الذين ينادون بتخفيض أجور اليد العاملة إلى

(1) See, C. H. Hull. «The Economic Writings of Sir William Petty». London 1899. See also Heckscher. «Mercantilism» Vol II p. 257—163.

(2) Heckscher Vol II p. 165. ff.

أقل درجة ممكنة في الدول النامية لإنتاج السلعة بتكاليف رخيصة ^(١). إلا أن التجاريون يختلفون عن الفكر الرأسمالي المعاصر في فروضهم القائلة بأن رغبات ومطالب العمال ثابتة لا تنمو ولا تتغير ، ولذلك فإن الأجور المنخفضة ستكون الحافز لهؤلاء العمال على العمل لساعات أطول وخاصة إذا اتجهت أسعار المواد الغذائية إلى الارتفاع ^(٢). ولكن هناك فئة قليلة من الكتّاب التجاريين عارضت هذا الرأي ، على اعتبار أن مطالب العمال ينبغي ألا تظل ثابتة بل يجب إنمائها وزيادتها ، وأن العامل لا بد أن يجود ويجتهد إذا ما كانت أجوره كافية لسد رغباته ومطالبه الجديدة ، وإذا شعر بشيء من الرضى والطمانينة . كما أن الأجور المرتفعة تزيد من الطلب المحلي على السلع المنتجة . إلا أن كتابات التجاريين قد خلت من أية إشارة لما تؤدبه الأجور العالية المرتفعة من تحسين في صحة العمال ومستوى معيشتهم وبالتالي إلى زيادة انتاجهم . وهو الرأي الاقتصادي الحديث الذي يؤمن به جبهة الاقتصاديين المعاصرين ^(٣) .

والأرض في العرف التجارى هي العامل الثانى فى الأهمية بعد العمل ، وهى مصدر الإنتاج الزراعى ومصدر المواد الأولية اللازمة للصناعة . ولقد أكد التجاريون ضرورة زراعة الأراضى البور كما أكدوا أيضاً ضرورة تحسين استخدام الأراضى الزراعية لزيادة غلة الفدان ، كما أكدوا أيضاً أهمية استغلال مصادر الثروة المعدنية الإستغلال الأمثل .

ولقد فرق التجاريون بين رأس المال العامل والثابت إلا أنهم لم يبينوا الدور الذى يقوم به كلا النوعين فى العملية الانتاجية . كما أنهم لم يفرقوا

(1) See, Arthur Lewis «Aspects of Industrialization in the under—developed. Areas».

(2) For Low — wage arguments see Heckscher — Vol II p. 152—168.

(3) Ibid., p. 168.

بين الأشكال المختلفة لرؤوس الأموال وبين النقود . ومن هنا جاءت فكرتهم عن معدل الفائدة غامضة لا وضح فيها بمعنى أنهم لم يبينوا ما إذا كانت الفائدة تتوقف على عرض النقود أو على كمية رأس المال المستخدمة ومعدل نموها .

هذا - ولم يعالج الفكر التجارى الدور الذى يقوم به المنظم فى النشاط الاقتصادى كشيء منفصل عن بقية عوامل الإنتاج . إن المنظم - فى رأيهم - عنصر متضامن مع بقية العناصر الإنتاجية الثلاثة العمل والأرض ورأس المال . وهو العامل الديناميكي من عوامل الإنتاج وعلى قدر أعماله ونشاطه يتوقف معدل تصنيع المناطق الزراعية والمتخلفة داخل الدولة . ولكن الفكر التجارى لم يرتفع بالمنظم ليصبح الخالق للربح والمكون لرأس المال ، وهى الوظيفة التى حللها شومبيتر فى السنوات العشرينية من هذا القرن . وقد اتفق التجاريون على وجوب توفير البيئة وللظروف المواتية لإنجاح المنظم بل وعمدوا الى الإكثار من المنظمين ، وسنوا التشريعات التى تمنع المنظمين الناجحين وأبناءهم من الانتقال الى الطبقات الزراعية أو الإنخراط فى سلك النبلاء حرصاً منهم على أهمية الدور الذى يقوم به المنظم فى العملية الإنتاجية^(١) .

(٦)

بما لا شك فيه أن الدور الذى تلعبه النقود عموماً والسياسات النقدية على وجه أخص فى النمو الاقتصادى دور بالغ الأهمية . إلا أن التجاريين لم يعطوا أهمية للنقود فى النمو الاقتصادى وخاصة إذا ما قورن ما كان للنقود من أهمية فى القرن الثامن عشر أبان عصر الحرية الاقتصادية وبدء ظهور نظرية كمية النقود .

(١) يرى بعض الكتاب التجاريين أن المنظم هو رمز للعصر التجارى كله . فكما أن الفارس والقسيس كانا رمزين للعصر الوسيط فكذلك المنظم هو الرمز الذى يدل على العصر التجارى .

والفكرة السائدة في العصر التجاري أن النقود ينبغي أن تتوافر في الدولة لتحقيق عملية النمو الاقتصادي بمعدل معقول . وُبنى هذا الرأي على الأسباب التالية : أولاً — أن النمو الاقتصادي يمكن أن يسير قدماً إذا كانت أسعار الفائدة منخفضة ، على أساس أن سعر الفائدة هو ثمن استخدام النقود في العملية الإنتاجية . وسينخفض هذا السعر إذا زاد المعروض من النقود^(١) — ثانياً — يجب توافر النقود في المجتمع حتى لا تحدث ندرة نسبية في المعروض منها ، وهو ما حدث بالفعل في هولندا وانجلترا في ذلك الوقت ، ومن هنا وجب مكافحة كل ما من شأنه إحداث هذه الندرة النقدية . وهم إذ يؤكدون ذلك إنما يأخذون في الاعتبار توافر السيولة النقدية التي تؤدي إلى زيادة الاستثمارات في المجتمع ، والتي تؤدي بدورها إلى زيادة استخدام العمال وفي ذلك أقلال من البطالة العمالية . وفي اعتقادهم — ثالثاً — أن توافر النقود هو العلاج المضاد لانكماش النقدي الذي يخلق ظروفاً غير مواتية للنمو الاقتصادي . ومن هنا يجب الاهتمام بعدم انخفاض الأسعار في الداخل باعتبار أن في ذلك تمهيد للنمو الاقتصادي^(٢) .

على أن النقد الرئيسي الموجه إلى الفكر التجاري إزاء موضوع النقود أن التجاريين لم يتبينوا بوضوح الظروف التي على أساسها تكون أية زيادة جديدة في كمية النقود مدعاة إلى رفع الأسعار . فقد ركزوا كل اهتمامهم على أن الزيادة في النقود ستدعو إلى زيادة العمالة في المجتمع . ومن هنا كان على الفكر الاقتصادي الحر الذي أعقب الفكر التجاري أن يوضح جميع جوانب نظرية النقود ليعوض الموقف العام غير المحدد الذي وقفه التجاريون إزاء موضوع النقود^(٣) .

(1) See Heckscher—«Mercantilism» Vol II pp. 198—206.

(٢) إلا أن بعض الكتاب التجاريين عارضوا هذه النقطة الأخيرة على اعتبار أن ارتفاع الأسعار في الداخل سوف يؤثر على معدل التبادل الدولي ويضعف من الطلب الخارجي على السلع والمنتجات الوطنية ، وخاصة إذا كان الطلب الخارجي مرناً .

(3) See Viner, «Studies...» pp. 31—40, 47—48.

(م ٣ — نظريات النمو)

(٧)

ولقد وجه التجاريون اهتماماً كبيراً بالعلاقات الاقتصادية الدولية على اعتبار أن في تنظيم هذه العلاقات انماء لقوى الدولة الإنتاجية والوسط والظروف التي ينمو على أساسها الاقتصاد القومى .

ولذلك فإنهم يشجعون التوسع في النشاط الاقتصادى الخارجى عن طريق إقامة المستعمرات والدخول في علاقات تجارية مع الدول الأخرى . فالتجارة تعمل على نقل السلع والمنتجات الأولية إلى الداخل ، وبذلك توسع من أحجام الوحدات الصناعية الداخلية وتزيد من الحجم الكلى للقوة العاملة .

ويدخل التجاريون الهجرة ضمن العلاقات الاقتصادية الدولية . إن الهجرة — في رأيهم — تزيد من حجم القوة العاملة وتزيد من الكفاية الإنتاجية والفن الإنتاجى ، ومن ثمّ فهي ذات أثر مباشر على النمو الاقتصادى . ويهتم التجاريون اهتماماً بالغاً بالميزان التجارى لما له من أثر على النمو الاقتصادى فى البلاد . إن الدولة التى تهدف إلى إيجاد الميزان التجارى الموافق *a favorable balance of trade* يجب أن تبيع سلعاً وخدمات إلى الخارج أكثر مما تشتري . ويغالى بعض المفكرين التجاريين فى هذا الاتجاه فيمنعون منعاً باتاً استيراد الكماليات والسلع المرتفعة الثمن لما فى ذلك من زيادة الأعباء الملقاة على الميزان التجارى . إلا أن رأى العام التجارى إزاء الميزان التجارى الموافق يتطلب زيادة المنتج الكلى فى الدولة ليزيد بذلك عرض السلع والخدمات فى الخارج والداخل معاً . وهم إذ يؤكدون زيادة المنتج الكلى يأخذون فى الاعتبار الأثر الذى ينتج عن ذلك من زيادة مصادر الدولة الطبيعية والإنسانية ومن القضاء على البطالة ونقص التشغيل وزيادة استخدام الأرض ومصادر الثروة الطبيعية الأخرى وتحسين

وسائل الإنتاج . هذا ، ويفترض التجاريون أن الناتج الكلى وحجم الميزان التجارى الموافق يمكن انما هما فى المدة الطويلة اذا ما زادت الأعداد السكانية والقوة العاملة فى البلاد .

ولقد تغير مفهوم الدور الذى يقوم به الميزان التجارى الموافق تدريجياً بتغير الإجراءات التقدمية العملية والنظرية . كما تغير كذلك بزيادة أهمية المصادرات غير المنظورة . ولقد بدأت الدول الفقيرة استغلال مناجم الذهب والفضة التى يعمل منها النقود الذهبية والفضية ومن ثم بدأت تستخدم النقود الورقية كبديل للأولى ، وقد أدى نجاحها فى هذا الاتجاه إلى الإقلال من أهمية الميزان التجارى الموافق الذى اتخذته التجاريون الأولون شعاراً لهم . وإذا أضفنا إلى ذلك أن إنشاء البنوك فى الدول الغربية بدأ فى أوائل القرن التاسع عشر — والبنوك مؤسسات ائتمانية من طبيعتها الإقلال من استخدام النقود الذهبية والفضية فى التداول — وضع لنا كيف تغير مفهوم الميزان التجارى الموافق فى أواخر العهد التجارى .

وثمة مسألة أخرى كان لها نفس الأثر السابق وهى بدء ظهور نظام محكم للديون الدولية . ونظرى الدفع والائتمان الدولى . وهى إجراءات لم تكن معروفة من قبل . وكان لها الأثر البالغ فى الإقلال من استخدام النقود دولياً طالما وجد نظام المقاصة الدولية وغيره من النظم التى تقلل حق انتقال النقود الذهبية والفضية من دولة إلى أخرى .

إن أغلب الكتّاب التجاريين أبدوا الإجراءات التى من شأنها تنظيم الملاحة عموماً وزيادة الطلب على خدمات السفن على وجه أخص . وهم فى هذا الإجراء يسيرون فى نفس الخط العريض الذى رسموه لأنفسهم وهو زيادة التصدير ما أمكن والتوسع فى الأسواق الخارجية التى — فى رأيهم — أهم وأجدى فى تقدم تيار النمو الاقتصادى من الأسواق الداخلية . وهنا كان لابد من سن التشريعات والقوانين التى من شأنها تشجيع الصناعات

الداخلية تمهيداً لبناء صرح صناعى كبير ، والقوانين التى تسمح بإعادة تصدير بعض السلع . وتلك التى تمنع تصدير الذهب إلى الخارج . والتجارىون يعارضون الضرائب والمكوس التى تفرض على المواد الأولية المستوردة من الخارج ، وعلى العكس يجذون فرض الضرائب على الكماليات والمواد المصنوعة عموماً .

وعلى الرغم من أن هذه الإجراءات كانت تهدف إلى تحقيق الميزان التجارى الموافق أولاً إلا أن الغرض الأهم هو تقدم الصناعات الداخلية وإنمائها . فالصناعة تعمل على تشغيل اليد العاملة الحالية وتوجد المجال للعمل الشريف للأعداد السكانية المتزايدة فى المستقبل . فضلاً عن أن تصدير الفائض من المنتجات الصناعية التامة الصنع هو الوضع الطبيعى لما ينبغى أن تكون عليه التجارة الدولية بين الدول الصناعية والمستعمرات . وهى الفكرة التى لا زالت مهيمنة على أذهان الاقتصاديين الغربيين إلى عهد قريب .

أن الفلسفة التجارية الإقتصادية كانت ذات طابع حمائى فى عموميتها إلا أن السياسة التجارية التى وضع أسسها التجارىون والتى لحمتها الحماية لم تكن تهدف إلى النمو الإقتصادى بطريق مباشر . أن حجة الحماية الجمركية لحماية الصناعات الناشئة التى ظهرت فى أوائل القرن السابع عشر لم تستخدم بشكل صريح فى العصر التجارى إلا من جانب أقلية من المفكرين الإقتصاديين الذين أيدوا الحماية كوسيلة من وسائل تطوير الإقتصاد القومى . كما أن بعض الكتاب التجاريين أيدوا مبدأ تقسيم العمل . وقد تعرف بعضهم على المزايا التى تعود على الإنتاج من جراء تقسيم العمل وهى الفكرة التى اعتمد عليها آدم سميث وركز عليها اهتماماً كبيراً . إلا أن التجارىون عموماً لم يدخلوا هذا المبدأ على أنه ركن أصيل من أركان نظريتهم لأنهم كانوا يهدفون إلى ما هو أهم — فى نظرهم — من تقسيم العمل وهو البطالة وكيفية القضاء عليها .

وقد وضح إبان العهد التجارى الجانب الاقتصادى لنظرية الاستعمار - عموماً والاستعمار الإنجليزى على وجه الخصوص - ومؤدى هذه النظرية أن المستعمرات ومعها الدولة الأم (انجلترا) تخلق مجتمعة امبراطورية اقتصادية موحدة ذات اكتفاء ذاتى ، فكل مستعمرة ينبغي أن تقوم بدور ونشاط اقتصادى يتميز عن عن نشاط غيرها حتى يخلق التكامل الاقتصادى المنشود . كما ينبغي كذلك العمل المتواصل نحو انماء اقتصاديات الدولة الأم بحيث تبقى دائماً مصدراً لإنتاج المنتجات التامة الصنع ، ولا بأس من انماء المستعمرات بحيث تبقى مصدراً مضموناً للواد الأولية كالطباق والسكر والخشب والشاى والكافور وتجارة الرقيق .

والمستعمرات كما يراها التجاريون فى القرن السابع عشر هى المرسى الأمين للسفن والتجارة ، وهى المنفذ الرئيسى للزيادة الكبيرة التى تطرأ على عدد السكان فى الدولة الأم ، وخاصة بالنسبة للفئات غير المرغوب فيها من السكان كالمعتقلين والمجرمين ^(١) . ولا تقتصر وظيفة المستعمرات على ذلك بل هى المورد الرئيسى للمورد الأولية اللازمة للصناعة ، فضلاً عن كونها سوق لتصريف السلع التامة الصنع . وهى نفس النظرة الاستعمارية الغاشمة التى لا زالت مسيطرة على عقول بعض الإنجليز الى يومنا هذا .

(٨)

ولقد كان للتدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى ضرورة من ضرورات النمو الاقتصادى عند التجاريين . وهم فى هذا رأى لا يختلفون من حيث المبدأ عن النظريين الآخرين فى عصور لاحقة والذين أعطوا الدولة الدور الأساسى فى توجيه الحياة الاقتصادية وأنماها .

(1) See L. Knowles, «The Economic Development of the British Overseas Empire» London. 2nd Edit 1928 : pp. 67—69.

الا أن درجة هذا التدخل الحكومى قد اختلفت باختلاف الزمان والمكان . فقد زاد تدخل الحكومة فى النشاط الإقتصادى فى فرنسا وأسبانيا لطابع الحكم الديكتاتورى المطلق الذى ساد ابان العصر التجارى بينما قلت درجة هذا التدخل فى إنجلترا وإيطاليا للضعف النسبى للحكومة المركزية إزاء النفوذ المتزايد للمؤسسات الفردية الحرة التى تزاول بعض أوجه النشاط الإقتصادى .

ولقد تحدد مجال التدخل الحكومى بطبيعة المشاكل الإقتصادى التى واجهت الدولة عموماً ثم درجة الشعور الوطنى السائد . ولضغط المصالح الطبقية ، وأثرها فى تكييف النشاط الإقتصادى ، ولأسباب استراتيجية . انتظاراً لحرب أو حدوثاً فعلياً للحرب .

وليس غريباً أن تتدخل الدولة فى الشؤون الإقتصادية ابان العصر التجارى لأن تحقيق الأهداف السياسية والإقتصادية الكبرى للدولة ما كان ليتم عن طريق الأفراد أو المؤسسات الفردية وحدها ، بل إن هذه الأهداف كانت أكبر من أن تترك للجهود الفردية دون تدخل الدولة وإشرافها لتنسيق هذه الجهود فى وحدة مؤتلفة لتحقيق الأهداف الكبرى للدولة .

ومن هنا فإن التجاريين يسمحون للشروعات الحرة مزاوله نشاطها الإقتصادى حرة ولكن داخل اطار حكومى محدد بقوانين ولوائح تنظم هذا النشاط وتوجهه .

واذا كانت هذه المشروعات الفردية لا تستطيع أن تتجاوب مع هذا الإطار الحكومى المحدد وجب على الدولة أن تحل محلها وتشرف بنفسها على هذا القطاع الذى لا يستطيع القيام بدوره كاملاً فى النشاط الإقتصادى . ومعنى هذا — بصورة أخرى — ان الحكومة فى العصر التجارى قد أباحت لنفسها ان تتدخل لتحل محل المشروعات الفردية فى حالات معينة . واذا كانت الظروف مواتية لهذا الاتجاه .

ولم يقتصر التدخل الحكومى فى ادارة المشروعات الفردية التى تقتضى الضرورة أن تقوم الحكومة بدور فعال فى هذا الشأن بل لقد عمدت الحكومة ابان العصر التجارى الى منح الإعانات المادية السخية لبعض المشروعات التى ترى ضرورة ازدهارها ونموها لما لها من علاقة وثيقة بنمو وازدهار مشروعات أخرى . كما تمنح نفس هذه الإعانات الى صناعات التصدير الخارجى لتستطيع كسب معركة التصدير الخارجى وخلق ميزان المدفوعات الموافق (١) .

هذا ولم يكن هناك ما يمنع من تشجيع الدولة لبعض المشروعات التجارية أو الصناعية الى درجة الاحتكار . ذلك أن الاحتكار — فى رأى التجارى — لا غبار عليه طالما أنه يسهم فى النمو الإقتصادى أولاً وطالما أنه تحت الاشراف الحكوى أو الجزئى للدولة ثانياً . الا أن الفكر التجارى لم يتعمق فى دراسة المساوىء التى تنجم عن الاحتكار، فكل ما يهيمه فى واقع الأمر هو تحقيق النمو الإقتصادى وكسب الأسواق الخارجية . وفى سبيل هذين الهدفين ينظم الإقتصادى القومى فى الداخل .

ويعزى للتجارين فضل انشاء المكاتب الحكومية لتشجيع التصدير وتنظيمه وهى المكاتب التى نجحت نجاحاً كبيراً فى ذلك الوقت وتطورت بعد ذلك وأصبحت تعرف اليوم باسم الغرف التجارية .

هذه هى الخطوط العريضة لأراء التجاريون فى النمو الإقتصادى ، ومنها يتبين أن هناك بالفعل ما يصلح للتطبيق فى الدول النامية اليوم . إلا أننا نرجى هذا كله إلى فصول قادمة وبعد استكمال بقية نظريات النمو .

(1) See, Heckscher, «Mercantilism» Vol I pp. 326.

الفصل الثالث

الفكر الكلاسيكي

(١)

عرض الاقتصاديون الكلاسيكيون مبادئ الإقتصادى السياسى فى عصر ذهبى من التوسع والنمو والازدهار . فقد نمت الثروة القومية فى الدول الصناعية الغربية - وفى إنجلترا بالذات - خلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر وطوال القرن التاسع عشر محدثة تغيرات عميقة شتى فى طرق ووسائل الإنتاج الصناعى فتحولت الصناعة المنزلية الصغيرة إلى مصانع كبيرة تستخدم الوسائل الفنية والميكانيكية المعقدة التى انبثقت عنها الثورة الصناعية .

وحدث تطور مماثل فى القطاع الزراعى فتحولت بعض نواحي هذا القطاع إلى هيكل اقتصادى أكثر تعقيداً يتضمن حياة المدن بمؤثراتها ومنظمتها المتباينة وشبكاتها الجديدة التى نسجت خيوطها البنوك والشركات المساهمة والمصانع وطرق المواصلات وغير ذلك من المنشآت التى ساهمت فى نمو الاقتصاديات القومية فى هذه الدول ، وبخاصة إنجلترا التى أصبحت « الورشة الصناعية للعالم » على حد التعبير الانجليزى القديم .

ونتج عن هذه التغيرات المادية تغيرات لا تقل خطراً على الفكر الاقتصادى والحياة الاجتماعية بوجه عام . فظهرت عقليات ذات نزعة تحليلية خلاقة كعقلية آدم سميث ودافيد هيوم مثلاً وغيرهما . ولقد ازدادت المشاكل الاقتصادية المرتبطة بالنمو الصناعى وتطورت التجارة الدولية فى ظل

الحرية مما أثار اهتمام المفكرين المتصلين بالنواحي الاقتصادية فبدؤوا مناقشات فكرية جادة في المجال الإقتصادي كان رائدها آدم سميث وريكاردو ومالتس وسذوارت ميل مكونين بذلك فكراً اقتصادياً يكاد يكون متكاملًا إزاء المشاكل التي تواجه عصرهم .

وكانت للحروب النابوليونية والأحداث السياسية العنيفة في ذلك الوقت أثر بالغ في تشكيل الفكر الاقتصادي بطابع كلاسيكي خاص . إذ خلقت هذه الحروب ديوناً عامة على الحكومة البريطانية ، كما أدت إلى زيادة المعروض من العملات الورقية ، وهذه بدورها أدت إلى خفض قيمة النقود المتداولة . أضف إلى ذلك أن قوانين الفقراء الإنجليزية كانت ذات أثر بالغ في إثارة اهتمام الرأي العام المثقف بالأفكار الاقتصادية . وتسأل المواطنون هل تؤدي هذه القوانين إلى مكافحة الفقر بالفعل أم أن نتائجها النهائية هي زيادة حدة الفقر ؟ وكان لزيادة معدلات الضرائب المفروضة على الأغنياء أثرها في إحداث شيء من التذمر المكبوت بين الأغنياء القادرين على الدفع الممثلين للطبقات الأرستقراطية في المجتمع .

هذه الحركة الديناميكية التي اتصف بها مجتمع ما بعد الثورة الصناعية أثارت الاقتصاديين الكلاسيكيين فأرادوا تحليل الطابع الحركي السكامن في هذا الاقتصاد الدائب النمو وإخضاعه إلى قانون أو مجموعة من القوانين . وكان آدم سميث وريكاردو ومالتس وغيرهم من الاقتصاديين الكلاسيكيين متحمسين لتحقيق ذلك وساروا جميعاً في هذا الاتجاه . ومن هنا جاء اهتمامهم بالنمو الاقتصادي كفكرة لها أهميتها في تفسير الأحداث الواقعة بالفعل في مجتمعهم .

إن الثورة الرئيسية لنظرية النمو عند الاقتصاديين الكلاسيكيين أن النمو عملية تحدث داخل الإطار الرأسمالي كسباق بين الأعداد السكانية المتزايدة وبين الفن التكنولوجي الممثل في العدد والآلات الجديدة وطرق الإنتاج

الجديدة^(١) . وقد يسبق الفن التكنولوجى الأعداد السكانية لفترة من الزمن . إلا أنه لا يستطيع أن يتقدم دائماً وإلى مالا نهاية . وعند ذلك فقد ينتهى هذا التقدم إلى حالة من الركود الإقتصادى Stagnation .

(٢)

ولقد كان سميث أول الاقصاديين الكلاسيك الذين قدموا نظرية فى النمو الإقتصادى تعتبر إسهاماً لا بأس به فى توضيح أسس النمو داخل الإطار الرأسمالى الحر .

وقد امتازت نظريته بطابع التفاؤل إزاء التقدم المطرد . وهو يبنى آراؤه على مبدأ تقسيم العمل ، وهو المبدأ الذى اشتهر به وأصبح بعد ذلك مسألة بديهية فى علم الاقتصاد . وهو إذ يبدأ بتقسيم العمل ينتقل إلى نتيجة المنطقية وهو زيادة الناتج وسيؤدى هذا بدوره إلى وجود كمية أكبر من رأس المال ومن ثمّ تزداد الدخول النقدية الكبيرة التى تزيد وتتضاعف بين السكان . وإذا زادت الدخول وشعر السكان أنهم أصبحوا أحسن حال فإنهم سيتزايدون . ومعنى ذلك — فى عرف آدم سميث — هو زيادة الأسراق وتوسيع رقعتها وبالتالى خلق مجال جديد لتقسيم العمل ، فتدور الدائرة مرة أخرى مع وجود دوافع جديدة لاكتشاف فنون إنتاجية جديدة وآلات جديدة وإنتاج سلع جديدة وتحقيق زيادة جديدة فى تكوين رؤوس الأموال^(٢) ، ومع ذلك فهو يحذر من وصول الاقتصاد النامى إلى حالة الركود حيث لا نمو فى عدد السكان ولا زيادة فى رأس المال .

(١) ويحقد الكلاسيكيون كذلك أن الفن التكنولوجى يتوقف كذلك على التجميع الرأسمالى Capital accumulation الذى يؤدى إلى زيادة الاستثمارات وبالتالى زيادة التصنيع والتخصص وتقسيم العمل .

(2) This is the snow-ball type of economic development, a circular process ensuring improvement at every turn.

ولكن سميت لا يتشادم من هذا الوضع لأنه يعتقد أنه بعيد عن التحقيق الفعل الا في الأمد الطويل . كما أنه بعيد ، فكرياً ، على الأقل عن مبدأ تناقص الغلة الذي سيطرأ على أفكار غيره من الاقتصاديين الكلاسيك لأن المنافسة الحرة في ظل الرأسمالية كفيلة في المدة الطويلة بإلغاء أثر الغلة المتناقصة . أو على الأقل عدم تحقيق الوضع الراكد السابق الذكر . وعند ذلك ، فربما سيطرت على النشاط الاقتصادي الغلة المتزايدة لا المتناقصة .

إن المنافسة الحرة كفيلة بإنهاض الاقتصاد القومي لمدة طويلة من الزمن . وأن هذه المدة هي من الامتداد بحيث لا يتحقق عندها الوضع الساكن إلا بعد أن يحقق الاقتصاد القومي انتصاراته الرائعة .

ولكن ريكاردو ومالتس وجون ستيوارت ميل وغيرهم من الاقتصاديين الكلاسيكيين الذين أعقبوا سميت لم يكن لهم هذا التفكير التفاؤلى الذى تميز به مؤسس علم الإقتصاد بل كانت نظرهم أكثر ميلاً إلى التشاؤم . فقد انتقلوا من فكرة الغلة المتزايدة التى سيطرت على تفكير سميت إلى فكرة الغلة المتناقصة ، وأسسوا نظرية فى النمو الإقتصادى تقتبأ بشيء غير قليل من التشاؤم إزاء المستقبل . ذلك أن الهدف النهائى لآى إقتصاد نامى سيكون - فى رأيهم - الوضع الساكن حيث لا يكون هناك زيادة فى السكان والاستثمارات والأرباح . ولم يختلف الاقتصاديون الكلاسيكيون السابق ذكرهم فيما بينهم حول هذه النقطة بالذات فهم مجمعون على أن عملية النمو الإقتصادى مآلها فى واقع الأمر هو الوضع الساكن . وهو الوضع الذى سيتوازن فيه الإقتصاد القومى فى الأمد الطويل . وأى انتقال أو تحول عنه يتطلب مجهوداً كبيراً يبذله الإقتصاد القومى . ويعتمد هذا الوضع الساكن على نظرية مالتس وتطبيقاتها التى تعزى إلى نظرية ريكاردو فى الأجور وإلى قانون الغلة المتناقصة والنظريات الكلاسيكية فى الربح والربح .

بهذه المبادئ والاسس بنى الاقتصاديون الكلاسيك نظريتهم فى النمو الاقتصادى ليظهروا فى وضوح وتركيز الدور الذى يقوم به الرأسمالى فى مجتمع تنافسى حر حيث يعتمد إلى استثمار رؤوس أمواله فى إنتاج المزيد من السلع والخدمات . وتستمر هذه العملية إلى أمد طويل ، وحتى يصل المجتمع إلى الوضع الساكن السابق ذكره .

(٣)

إن النمو الاقتصادى — فى عرفهم — عملية ممكنة إذا ما توفر فى المجتمع الربح الكافى الذى يشجع الرأسمالى على مواصلة نشاطه ، وإذا ما توافرت المواد الأولية اللازمة لعملية الإنتاج ، وإذا ما توافرت موارد العيش للعمال المشتغلين بالإنتاج . وبمعنى آخر ، فإن عملية التجميع الرأسمالى ستعتمد إلى زيادة السكان بطريق غير مباشر — كما جاء فى نظرية مالتس للسكان -- وهذه الزيادة ستؤدى إلى زيادة الضغط على موارد العيش ، وسيضطر السكان إلى زراعة الأراضى الأقل جودة وهنا يظهر فعل قانون الغلة المتناقصة أولاً ثم نظرية الربيع ثانياً . ومن هنا فإن الطعام وغيره من ضروريات الحياة لا يمكن إنتاجها إلا على أساس الزيادة فى التكاليف والجهد الإنسانى المبذول ، الأمر الذى يؤدى إلى رفع قيمة العمل وبالتالي الأجر المدفوع للعمال بالنسبة لمجموع تكاليف الإنتاج كما يتضمن كذلك نقص فى نسبة الأرباح^(١) .

ومن هنا — وفى حالة استمرار هذا الوضع — سوف تختفى الأرباح ويختفى معها الدافع على جمع الثروة ويصل المجتمع إلى وضع السكون .

ولكن النظرية الكلاسيكية فى النمو تنص على أن وضع السكون يمكن تأجيل حدوثه فى حالة ظهور الاختراعات والتحسينات فى القطاع الزراعى ، لأن تطبيق مثل هذه التحسينات ستؤدى إلى رفع مستوى إنتاجية رأس المال

(1) P. A. Sweezy -The Theory of Capitalist Development-
1949 — p. 92.

وبالتالى سيوقف فعل قانون الغلة المتناقصة وخاصة فى أولى مراحل زيادة الإنتاجية الرأسمالية^(١). ومع ذلك فلا يزال هناك قانون الغلة المتناقصة ينتظر التطبيق فى المجالين الصناعى والزراعى ، وهنا تنخفض الأرباح إلى المستوى الأدنى الذى لا يجعل منها مورداً هاماً للادخارات أو عائداً مجزياً للاستثمارات فى المجتمع . وعند ذلك سيقف النشاط الاقتصادى ممثلاً فى الادخارات والاستثمارات وسيظهر عند ذلك حالة من الركود الاقتصادى على الرغم من وجود توظيف كامل فى المجتمع .

ومهما كانت النتائج الأخيرة للنشاط الاقتصادى والتنمية الاقتصادية فإن التفسير الريكاردى يفترض فى النظام الرأسمالى قوة ما بعدها قوة ، وإنه قادر على توليد التنمية الاقتصادية داخلياً A self generating model of economic progress . بشرط ألا تتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى وتركه للتوازن التلقائى للنظام الرأسمالى نفسه . ولكن الرحلة الاقتصادية نحو وضع السكون تصبح سهلة ميسرة دون عقبات تعترضها طالما أن النظام الرأسمالى له من القدرة والصلاحية على مواجهة هذه الاختلافات والتغلب عليها .

وينخيل إلينا أن التحليل الريكاردى قد وصل إلى هذه النقطة والتى تبدى عظيم الأمل والتفاؤل فى الجهاز الرأسمالى إنما اعتمد فى ذلك على قانون سائى فى الأسواق ، الذى يؤكد أن العرض يخلق الطلب عليه Supply creates its own demand ، وبناء على هذا القانون فإن المنتجات إنما تنتج بغرض بيعها أو استهلاكها . فإذا ما استهلكت إحدى السلع عن طريق منتجها فلن تكون هناك صعوبة بالطبع وحتى إذا ما أنتجت بغرض البيع .

(١) من رأى ريكاردو أن الطريق إلى حالة السكون يمكن أن يتأخر إلى ما لا نهاية إذا أمكن إيجاد الكميات الكافية من الطعام على الأقل عن طريق الاستيراد من الخارج . وهو يذكر على سبيل المثال أن إنجلترا تستطيع استيراد الطعام من الخارج فتتمنع بذلك ظهور حالة السكون السالفة الذكر .

ويبعت بسرعة فلن تكون هناك مشكلة ، إذ تجرد جميع المنتجات سوقاً .
ولن يواجه المنتجون أية مواقف صعبة . وهنا نجدهم يركزون اهتماماً بالغاً
على مشكلة تجميع رأس المال والإنتاج ، ذلك أن الطلب هنا يلعب الدور
الأساسي في التخلص من فائض الإنتاج ، ولن تظهر في هذه الحالة سلعاً
مخزونة^(١) .

وإذا لم تجد إحدى السلع طلباً فعالاً عليها فسيرجع ذلك إلى سلوك
منتجها لأنه أنتج هذه السلعة بالذات بكميات كبيرة دون أن يُقدر الطلب
عليها . بل إن الفكر الريكاردى يعتقد أن زيادة إنتاج أية سلعة يتضمن
في حد ذاته أن سلعة أخرى تنتج بكميات غير كافية . وعلى أية حال فإن
قانون ساي يضم وجهة النظر إزاء الطلب الكلى والعرض الكلى - فمن
وجهة نظر النظام الرأسمالى السائد يجب تعادل الطلب الكلى مع العرض
الكلى .

هذا هو قانون الأسواق ذو الطابع التفاؤلى البحت . وهو القانون
الذى اشتهر إبان العصر الكلاسيكى والذى قبله الجميع قبولاً يكاد يكون
إجماعياً^(٢) .

والغريب أن النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادى تعكس وجهتها
نظر مختلفتين متعارضتين ، الأولى تفاؤلية والأخرى تشاؤمية . فإذا نظرنا
إلى المستقبل البعيد فلا شك أن وجهة النظر الثانية هى التى ستعود وهى
التي ستكون أقرب ما يمكن الى التطبيق . أما إذا نظرنا إلى المستقبل
القريب فسنجد أن المجتمع يتقدم تقدماً ثابتاً متزناً يضمن طابع التفاؤل على
الفكر الاقتصادى السائد . أضف الى ذلك أن الفكر الاقتصادى الذى
أعقب آدم سميث استطاع أن ينظر الى المنافسة، نظرة صافية خالية من النظرة

(1) Meek «Physiocracy and the early theories of Under -
Consumption», Economica May 1951 p. 244.

(2) Galbrith «American Capitalism» 1952, p. 22.

السيئة التي كان ينظر بها آدم سميث . ذلك أن سميث — كما سبق أن بينا — يرى أن الأرباح مآلها إلى الانخفاض نتيجة للطبيعة التنافسية الكامنة في المجتمع . ولكن الفكر الريكاردي الذي اعتمد على قانون الغلة المتناقصة استطاع أن يخلص المنافسة من آثارها السيئة التي علقت بها ازاء النمو الاقتصادي في المجتمع .

وعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من الاقتصاديين في ذلك العصر اتفقوا — أو كادوا — على أن تجميع الثروة مسألة هامة وينبغي تحقيقها ، ومع ذلك فقد وجدت أصوات أخرى تشك في صحة هذا الرأي . وقد كان مالتس على رأس هؤلاء المتشككين في صحة جمع الثروة وتبعه في ذلك الرأي ولیم سبنس William Spence ولورد لودردیل Lord Lauderdale الذين ركزوا انتقادهم على فكرة الحرص على جمع المال والحرص على إنفاقه . وتتلخص نظريتهم في هذا الشأن على أن تجميع المال سوف يؤدي إلى وجود فائض في انتاج هذا المال الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قيمته .

على أن ولیم سبنس كان أكثر الاقتصاديين الكلاسيك تأثراً بالفيزيوقراط وبأحداث الحصار الاقتصادي الذي فرضه نابليون على الجزيرة البريطانية . ومن هنا فقد ثقته بالتجارة الخارجية والتجارة عموماً وتبع رأى الفيزيوقراط في أهمية الزراعة بالنسبة للاقتصاد القومي بأسره . كما يعتقد كذلك أن زيادة تجميع الثروة سيؤدي إلى زيادة انتشار الفقر والبؤس بين السكان ، لأن الطبقة الرأسمالية التي ستجتمع لديها الثروة ستعمل على هذا التجميع بشراهة وستحول الجزء الأكبر من دخولها إلى رأسمال نقدي تستكثره وبذلك يقل كمية السلع والخدمات المشتراه . وهو يعالج هذا الوضع بضرورة الإنفاق . وفي هذا يقول : Expenditure not parsimony is the province of the class of land, proprietors, and, that it is on the due performance of the duty by the class in question, that the production of national wealth depends^(١).

(1) W. Spence "Tracts on P. Econ." 1822 : Viking Press. Reprint 1933. p. 32.

(٤)

هذا — وكانت المدرسة الكلاسيكية أول من وضع أسس نظرية التجارة الدولية في إطار الحرية الاقتصادية. ان نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث والتكاليف النسبية لريكاردو ونظرية الكسب من التجارة الخارجية لجون ستيوارت ميل تكون مجتمعة الإطار التقليدي لنظرية التجارة الدولية^(١) :

ان حرية التجارة بالنسبة لريكاردو وغيره من الاقتصاديين الكلاسيك هي القوة الدافعة التي تؤدي إلى التخصص وتقسيم العمل الدولي وهذا بدوره يعمل على زيادة استخدام موارد الثروة ويزيد من الدخل القومي العالمي . أضف إلى ذلك أن التوسع في أسواق التصدير والاستيراد — وهي نتيجة طبيعية لزيادة الدخول — سيؤدي إلى زيادة التجمع الرأسمالي في داخل كل دولة وسيقوى من الاختراعات والاكتشافات التي من شأنها خلق سلع جديدة للتصدير .

إلا أن الكلاسيكيين لم يأخذوا قضية حرية التجارة كمسألة مسلم بصحتها على طول الخط . لقد أكد جون ستيوارت ميل وجوب حماية الصناعات الناشئة في الدولة ، وبالتالي فرض التعريفة الجمركية التي تحد من حرية التجارة فقد كتب ميل ما يلي « ينبغي حماية الصناعات الناشئة في الدولة ، وينبغي أن تتركز هذه الحماية في الصناعات التي تستطيع أن تتخلى عن المعونة الجمركية وتقف أمام تيار المنافسة الخارجية في أقل مدة ممكنة . إذ لا ينبغي على المنتجين المحليين أن يستمرءوا هذه الحماية إلى أجل غير مسمى^(٢) . » ولقد كانت المدرسة الكلاسيكية عنيفة في وجهة نظرها إزاء المستعمرات

(١) راجع كتاب « التجارة الدولية » للدكتور صلاح الدين تايق من صفحة ١٣٠ إلى

١٦٣ حيث حل المؤلف وناقش هذه النظريات بشيء من الإفاضة .

(2) J. S. Mill, «Principles of Political Economy» ed. by W. J. Ashlel, Longmans, Green Co. London, 1940. p. 92-2

والدول المتخلفة عموماً . إن كتابات ستيورات ميل في هذا المعنى تدل على أن التجارة الدولية الإنجليزية — أى بين إنجلترا بالذات وبين المستعمرات — لا تعتبر تجارة خارجية في المفهوم الخاص لها بل هي تجارة داخلية ينطبق عليها كل مقومات التجارة الداخلية . « إن المستعمرات يصعب اعتبارها دولاً تستطيع أن تتبادل السلع والخدمات مع غيرها من الدول وإنما هي مساحات زراعية أو مؤسسات صناعية تابعة لدول أخرى كبيرة . إن مستعمرة جزر الهند الغربية مثلاً لا يمكن اعتبارها دولة ذات رأس مال مستقل بذاته ، إذ أن جميع رؤوس الأموال الموجودة بهابريطانية وجميع صناعاتها تخدم المصالح البريطانية . ومن هنا فإن التجارة مع الهند الغربية لا تعتبر تجارة خارجية وإنما هي تجارة داخلية بحثة^(١) ، إن انتقال رؤوس الأموال والعمال إلى هذه المناطق الجديدة يفيد المجتمعات القديمة لأنه يرفع من معدل الربح ويمونها بالطعام والموارد الأولية الرخيصة . كأن المستعمرات هي المأوى الطبيعي للمهاجرين الشبان الذين سيستفيدون ولا شك ، لأنهم — على حد قول ميل أيضاً — سيتقلون من المكان الذي تنخفض فيه قوتهم الإنتاجية إلى المكان الذي تزيد فيه هذه القوة^(٢) على أن ميل وهو يؤيد مبدأ انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال إلى المستعمرات يشترط أن ينظم هذا الانتقال عن طريق الحكومة المعنية وبغرض تعميم الفائدة الاقتصادية إلى الدولة بأسرها^(٣) . وفي هذا يتجه دون إدراك واضح منه إلى آراء منافية للفكر الكلاسيكي التقليدي القائم على الحد الأدنى من التدخل الحكومي في أوجه النشاط الاقتصادي والذي يمنح الأفراد العاديين أقصى الحريات الاقتصادية .

هذا — وقد ناقش الفكر الكلاسيكي — ستيورات ميل بالذات —

(1) J. S. Mill, op. cit., 685—686.

(2) Ibid., p. 970.

(3) Ibid., p. 970.

(م ٤ — نظريات النمو)

الأثر الذى يحدثه تدفق رأس المال على موازين المدفوعات الدولية . وهو فرض حقيقى واقعى فى ذلك الوقت . ثم يبنى بعد ذلك استنتاجاته وتفسيراته . إن سعر الصرف الخارجى فى الدولة المصدرة لرأس المال — أو المقرضة — يرتفع إلى حد تصدير الذهب الذى عنده يتدفق الذهب من الدولة المقرضة إلى الدولة المقرضة . وسيؤدى ذلك إلى انخفاض مستويات الأسعار فى الدولة التى فقدت الذهب وإلى ارتفاع مستوياتها فى الدولة التى استلمت الذهب . وهذا الارتفاع والانخفاض فى مستويات الأسعار سيؤدى إلى زيادة الصادرات فى الدولة المصدرة لرأس المال ثم إلى نقص فى وارداتها . وعندما تعمل هذه الملاءمات على خلق فائض فى الصادرات فى الدولة المصدرة لرأس المال مساوى لرأس المال المحول فإن سعر الصرف يعود مرة أخرى إلى وضعه الأصلى ويقف تدفق الذهب إلى الخارج .

والنقطة الأساسية هنا أن الاقتصاديين الكلاسيك فى تحليلهم لتوازن المدفوعات الدولية يتمسكون بقاعدة الذهب التى تعمل على خلق التوازن التلقائى فى المدة الطويلة دون ثمة حاجة لتدخل الحكومة فى سبيل هذا الغرض . إن توازن المدفوعات الدولية — فى رأى الكلاسيكيين — لا يعتبر من المشا كل التى تتطلب تدخلاً من جانب الحكومة لتنظيمها وإنما يتم هذا التنظيم تلقائياً .

والمدرسة الكلاسيكية لا تؤيد التدخل الحكومى فى أوجه النشاط الاقتصادى إلا فى أدنى الحدود . ذلك أن الحكومة إذا ما تدخلت فى سياسة التجارة الخارجية وعمدت إلى رفع التعريفة الجمركية فإنها تعمل فى الوقت نفسه على زيادة الأسعار فى الداخل . والحكومة إذا ما أعانت الفقراء فإنها تشجع على زيادة السكان^(١) . وهى إذا ما خصصت جزءاً كبيراً من الدخل

(١) لقد عارض كل من ريكاردو ومالتس قوانين العمال الإنجليزية وطالبوا بالفائز تدريجياً على اعتبار أن إعانة العاطلين ومن فى حكمهم سوف تشجعهم على الزواج ولأنجاب المزيد من الأطفال فيزيد عدد السكان فوق ما تتحمله موارد الثروة فى المجتمع .

نلقومى إلى الخدمات المجانية فإنها تحرم طبقة الرأسماليين المجدة المبتكرة من جزء فعّال من رؤوس أموال ذات نفع بالغ فى خلق الثروة .

ومع ذلك فلا ينبغي أن يفهم من ذلك أن الاقتصاديين الكلاسيك قد تنصلوا من أية نزعة إنسانية نحو الفقراء المكونين للسواد الأعظم من الشعب، وأن اهتمامهم كان موجهاً نحو الطبقة الرأسمالية التى وصفوها بكل آيات المجد والفخار . إن الفكر الكلاسيكى قد حبذ عدم تدخل الحكومة فى النشاط الاقتصادى لأنه آمن — سواء خطأ أم صواب — أن تدخل الحكومة إبان العصر التجارى لم ينتج عنه سوى الفقر والخراب، ومن ثم فإن إزالة هذا التدخل سيؤدى إلى انتزاع الفقر من جذوره وتخليص المجتمع من شروره .

(٥)

والخلاصة أن المدرسة الكلاسيكية وضعت بعض الأسس السليمة لنظرية النمو الاقتصادى فى المجتمع الرأسمالى الحر تتفق والخطوط العريضة لنظريتها فى الاقتصاد القومى عموماً وتتفق الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى سادت فى ذلك الوقت . كما أن النظرية الكلاسيكية فى عموميتها مظهر واضح لنظرية ديناميكية فى النمو الاقتصادى . أنها تحليل بارع لعملية استخدام الفائض الاقتصادى لزيادة التجميع الرأسمالى فى المجتمع باعتبار أن هذا التجميع هو المظهر الأساسى لعملية النمو الاقتصادى .

الا أن وجهة النظر التشاؤمية التى أبدأها ريكاردو وبعض الاقتصاديين الكلاسيكيين اللاحقين إزاء مستقبل استمرار عملية التجميع الرأسمالى عند المستويات العالية من الربح إنما تعتمد على فرضين : الأول هو قانون الغلة المتناقصة والثانى هو مبادئ مالتس فى السكان . والاقتصاديون الكلاسيك لم يقدرُوا ما يمكن أن ينجم عن التقدم التكنولوجى من آثار تلغى

قانون الغلة المتناقصة ، على الرغم من أن الأحداث الاقتصادية التاريخية قد أثبتت بشكل عملي أن التقدم في الفن التكنولوجي كان له أثر واضح في إلغاء ما تنبأ به الكلاسيكيون من انخفاض معدل الربح وارتفاع الربح . كما أن نظرية مالتس في السكان الممنوعة في التشاؤم ليست هي النظرية السليمة في تفسير التغيرات السكانية في العالم الغربي . وإذا ما أهملت هذه النظرية وجب إهمال نظرية أجر الكفاف كذلك . وهي النظرية التي اشترك في نسج خيوطها أغلب الكتاب الكلاسيكيون . ومن هنا فإن النتائج التي وصلوا إليها والخاصة بتوقف النمو الاقتصادي تعتمد على فرضين غير صحيحين .

كما أن المدرسة الكلاسيكية لم توضح مشكلة الطلب السكاني وأثره في أحداث الأزمات الاقتصادية . أن الأسباب الرئيسية للأزمات — في رأيهم — هي زيادة حدة المضاربة والتغيرات المفاجئة في مسالك التجارة . وهي أسباب سطحية لا تتعمق في تحليل مشكلة الأزمات والبطالة كما جاءت بعد ذلك في النظرية الكينزية .

على أن فضل المدرسة الكلاسيكية في النمو الاقتصادي أنها أبرزت العلاقة بين الأجور العمالية والزيادة في عدد السكان ، كما أبرزت كذلك علاقة الاستثمار بمعدل الأرباح . وهي مسائل لها أهميتها واعتبارها في رسم سياسة التنمية الاقتصادية . ومع ذلك فإن التحليل النظري لهذه المشاكل يقوم على أساس سياسة المنافسة الكاملة ويفترض وجود مؤسسات وديناميات تسير في اتجاه رأسمالي . وما لم تتوافر هذه الشروط فإن نظرية النمو الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي تصبح غير ذات موضوع .

الفصل الرابع

آدم سميث

(١)

إن كتاب "ثروة الشعوب" — The Wealth of nations ، هو المصدر الرئيسي لأراء آدم سميث (١٧٢٣ — ١٧٩٠) في الاقتصاد السياسي عمومًا وفي النمو الاقتصادي بصفة خاصة .

ولقد شارك آدم سميث شارك مشاركة فعالة في وضع اللبنة الأولى لنظرية النمو الاقتصادي القائمة على الحرية الفردية والتخصص وتقسيم العمل . إلا أن دراساته في النمو لم تبحر ، متخصصة قائمة بذاتها ، وإنما جاءت ضمن دراساته العديدة في الاقتصاد السياسي التي ضمها كتابه " ثروة الشعوب " . وليس معنى ذلك أنه لم يعطى لموضوع النمو حقه من البحث ، إن كتاب ثروة الشعوب هو أول دراسة علمية منظمة للمسائل الخاصة بالنمو الحركي الذي يحدث عند بداية التنمية الاقتصادية أكثر من أن يكون كتاباً للدراسة نظرية القيمة والتوزيع والتجارة الخارجية .

وقد حاول آدم سميث في هذا الكتاب أن يحدد العوامل التي تؤثر في النمو الاقتصادي والسياسات التي تتبع لخلق البيئة المواتية لهذا النمو .

وعلى الرغم من أن تحليل آدم سميث لموضوع النمو الاقتصادي لم يتسم بالدقة والإصالة التي أمتاز بها تحليل ريكاردو وغيره من الاقتصاديين الكلاسيك الذين جاءوا بعده ، إلا أنه أعطى الفكر الاقتصادي أول نموذج لنمو اقتصادي حركي كما أن العمد الرئيسية التي تعتمد عليها نظريته في النمو وهي التجميع الرأسمالي ونمو السكان وإنتاجية العمل لازالت حتى الآن

هى نفسها العمدة الأساسية للنظريات الحديثة فى النمو . فضلاً عن أن عدداً كبيراً من اقتراحاته لسياسة النمو وأهمها سياسة حرية التجارة البعيدة عن التخطيط المركزى لا زالت حتى الآن موضع جدل بين الاقتصاديين الغربيين المعاصرين .

والفكرة العامة التى سيطرت على آراء آدم سميث أن الظروف هى التى تخلق نظم الاقتصاد السياسى ولكن التقدم الذى يحققه علم الاقتصاد السياسى قد يؤدى فى الوقت نفسه إلى تغيير هذه الظروف ^(١) .

ثم هو يقول فى موضع آخر من الكتاب : إن التقدم المتفاوت فى ثروة الشعوب خلال العصور التاريخية المختلفة يتوقف على نظم الزراعة من جهة وعلى نظم التجارة من جهة أخرى ^(٢) ، . هذا — وقد حدد سميث ما هو ممكن تحقيقه فى النمو الاقتصادى وما هو غير ممكن . بمعنى أن الدولة فى فترة زمنية محددة وبوجود وضع معين من الفن التكنولوجى ومن مصادر الثروة تستطيع أن تنتج كمية معينة محددة من السلع والخدمات . وعمد أيضاً إلى دراسة العقبات التى تمنع إنتاج هذه الكمية المحددة من السلع والخدمات . وهو بهذا القدر البسيط يكون قد وضع الأسس الرئيسية لمشكلة تحقيق الحد الأقصى من النمو الاقتصادى .

على أن مناقشاته حول موضوع تقسيم العمل وتجميع رأس المال والتقدم فى ثروة وغنى الشعوب المختلفة ولو أنها كانت بعيدة عن الحقيقة وخاصة بالنسبة للموضوعين الثانى والثالث إلا أنها عالجت هذه الموضوعات آخذة فى الاعتبار التغيرات التى تطرأ على رغبات المستهلكين والتغيرات التى تطرأ على مصادر الثروة والفن الإنتاجى . كما عالجت هذه المشاكل على أنها مشاكل إنسانية مرت بها تجارب معينة ، فهى مشاكل أقرب إلى مفهوم التطور الاقتصادى منها إلى أى شىء آخر .

(1) A. Smith «The Wealth of Nations» Cannan p. 397.

(2) Ibid., the same page.

(٢)

إن النمو الاقتصادي في رأى سميث يختص بالتغيرات الكمية والنوعية التي تطرأ على الطلب والموارد الاقتصادية والفن الإنتاجي . وهو في هذا الاعتقاد يتباعد كثيراً عن مضمون النظرية الاقتصادية الساكنة ويبدأ عهداً جديداً في إدخال الطابع الحركي ضمن تحليله للنظرية الاقتصادية .

وقد أكد سميث أهمية تقسيم العمل في زيادة قوى العمل المنتجة وفي إحداث الاختلافات الدولية والمحلية في إنتاجية الفئات المختلفة من العمل^(١) . وسميث حين يؤكد تقسيم العمل لا يعنى المعنى العام الواضح الذي يتضمنه هذا المبدأ فحسب بل هو يعنى كذلك التحسين الذي يطرأ على مهارة العمال وعلى مقدار ما يتوافر من الوقت والجهد المبذولين ، وعلى مقدار التقدم في الفن التكنولوجي والتجديد الذي يحدث بالنسبة للآلات والمعدات الجديدة والتوسع الذي يطرأ على الاستثمارات الرأسمالية .

وهو حين يضيف على تقسيم العمل هذه المآثر يربط درجته بحجم أو اتساع السوق^(٢) . الذي يتوقف بدوره على رأس المال المستخدم . وعلى القيود الحكومية التي تفرض على حرية التجارة .

كما أن تحقيق مبدأ العمل رهن بزيادة استخدام العدد والآلات التي ستقوم بنفس العمل المناط بها من قبل . وعندئذ فلا بد من زيادة رأس المال ممثلاً في العدد والآلات والمصانع وما إلى ذلك من المعدات الإنتاجية قبل أن يحدث أى نوع من تقسيم العمل .

أضف إلى ذلك أن حجم السوق وإنتاجية العمال يتأثران تأثراً واضحاً بالإجراءات التي تفرضها الحكومات لتنظيم التجارة الداخلية والخارجية .

(1) Ibid., p. 342.

(2) Ibid., p. 17.

يعنى أن أى تحديد أو تنظيم لحرية التجارة الدولية سوف يؤدي بالضرورة إلى تحديد حجم السوق .

ويجب أن نأخذ في الاعتبار أن سميت لم يهمل أثر التقدم في الفن الإنتاجي على إنتاجية العمال . فهو يفترض ظهور تيار متدفق من الاختراعات والاكتشافات التي من شأنها ملاءمة درجة تقسيم العمل مع حجم رأس المال المستخدم . إن التغيرات التي تطرأ على الإنتاجية لا يعوقها إذن عدم توافر المعرفة الفنية الملائمة . كما أن إدخال التحسينات في الفن الإنتاجي الصناعي مرتبط بوجود رؤوس الأموال الكافية واللازمة لإحداث مثل هذا التطور والتقدم الإنتاجي ^(١) .

هذا — ولقد كانت لآدم سميث أفكار محددة إزاء تطبيق مبدأ تقسيم العمل في الزراعة . إن الطبيعة الجغرافية للزراعة من حيث التشتت والموسمية وسرعة تلف المحاصيل تؤدي إلى صعوبة تطبيق هذا المبدأ عنه في المجال الصناعي . ومع ذلك فإن القطاع الزراعي يلعب دوراً هاماً في النمو الاقتصادي لأنه هو الذي يمون العمال الصناعيين بما يحتاجونه من المواد والسلع الغذائية .

والبداية الطبيعية لعملية النمو الاقتصادي كما تخيلها آدم سميث هي كما يلي . يحصل الأفراد على كل من الغذاء والسكن في سهولة ويسر وبدون مقابل طالما أن النسبة بين العمل وموارد الثروة تنتج ذلك . ولكن كلما زادت الأعداد السكانية أصبحت هذه السلع الحرة نادرة ذات ربح ، وسيؤدي هذا إلى تشجيع التقدم الفني عموماً وفي قطاع الزراعة بوجه خاص . وسيعمد نسبة صغيرة من السكان للعمل في الزراعة لإنتاج الطعام وعند ذلك سيتبقى من القوة العاملة الإجمالية نسبة كبيرة تعمل في القطاعات الأخرى من الاقتصاد القومي .

(1) Ibid., p. 260.

إن خلق الفائض الزراعى هو الذى أنتج الطلب على السلع والمنتجات الأخرى التى يمكن أن تشتري بفائض العرض من المنتجات الزراعية. واقد نمت الصناعات لتلبى هذا الطلب المتزايد . ومن هنا فإن الزيادة فى سكان المدن تتطلب المزيد من الطعام وعليها أن تنتج المزيد من السلع المصنوعة لتدفع عن طريقها أثمان الطعام اللازم لها .

هذا — وقد لاحظ سميث أن الدول الغنية تفضل الدول الفقيرة فى كل من الزراعة والصناعة . إلا أن نسبة أفضليتها فى الصناعة أعظم منها فى الزراعة . وهو يعزى ذلك أولاً إلى العناية المبذولة فى الزراعة من حيث الري والصرف والتسميد . وثانياً إلى ارتفاع كفاية العامل الإنتاجية فى الدول الغنية عنها فى الدول الفقيرة . فكأنه بذلك يشير إلى أن النمو الاقتصادى يستلزم أولاً العناية بالزراعة وبالفائض الزراعى اللازم للعمال الصناعيين . ويشير أيضاً إلى وجوب رفع الكفاية الإنتاجية للعامل . وهو فى هذا يقترب جداً من النظريات الحديثة فى النمو الاقتصادى .

ويعتقد سميث أن عدد العمال يزداد حينما تتحسن زراعة الأرض وحينما تزيد المساحة الزراعية . أما فى القطاع الصناعى فإن طبيعة التقدم الصناعى تسير جذباً إلى جنب مع تقسيم العمل . وعند ذلك فإن كمية المواد التى ينتجها العمال ستزيد بنسبة أكبر من نسبة زيادة السكان . وعند ذلك ينشأ طلب على كل نوع من السلع التى تستخدمها الإختراعات البشرية .

وسميث حين يشير هذه الإشارة العابرة إلى الصناعة والزراعة لم يبتعد عن التيار الاقتصادى السائد فى ذلك الوقت والقاتل بأن الغلة المتناقصة تسود القطاع الزراعى بينما الغلة المتزايدة تسود القطاع الصناعى . ولقد وصل سميث فى دراساته للنمو الاقتصادى الزراعى إلى نتيجة تقرب من النتيجة التى وصل إليها ريكاردو . فملاك الأراضى — فى رأيه — يستفيدون فائدة مباشرة كنتيجة للتقدم الاقتصادى وذلك لسببين : إرتفاع القيمة الحقيقية للمنتجات الزراعية وبذلك يحصل الملاك على نصيب أكبر من قيمة

النتائج ، وثانياً — بطريق غير مباشر لانخفاض الأسعار الحقيقية للمنتجات الصناعية . أما العمال فسيستفيدون كذلك لأن الأجور الحقيقية سوف ترتفع وسوف تهبط أسعار جزء من المنتجات الصناعية التي يشترونها . أما التجار ورؤساء الصناعة فإنهم سيضارون نتيجة للمنافسة المتزايدة للحصول على رأس المال ، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة . وسيؤدي ذلك إلى وضع العقبات أمام زيادة التجمع الرأسمالي ، وهو اتجاه ينبغي أن يقاوم إذا أريد للتنمية الاقتصادية أن تسير قدماً^(١) .

على أن سميت المؤمن إيماناً شديداً بفائدة التخصص وتقسيم العمل يعتقد أنه إذا أمكن إزالة العقبات التي تعترض سبيل التقدم الاقتصادي فإن ميل الإنسان الفطري لتبادل السلع والخدمات سوف يؤدي إلى تقوية التخصص وإبراز التحسن الذي يطرأ على الفن التكنولوجي والتوسع في الأسواق التجارية . وسوف تؤدي هذه القوى التقدمية إلى إلغاء الأثر السالب للإقلال من التكوين الرأسمالي والاضمحلال الاقتصادي .

وعلى الرغم من أن سميت أكد أهمية العوامل غير الشخصية (كما كان يسميها) التي تؤثر في السوق والتي تعمل على تحقيق النمو الاقتصادي ، إلا أنه أكد كذلك أهمية العناصر الشخصية لما يؤدي تطبيقها إلى تغذية كل من العوامل الشخصية وغير الشخصية التي تؤثر في السوق .

ولذلك فهو يؤكد الدور الهام الذي لعبته طبقة التجار الانجليز في نهاية القرن الثامن عشر في النمو الاقتصادي . وهو الدور الذي لا يقل في أهميته عن الدور الذي لعبته طبقة المخترعين والمكتشفين في بداية الثورة الصناعية . إن كثيراً من التجار الجدد ومن أصحاب السفن ومقاولي الصناعة والسماسرة قد اندمجوا في عملية البناء الاقتصادي وأصبحت لهم فيها مصالح شخصية شجعتهم على المضي قدماً في تكوين الثروة والقوة والكرامة . وقد ضحوا بالكثير في سبيل ادخار الأموال واستثمارها لتحقيق هذه

(1) Wealth of Nations : pp. 248—250. 314, 332.

الأهداف . وهذه هي كتابات آدم سميث عن هذه الطبقة الجديدة المتمثلة
بالجاس والامال .

« إنه يعمل بجد واجتهاد ليل نهار ليحصل على ميزة شخصية تساعد
في كسب معركة المنافسة بينه وبين زملائه في نفس الصناعة . وإذا ما كسب
هذه المعركة وأصبح سيد منافسيه فإنه سيفيد الإنسانية قاطبة^(١) » .

وسميث حين يصف طبقة التجار الجديدة هذا الوصف الشيق يخرج
بنتيجة مؤداها أن نجاح الإنسان في الاستحواذ على الثروة هو أقصى آماله .
إنه الحلم الجبل النبيل العظيم الذي تهون في سبيله المتاعب والصعاب . وهو
في هذا يرسى الأساس الذي يقوم عليه النظام للرأسمالي القائم على فكرة
ترك الحرية للفرد في القيام بنشاطه الاقتصادي بعيداً عن تدخل الدولة .
والفرد إن حقق فائدة له يحقق في الوقت نفسه الفائدة للجموع . إن
الطبيعة — في رأى سميث — تنظم الأمور تلقائياً بحيث يعتبر القانون
الحر الطبيعي القائم على احترام حق الفرد في أن يتبع مصالحه الخاصة
متحرراً من القيود هو أفضل وسيلة لتشجيع النمو الاقتصادي^(٢) .

ولكن الغريب من سميث مؤلف ثروة الشعوب الذي يؤيد الحرية
الفردية في تحقيق الغنى والثروة أن يصدر كتاباً آخر في « النظرية الأخلاقية »
يعارض فيه نزعات الأفراد الجشعة في سبيل تكوين الثروات ، ويعتبر ذلك
منافياً للقانون الأخلاقي الصحيح . فكان كتاب ثروة الشعب يتعارض — إلى
حد ما — مع كتاب « النظرية الأخلاقية » إلا أن المفسرين المحدثين لآراء
سميث لا يجدون هذا التعارض باعتبار أن سميث حين يؤيد الحرية الفردية
الاقتصادية ويتخذها طريقاً للنشاط الاقتصادي إنما يؤكد أهمية اتباع هذا
الطريق أكثر من تأييده للوصول إلى غاية الطريق .

(1) A. Smith «The theory of Moral Sentiment» 1759.
p. 260.

(٢) ومن هذه الناحية جاءت فكرة اليد الخفية the invisible hand التي
اشتهر بها آدم سميث والتي تندمج مع نظام السوق التنافسي الحر .

إن آدم سميث حين يؤكد الحرية الفردية يضطر إلى مناقشة البيئة الصالحة التي تسمح بهذه الحرية المؤدية إلى النمو الاقتصادي . ومن هنا فهو يعرض أربعة أنواع من الإصلاحات الرئيسية التي تؤدي إلى هذا الغرض وهي : أولاً — إزالة العقبات التي تعترض الفرد في سبيل اختياره للهيئة التي يراها مناسبة . ثانياً — تحرير التجارة الداخلية . ثالثاً — تطبيق تحرر التجارة الداخلية في جميع أنحاء البلاد . رابعاً — تحرير التجارة الخارجية من القيود التي تعوق تقدمها وازدياد أحجامها . أضف إلى هذا أنه أيد نشاط الحكومة في مجال التعليم والصحة والأعمال والمنشآت العامة وإصدار العملة وفرض الضرائب وما إلى ذلك من الأعمال والمهام التي من شأنها مجرد التنظيم البسيط لبعض المسائل الاجتماعية دون التدخل فيها تدخلاً عميقاً^(١) .

إلا أننا يجب أن نأخذ في الاعتبار أن الحكومة في عهد سميث كانت في حالة فوضى وفساد . كما كانت غير قادرة على الإشراف الجاد على الشؤون الاقتصادية . ومن هنا جاءت معارضته الشديدة لأي تدخل منها في الشؤون الاقتصادية . وأنه يجب أن تقتصر مهمة الحكومة على الأمن والقضاء والدفاع . ومن ثم فإن الفرد الذي يحرص على مصلحته الشخصية وينافس الغير في سبيل تحقيق مآربه أقدر على خدمة الصالح العام .

وقد كان سميث على علم تام بأن المصالح الاقتصادية للفئات والمهن المختلفة سوف تتصارع مع بعضها البعض وسوف يخدم هذا الصراع مصلحة المجموع . إلا أن سميث يذكر أن هذه الفئات المتنافسة لا يجب أن تخرج في منافستها عن حدود القانون الذي تسنه الحكومة . وهو في هذا يضع أسس الإصلاح السياسي بالنسبة لجميع الاقتصاديين الكلاسيكيين فضلاً عن تأكيد أهمية

(1) See ; L. Robins «The theory of Econ. Policy» London 1952.

Robins rightly maintained — « I believe that Smith regarded national advantage as the criterion of policy though it was conceived in cosmopolitan setting.»

وجود حكومة مستقرة مسؤولة تسن القوانين والتشريعات التي من شأنها حماية الملكية الفردية وصيانتها .

(٣)

إن وظيفة الحكومة في رأى سميث وظيفة طبيعية وخيرة في نفس الوقت لأنها تهدف إلى الصالح العام، وستكون وظيفتها غير طبيعية وفي نفس الوقت سيئة إذا ما أساءت إلى مصلحة المجموع . وهو في هذا الاتجاه يرسي الحجر الأساسي لفكرة الرفاهية الإنسانية بالنسبة للسواد الأعظم من الشعب .

أما بالنسبة لآرائه في اليد العاملة التي على أكتافها يقام صرح النمو الاقتصادي في البلاد ، فإن سميث يفترض وجود علاقة قوية بين نمو عدد السكان وبين نمو القوى العاملة . وهو يربط نمو الإعداد والسكانية في الأمد الطويل بوجود أموال مخصصة لمعيشة هؤلاء السكان^(١) .

ومن هنا فإن معدل الأجور يلعب دوراً بالغ الأهمية في تحديد حجم السكان . فعندما ترتفع الأجور العمالية تزيد نسبة الزواج المبكر وترتفع بالتالي معدلات المواليد . كما أن الأجور العمالية الدائبة الارتفاع تؤول كذلك إلى انخفاض معدل وفيات الأطفال . وستؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى زيادة معدلات النمو السكاني بوجه عام .

أما إذا انخفضت مستويات الأجور العمالية فإن النتائج كلها ستكون عكسية إذ سيزيد معدل وفيات الأطفال الرضع وسيتأخر الزواج المبكر وستؤدي ذلك كله إلى انخفاض في عدد السكان . وسميت حين يذكر انخفاض مستويات الأجور يقصد انخفاضها إلى مستوى الكفاف

. Subsistence level

(1) Ibid. p. 79.

على أن سميث حين يفترض ازدياد مستويات الأجور العمالية إنما يأخذ في الاعتبار زيادة الطلب على العمال من جانب أصحاب الأعمال والمشتغلين بالصناعة بوجه عام . وإذا استمرت الأجور على ارتفاعها ، فإن النتيجة هي زيادة عدد السكان كما سبق أن ذكرنا . وإذا زادت الأعداد السكانية وأصبحت في مستوى توازني مرتفع فإن الزيادة في عرض العمال — في المدة الطويلة — الناتجة عن الزيادة السريعة في عدد السكان سرف تعمل على تخفيض الأجور مرة أخرى إلى وضع التوازن . ومعنى هذا بصورة أخرى أن الطلب على العمال لا يختلف عن الطلب على أى سلعة أخرى . إذ يعمل على تنظيم إنتاج الرجال ، فيزيد من هذا الإنتاج إذا سار بسرعة بطيئة ويوقفه إذا تجاوز سرعته مقدار الطلب عليه .

ولكن على أى أساس يتحدد الطلب على العمال في رأى سميث ؟ إن الأساس هو مقدار ما في حوزة رجال الأعمال في أموال مخصصة للصناعة ، (نظرية مخصص الأجور) . ذلك أن تشغيل العمال مرتبط ارتباطاً وثيقاً بكمية الأموال المخصصة لإعالة هؤلاء العمال .

فكان آدم سميث يربط النمو الاقتصادي بطريق غير مباشر بالطلب على العمال ، الذى يتوقف بدوره على الزيادة في الأموال المخصصة لهذا الغرض والتي بدورها ستزيد من الثروة القومية في البلاد^(١) .

ويعتقد سميث أن الأجور العمالية المرتفعة إنما توجد في اقتصاد متقدم دائب النمو بينما تسود الأجور المنخفضة في اقتصاد متدهور ، أما أجور الكفاف فتسود الاقتصاديات الراكدة .

وعلى ذلك فمن الأهمية بمكان أن تزداد الثروة القومية في البلاد زيادة دائمة مستمرة حتى تستمر الزيادة في مستويات الأجور العمالية . إن عظمة

(1) Ibid., p. 69.

الدولة في رأيه اذن هي في الازدياد الدائم المتواصل لثروتها القومية أكثر من أن تكون في وجود ثروة قومية كبيرة ثابتة لا تنمو^(١).

(٤)

إن الظاهرة الأكثر وضوحاً في الاقتصاديات الدائمة ، أنه نظر الزيادة عرض العمال فإن الطلب على هؤلاء العمال يحاول أن يلحق بهذا العرض . وسيصبح الاقتصاد القومي متوازناً في هذه الحالة ، بل وسائراً قدماً إلى الأمام .

ويتضح من هذا أن سميث يضع أهمية كبرى على تجميع رأس المال في علاقته بالنمو الاقتصادي . إذ أن معدل ازدياد الناتج القومي يسير جنباً إلى جنب مع معدل الاستثمار . ومعنى هذا أن الاستثمار هو القوة الدافعة لتكوين رؤوس الأموال . فإذا توقف الاستثمار توقف ازدياد الناتج القومي وتوقف التجميع الرأسمالي . وعند ذلك يتسم الاقتصاد القومي عموماً بالركود مهما كان حجم رؤوس الأموال السابق تجمعها كبيراً .

ولكن كيف يتحدد معدل الاستثمار في المجتمع؟ يجيب على هذا السؤال بأن معدل الاستثمار يتوقف على معدل الادخار الذي يقوم به الأفراد الذين يتحلون بالحرص والتبصر . وفي هذا المعنى يقول آدم سميث :

•Capital are increased by parsimony and diminished by
prodigality and misconduct.^(٢)

إلا أن آدم سميث لم يعترف بإمكان حدوث ثغرة فيما بين تدفق الادخار وتحويل هذا الادخار إلى استثمار . فكل الذي بيّنه أن رأس المال الفردي يمكن أن يزداد بما يحققه الفرد (الرأسمالي) من زيادة في مدخراته الشخصية.

(1) Ibid., p. 69.

(2) Ibid ; p. 321.

وكذلك المجتمع الذي يتكون في واقع الأمر من مجموعة من الأفراد يستطيع أن يزيد من رأسماله القومي بنفس الطريقة^(١).

ولكن ماذا يحكم توزيع الدخل فيما بين الاستهلاك والادخار — أو الاستثمار؟ إن سميث يؤكد أهمية الربح الشخصي كقوة دافعة تحكم هذا التوزيع^(٢) إن صاحب العمل الذي يحقق الأرباح من مشروعاته سيعمل على إعادة استثمار هذه الأرباح وسيدفعه النجاح إلى الحكم على توزيع دخله بين الاستهلاك والادخار والاستثمار.

وهو يصف ظاهرة الادخار ثم الاستثمار في سبيل تحقيق الأرباح كظاهرة عادية يتصف بها الأفراد المكافحون المجتهدون. ذلك أن الأفراد يستطيعون أن يجدوا لأنفسهم أفضل طريقة لتوظيف رؤوس الأموال التي في حوزتهم. ونتيجة لهذا. وطالما يتحقق ربح يفيض عما بذله الأفراد من جهود وتضحيات أثناء عملية الاستثمار فإن التجميع الرأسمالي سيستمر في الارتفاع.

ولقد كان سميث حصيفاً حين ذكر أن النمو الاقتصادي عندما يأخذ مجراه العادي في دولة ما فسيزيد التجميع الرأسمالي فيها. وعند ذلك فإن معدل الأرباح سيميل في الغالب إلى الانخفاض.

وحجة سميث في هذا أن المنافسة بين الرأسماليين ستؤدي إلى انخفاض معدلات الأرباح^(٣). إلا أن سميث لا يتنبأ بحدوث هذا الانخفاض ويتخذ لنفسه نظرية تفاؤلية إزاء تقدم خطى التنمية في البلاد وما تؤدي إليه من زيادة التجميع الرأسمالي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة معدلات الأجور

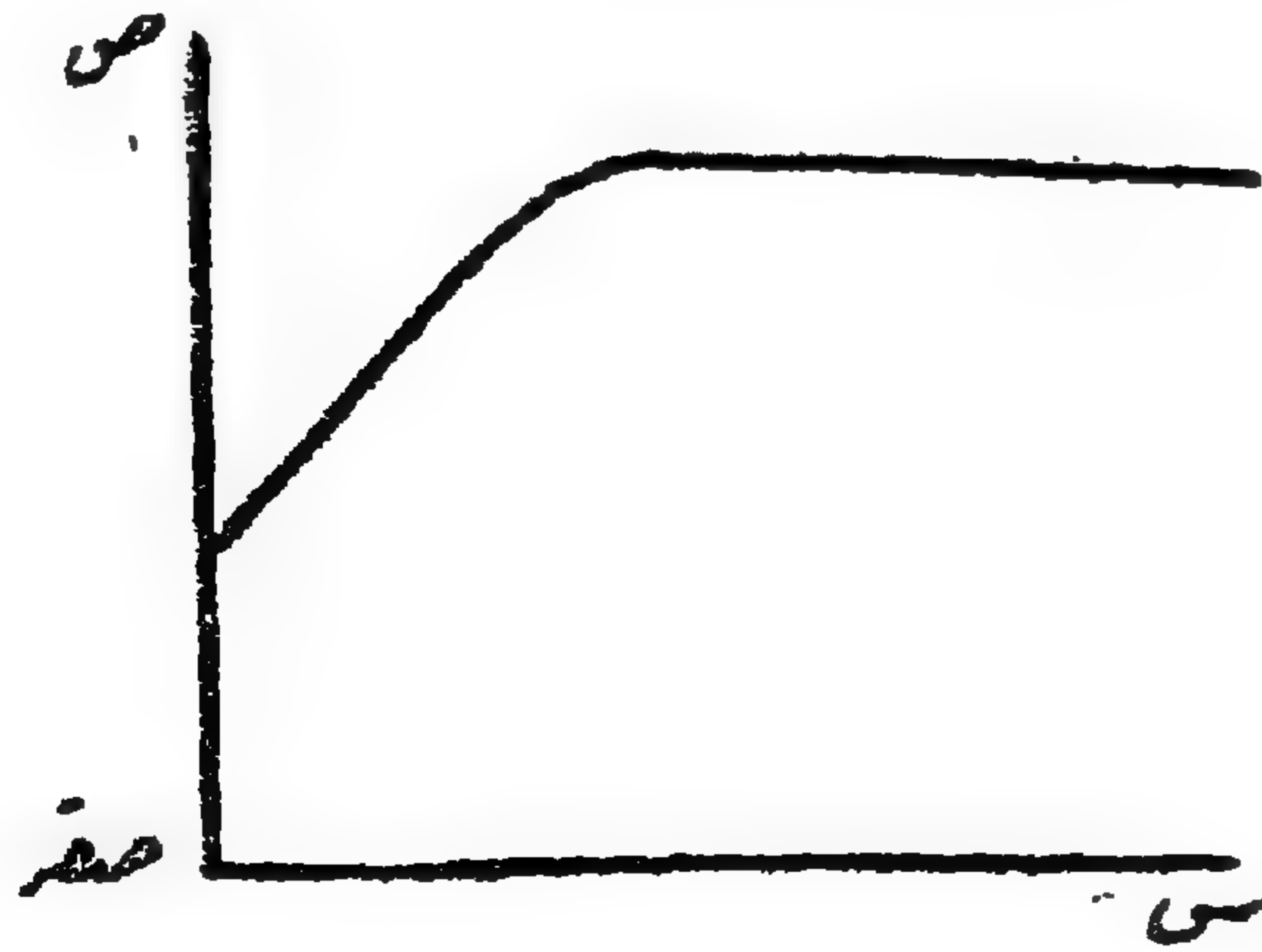
(1) Ibid ; p. 48.

(2) «As riches, improvement and population have increased, interest has declined,» Ibid ; p. 93.

(3) As stated by Smith himself «Increased of stock which raises wages, tend to lower profit» Ibid ; p. 336.

العمالية ومنافسة رجال الأعمال في الحصول على العمال . وهو يتنبأ كذلك بزيادة الإنتاجية الحدية للعمال طالما أن الطلب عليهم في ازدياد وطالما أن هناك زيادة في رأس المال المستخدم وزيادة في تقسيم العمل بين العمال .

وسيدمر هذا الوضع إلى أن تستكمل الدولة جميع مقومات الغنى والثروة في حدود ما في حوزتها من موارد زراعية وبيئية وموارد معدنية وصناعية ، بل وفي حدود موقفها الاقتصادي إزاء غيرها من الدول . أما إذا امتلأت الدولة برؤوس الأموال بحيث أصبحت هذه الأموال فائضة غير مستغلة فإن سعر الفائدة لابد وأن ينخفض . وستنخفض بالتالي معدلات الأرباح بحيث لا تشجع أصحاب الأعمال على الاستمرار في عمليات الاستثمار وعند ذلك فإن التجميع الرأسمالي سيقف نهائياً ، وإن يزداد السكان في هذه الحالة ، وسيصل الاقتصاد القومي إلى حالة الركود *The Stationary state* . ويمكن توضيح حالة التوسع الاقتصادي وما يليه من ميل نحو حالة الركود بالرسوم البيانية كما في الشكل الآتي :



ويبين الشكل السابق كيف يبدأ الاقتصاد القومي في التوسع إلى أن يصل إلى نقطة معينة يتوقف عندها عن النمو . وسميت حين يعرض وجهة نظره هذه بتصور إقليدس جديداً غنياً بالموارد الاقتصادية غير المستغلة ، ثم تبدأ بعد ذلك عملية التنمية ، فتبدأ علاقة أو رابطة قوية بين معدلات (م ه - نظريات النمو)

الأجور ومعدلات الأرباح على الشكل الآتي : أولاً — نظراً لصغر حجم رؤوس الأموال المستغلة بالنسبة للفرص العديدة المتاحة أمام الأفراد فلا بد وأن يرتفع معدلات الأرباح . أضف إلى ذلك أنه نظراً لارتفاع معدل التجميع الرأسمالي فلا بد وأن تكون معدلات الأجور مرتفعة كذلك . ولكن كلما زاد تجميع رؤوس الأموال فإن معدلات الأرباح تميل إلى الانخفاض . وإذا ظلت معدلات التجميع الرأسمالي على حالها من الارتفاع الدائم دون توقف فإن معدلات الأجور تميل إلى أن تصبح في مستوى عالٍ كذلك . ولكن إذا زادت الأعداد السكانية وأصبحت رؤوس الأموال المستغلة كبيرة فسيحقق الإقتصاد القومي الغنى والثروة والتقدم^(١) .

وهو يعنى بالإقتصاد المتقدم أمريكا الشمالية التي وعفها بصورة براءة والتي طبق عليها فروضه وآرائه النظرية الخاصة بالنمو الإقتصادي بشكل عملي تطبيقي .

ولكن هناك حالة عكسية لهذه الصورة البراقة . وهي الحالة التي عندها يقف النمو السكاني ويقف نمو الثروة القومية . ويبدأ عندها الانخفاض في رأس المال المستخدم الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض في الطلب على العمال ، وبالتالي انخفاض في أجورهم لتصل إلى مستوى الكفاف . وعند ذلك ينتشر الفقر وانحجاعة وتزداد معدلات الوفيات ، على حد تعبير سميث . أضف إلى ذلك أن انخفاض رأس المال المستخدم في العمليات الإنتاجية سوف يؤدي إلى سلسلة أخرى من النتائج السيئة كـ انخفاض مستوى الأجور وانخفاض في عدد السكان . . . وتبدأ بعد ذلك العملية الهبوطية مرة أخرى وهكذا .

(1) No wonder, then, that Adam Smith identified the progressive economy with the 'cheerful state.'

(٥)

والسؤال الذى يواجهنا الآن هو : لقد لاحظنا من تحليل سميث أنه يبدأ عند وضع التوازن ثم بعد ذلك يفترض حدوث النمو الإقتصادى وهو اتجاه صعودى تراكمى ، وحالة الركود هى أيضاً عملية هبوطية تراكمية . ولكن هل هناك حدود لهذه العمليات التراكمية سواء أكانت صعودية أم هبوطية ؟

من رأى سميث أن الحد الأقصى الطبيعى للصعود هو الوضع الساكن . ذلك أن النمو لا يمكن أن يدوم إلى الأبد .

والوضع الساكن فى رأى سميث ليس هو حالة التخلف الإقتصادى . حقيقة أن حالة السكون هذه لا تتضمن وجود أى نمو . فالنتاج الفردى المتوسط لا يزيد والأجور فى مستوى السكاف والأرباح فى أدنى درجة ممكنة والاستثمارات متوقفة والسكان لا يتزايدون وانجموع السكالى للدخل لا يتغير . ومع ذلك فليس من السهل — فى رأيه — الخروج من هذه الدائرة المغلقة إذ أن الإقتصاد القومى قد وصل إلى آخر مرحلة من مراحل الغنى والثروة التى تتلاءم مع ظروف البيئة وموارد الثروة القائمة . أما حالة التخلف الإقتصادى كما يراها سميث فهى وصول المجتمع إلى الحالة المزرية السابقة دون أن يحقق من قبل الثروة والغنى كما هو مفروض . وهو يعطينا مثالا حياً فى ذلك الوقت عن الصين التى تعتبر فى عرفة الدولة المتخلفة التى ينطبق عليها تحليله النظرى السابق .

والخلاصة أن آدم سميث قد قدم لنظرية النمو الإقتصادى القوة الدافعة الأولى التى استندت عليها النظرية واستند عليها الكتاب الإقتصاديين الذين جاءوا بعده . حقاً إن تحليل آدم سميث لم يصل إلى مرتبة السكال إذ كانت تنقصه قوة الحجة والمنطق التحليلى السليم الذى اتصف بهما ريكاردو بعد

ذلك. إلا أن النتائج التي وصل إليها إزاء النمو الاقتصادي كانت ذات أثر عميق
على الكتاب الكلاسيكيين الذين ساروا في نفس الطريق .

إن تأكيد سميث على أهمية تجميع رأس المال أثناء عملية النمو يعتبر
عنصراً أساسياً في نظريات النمو الاقتصادي التي جاءت بعد ذلك ، كما أن
عرضه الشيق لحالة الركود الاقتصادي — على الرغم مما اتصف به هذا
العرض من زيادة التبسيط والعمومية — إلا أنه قد أثر تأثيراً واضحاً على
تفكير الإقتصاديين الكلاسيكيين اللاحقين .

كما أن رأيه القائل بأن الأسعار الحقيقية للسلع المصنوعة تميل إلى
الانخفاض وأن الأسعار الحقيقية لبعض أنواع المنتجات الزراعية تميل
إلى الارتفاع أثناء عملية النمو ولو أنه إفتراض غير صحيح في أغلب الأحوال
إلا أنه أثر على الاتجاه الفكري للاقتصاديين الكلاسيك تأثيراً ملموساً .

كما أن النقد اللاذع الذي وجهه سميث إلى التدخل الحكومي في عملية
النمو الاقتصادي قد حدد الهيكل العام للمناقشات التالية في هذا المجال
بالذات .

وأخيراً فإن مفهوم سميث عن النمو الاقتصادي كعملية تدريجية تلقائية
تغذى نفسها بنفسها مفهوم لا غبار عليه . فقد اتخذ الإقتصاديون الكلاسيك
والاقتصاديون المحدثون الكلاسيك شعاراً لهم واعتبروه المفهوم الصحيح
للمنمو الاقتصادي .

الفصل الخامس

مالٲس

يخطئ من يظن أن « روبرٲ مالٲس » (١٧٦٦ - ١٨٣٤) غفل عن نظريات النمو الاقٲصادى فى خضم أبحاثه المطولة عن السكان . إذ الواقع أن مالٲس - رائد الفكر السكانى - كانت له نظرية فى النمو الاقٲصادى لا تقل فى أصالتها وعمقها عن نظريات زملائه من أئمة الفكر الكلاسيكى القديم وهم آدم سميٲ وريكاردو وجون سٲيوارٲ ميل فى الموضوع نفسه .

وقد خصص مالٲس الجزء الثانى والثالث من كتابه « مبادئ الاقٲصاد السياسى » لدراسة موضوع النمو الاقٲصادى . وصدر الجزء الثالث من كتابه بالعبارة الآتية التى تدل فى وضوح تام على مدى اهتمامه بدراسة النمو الاقٲصادى .

« ما من موضوع فى علم الاقٲصاد أغرب وأهم وأدعى إلى إمعان النظر من ذلك الذى يدرس الأسباب العملية التى تعرقل نمو الثروة فى مختلف الدول أو توقفها نهائيا أو تسمح لها بالنمو البطيئ . بينما تظل قوة الإنتاج على حالتها دون أن تتضاءل ، أو على الأقل تظل هذه القوة الإنتاجية قوية لدرجة تسمح بنمو الإنتاج والسكان » (١) .

(1) The First edition of Malthus' Principles of Population appeared in 1820, the second in 1836. (Page references are to the Augustus Kelly reprint of the second edition ; New-York 1951.) Ibid., p. 309.

(١)

إن مفهوم مالتس للنمو الاقتصادي لا يختلف في خطوطه العريضة عن مفهوم الكلاسيك عموماً . فهو أولاً من المؤمنين بالنظام الرأسمالي على وجه العموم إلا أنه يبدى بعض التعديلات الطفيفة على هذا النظام ، وهى تعديلات لم تكن كافية لتغير أسسه التى يقوم عليها . ومن هنا فإن نظريته فى النمو كانت خاضعة للإطار الرأسمالي الذى سيطر على جميع مؤلفاته وآرائه .

ومشكلة النمو الاقتصادي — فى رأيه — وليدة الفكرة التى راودت أذهان الاقتصاديين الكلاسيك من قبل ونعنى بها أن هناك هوة تفصل بين الرغبات الإنسانية وبين قابلية الاقتصاد القومى لإشباع هذه الرغبات . فرغبات الانسان غير محدودة بينما موارد الثروة المحيطة به والتى يستطيع استخدامها محدودة . ومن هنا تظهر الهوة . والنمو الاقتصادي هو الذى يقلل هذه الهوة شيئاً فشيئاً بزيادة وتنوع موارد الثروة فى البلاد والعمل على تطوير هذه الموارد المتزايدة والمتنوعة للرغبات الإنسانية .

هذا هو الخط العريض لفكرة النمو عند مالتس ، باعتباره أحد رواد المدرسة الكلاسيكية القديمة التى تنظر إلى النمو الاقتصادي داخل إطار الرأسمالية . إلا أن مالتس لم يبدى كبير اهتمام بهذه الفكرة ولم يقف عندها طويلاً ليدرسها أو يدرس أبعادها المختلفة . فهو يوافق عليها من حيث المبدأ باعتبارها المفهوم العام والخط العريض الذى سار عليه أئمة الفكر الكلاسيكى ، وهو خط التزم به مالتس دون غيره . ومع ذلك — فى رأيه — أن مفهوم النمو الاقتصادي يتحمل أكثر من هذا التفسير . إن النمو الاقتصادي لمالتس ليس عملية اقتصادية فقط وإنما هو عملية متداخلة متشابكة يختلط فيها الاقتصاد مع السياسة والأخلاق . ومن هنا فإن أهم الملاحظات والظروف التى تواجه الدولة فى طريقها نحو تحقيق النمو

الاقتصادى تتضمن نواحي اخلاقية وسياسية . أما النواحي الاخلاقية فليس من الصعب تفسير مصدرها . فقد نشأ مالتس نشأة كهنوتية ودرس اللاهوت قبل الاقتصاد وعمل قسيساً قبل أن يحصل على كرسى الاقتصاد السياسى . ومن هنا فإن أكد نواحي أخلاقية وعنى بضرورة توافرها بين المواطنين أولاً والمستؤولين ثانياً فهذا أمر طبيعى بالنسبة لاقتصادى كان قسيساً لفترة زمنية طويلة . وهو يؤكد أهمية توافر الاستقرار السياسى فى الدولة التى تبغى النمو والتقدم . ولكن مفهوم الاستقرار السياسى عند مالتس يختلف عن مفهومنا فنحن نفهم هذا الاستقرار فى وجود حكومة قوية لا تتغير بين يوم وليلة ، حكومة ترعى مصالح الناس وتعمل الصالح العام . أما مالتس فيرى أن الاستقرار السياسى يكمن فى ضمان حق الملكية للمواطنين . وهو الحق الذى يعمل على إبراز الكيان الانسانى ويدفع الأفراد للعمل والجد والإبتكار . وهو فى هذا يظهر نزعة الرأسمالية واضحة فى غير ما مواربة .

ولعل مالتس هو أول الاقتصاديين الكلاسيك الذين أدرجوا العامل الدينى ضمن اطار النمو . فقد ذكر أن التمسك بتعاليم الدين يؤثر فى المواطنين تأثير السحر ويدفعهم دفعاً نحو إظهار ملكاتهم ومواهبهم الكامنة فى العمل والجد بل أن تدريس الدين للشباب عامل له أهميته وأثره فى النمو الإقتصادى بطريق غير مباشر لأنه يضع الأسس القويمة للمجتمع المثالى الذى يتوفر به الأخلاق السامية والمثل العليا التى تسود العلاقات الإجتماعية والإقتصادية بين المواطنين^(١) .

وثمة ظاهرة أخرى تميز آراء مالتس فى النمو الإقتصادى بل وجميع آرائه الاقتصادية والاجتماعية ونعنى بها ظاهرة التشاؤم البادى فى كتاباته . وهو فى هذه المسحة من التشاؤم يختلف عن آدم سميث مؤسس الاقتصاد السياسى

(1) Malthus, T. R. « Principles of Political Economy » quoted in p. 50. of « Studies in Econ. Development » Edit. Okun.

الذى يبدى كل تفاؤل إزاء مستقبل الجنس البشرى عموماً وإزاء مبدأ النمو الاقتصادى على وجه الخصوص .

والنظرة التشاؤمية التى سيطرت على آراء مالتس وإلى حد ما ريكاردو نقلت أهتمامها من مبدأ الغلة المتزايدة الذى آمن به سميت إلى المبدأ المناقض له — وهو تناقص الغلة . ونظرية مالتس فى النمو الاقتصادى لا زالت تنسم بنفس الفكرة التشاؤمية التى يؤيدها مبدأ تناقص الغلة الذى ظلل جميع آرائه ونظرياته . بل أن نظرية التشاؤمية هذه أصابت أيضاً النظام الرأسمالى على وجه العموم حيث يبدى مالتس بعض المخاوف من أنهياره فى المستقبل . ومالتس حين يعرض آرائه فى النمو الاقتصادى لا يعنى نفسه المتشائمة من أن تسير على سجيئها فيقول : إن النهاية الأخيرة من أى اقتصاد سيكون الوضع الساكن حيث يقف نمو السكان وتقف الاستثمارات وتصبح الأرباح صفراً ، إلا أن مالتس لم يبين لنا تماماً ما هو الوضع الساكن ، على عكس ريكاردو وستيوارت ميل اللذان أوضحا فى غير ما موارد هذا الوضع^(١) . ومع ذلك فيخيل إلينا أن مالتس قصد من الوضع الساكن الوضع المتوازن فى الأمل الطويل .

(٢)

ونظرية مالتس فى النمو الاقتصادى ما هى فى واقع الأمر إلا صدى لنظريته فى السكان . فقد حل فى كتابه « رسالة فى السكان » الأسباب التى تؤدى إلى زيادة السكان ونقصهم موضحاً أن السكان يتزايدون بنسبة تقرب من المتوالية الهندسية بينما لا تزيد موارد الثروة إلا بنسبة المتوالية العددية وأن هناك موانع إيجابية وأخرى سلبية ستظهر ولا شك فى حالة زيادة السكان زيادة متصلة تفوق الزيادة فى موارد الثروة . ومن هنا فإن الفقر والتخلف سيصبحان النتيجة الحتمية طالما أن السكان تركوا الحبل على الغارب

(1) Lionel Robbins, «Economic Journal» June 1930, p. 140.

وتزايدوا دون ثمة ضابط . ثم هو يعرج على نظريته في النمو ويحذر من آراء بعض الاقتصاديين الذين سبقوه سواء في التفكير الكلاسيكي أو التجاري، وهي الآراء التي تؤيد زيادة السكان على اعتبار أنها خير محص وأنها تستجلب معها زيادة في الثروة القومية . أنظر إليه وهو يقول : أن الزيادة في الأعداد السكانية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بزيادة مناسبة في الثروة ^(١) . ، ثم يطبق هذا الرأي عملياً على بعض الدول المتخلفة — في زمانه — كأسبانيا والبرتغال والمجر وتركيا وبعض البلاد الآسيوية والأفريقية — ويجد النتيجة إيجابية .

ومع ذلك فلا ينبغي الاعتقاد أن مالتس يعارض الزيادة السكانية في دولة ما معارضة عامة دون تبصر إذ الواقع أن مالتس يعتقد — عن حق — أن الزيادة في السكان التي تؤدي إلى زيادة في الطلب الفعال ستؤثر ولا شك في النمو الاقتصادي عموماً ، وستدفعه قدماً إلى الإمام . ومن هنا وبناءً على رأيه فإن الزيادة السكانية التي تحدث بين الفقراء المعدمين لن تؤدي إلى نمو اقتصادي طالما أن القوة الشرائية لدى الفقراء لا تسمح بزيادة طلبهم على السلع والخدمات بينما الزيادة في طبقة الأغنياء أو الطبقة المتوسطة ستزيد من الثروة القومية لأنها تستجلب معها زيادة في الطلب الفعال . وهو رأى صحيح في الفكر الاقتصادي المعاصر .

ومالتس حين يناقش زيادة السكان في علاقتها بالنمو يرجع إلى رأى طالما نادى به الاقتصاديون المحدثون اليوم وطالما أبدوه . ومفاده أن الزيادة في السكان قد تؤدي في بعض الظروف إلى زيادة في المعروض من اليد العاملة الأمر الذي يدعو إلى تخفيض الأجور إلى مستوى الكفاف . وسيؤدي ذلك بدوره إلى تخفيض نفقات الإنتاج عموماً طالما أن الأجور تدخل بنسبة كبيرة في النفقات الكلية لإنتاج السلعة . فإذا انخفضت تكاليف إنتاج الوحدة

(1) Malthus «Principles ...» American Edition, p. 314.

من الناتج فسيؤدي ذلك إلى زيادة أرباح المنتجين الأمر الذي يشجعهم فيما بعد على زيادة الإنتاج التي تتضمن معنى النمو الاقتصادي^(١).

وعلى الرغم من الإجحاف الكبير الذي سيصيب العمال من جراء هذا الرأي — وهو الإجحاف الذي حلله ماركس فيما بعد أبلغ تحليل في دراساته الممتعة على النمو الرأسمالي الاستغلالي — إلا أن الرأي في حد ذاته ودون النظر إلى الناحية الإيدولوجية فيه الكثير من الصحة وأيده كثيرون من أئمة الفكر الاقتصادي المعاصر بل وطبقته اليابان منذ عهد الميجي حتى نشوب الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ .

لقد كان مستوى أجور العمال في اليابان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر — وهي فترة انطلاقها نحو التنمية الاقتصادية وكان تسمى بعهد الميجي — في أدنى مستوى ممكن . ومن هنا فقد كانت تكاليف إنتاج السلعة هناك منخفضة للغاية ، ومن ثمّ تمكنت اليابان من تصدير سلعتها إلى الخارج ومنافسة كثير من الدول الصناعية الكبرى التي سبقتها في هذا المضمار ، بل أنها استطاعت في وقت ما منافسة إنجلترا في عقر دارها بالبيع بأسعار تقل عن أسعار السلع الإنجليزية حتى بعد إضافة الرسوم الجمركية .

والمعنى الذي نستشفه من هذا المثال أن أجور العمال المنخفضة قد يكون خير وبركة بالنسبة للنمو الاقتصادي القومي على وجه العموم . ذلك أنه سيؤدي إلى إنتاج السلعة بتكاليف رخيصة الأمر الذي يشجع على كسب الأسواق الخارجية والحصول على العملات الأجنبية لشراء العدد والآلات من الخارج وتثبيت أقدام التنمية الاقتصادية في البلاد . حقاً قد يكون في ذلك إجحاف بحق العمال وهم الطبقة الرئيسية في العملية الانتاجية ، إلا أن

(1) As stated by Malthus himself « ... the increase of population will lower wages, and by thus diminishing the costs of production, will incese the profits of capitalists and the encouragement to produce.»

هذه الأجحاف له ما يبرره على الأقل في الفترة الأولى من التنمية ليستد عودها وتصبح صلبة قوية ، ثم من منا لا يضحى في سبيل الأهداف الاقتصادية العليا للجمع ؟ ومن منا لا يحب التضحية المؤقتة في سبيل الإبناء من الجيل القادم ^(١) ؟

وواضح من الرأي السابق أن مالتس وهو يلمح ضمناً بعدم رفع مستوى أجور العمال يهدف إلى تخفيض تكاليف إنتاج السلعة وما يترتب على ذلك من زيادة أرباح المنتجين ثم تشجيعهم على بذل المزيد من الجهد والمال في سبيل زيادة الإنتاج الذي يتضمن معنى النمو الاقتصادي . إلا أن الخطأ الذي وقع فيه مالتس هو أنه ربط فكرة النمو الاقتصادي بزيادة الأرباح في يد المنتجين الرأسماليين ، لأن التنمية إن حدثت في هذه الحالة فقد لا تؤدي إلى النمو الاقتصادي للدولة بوجه عام . فالرأسمالي الذي يربح ويجمع الكميات الضخمة من رؤوس الأموال قد يتصرف هو وأبنائه من بعده تصرفات عشوائية غير اقتصادية تسيء إلى النمو وتعرقله . ومن هنا فنحن إذا اتفقنا مع مالتس في بعض آرائه وفي الخطوط العامة لنظريته في النمو فلا ينبغي أن يفهم من ذلك أننا نوافق على آرائه كلها دون تحفظ . إن مالتس يعالج النمو الاقتصادي من وجهة نظر الرأسمالية وفي ظل الاطار العام لها ومن هنا فإن الخطأ ليس خطأ فنياً وإنما خطأ إيدولوجي بحت .

ومع ذلك فإن مالتس لا يعتبر من المتمسكين بالنظام الرأسمالي أو المدافعين عنه إلى أبعد الحدود . حقاً إنه يلقى اللوم على العمال والطبقة الفقيرة بوجه عام للفقر المدقع الذي هم فيه ، إلا أنه يذكر في موضع آخر من رسالته في السكان بأن الرأسماليين الذين يجمعون الثروة ويكدسونها بين

(١) يدافع جميع الكتاب الاشتراكيين عن هذا الرأي ويؤيدونه ، كما أن البروفسور آرثر لويس وهو من الكتاب المعروفين بميولهم الرأسمالية يؤيد هذا الرأي كذلك . راجع الفصل السادس من كتابه The Theory of Economic Growth .

أيديهم سيدأبون على هذا العمل دائماً ليصبح شغلهم الشاغل في هذه الحياة ^(١) وسيصبحون أكثر فقراً ونتيجة لهذا سيزيد أعدادهم طالما أن الفقر وزيادة السكان توأمان شقيقان . فكأن الزيادة السكانية التي حدثت نتيجة غير مباشرة لزيادة التجميع الرأسمالي في يد الرأسماليين .

وإذا زادت الأعداد السكانية فستضغط على موارد العيش القائمة وستؤدي زراعة الأرض الأقل خصوبة وربما إلى زراعة الأراضي الصحراوية الأمر الذي يظمر بوضوح الغلة المتناقصة، ومعنى هذا هو زيادة أسعار الطعام وغيره من المنتجات الزراعية . والنتيجة هي زيادة أعباء الحياة على الطبقات الكادحة وستمتد الأزمة بعد ذلك إلى قطاعات أخرى من الاقتصاد القوي حتى تصل إلى فئة الرأسماليين حيث تنخفض الأرباح إلى حدّها الأدنى وهو الحد الذي تتوقف عنده الاستثمارات الجديدة والنشاط الاقتصادي بوجه عام . وعند ذلك يصل المجتمع إلى حالة الركود الاقتصادي الذي يقف عنده قياس التقدم ^(٢) .

(٣)

ويتضمن النمو الاقتصادي في نظر مالتس زيادة ثروة المجتمع وفي نفس الوقت زيادة قيمة السلع المنتجة . فهو يقول : ان أحوج ما نحتاجه هو زيادة كمية السلع والمنتجات المادية اللازمة والمناسبة للإنسانية ، ^(٣) .

(١) ولا يختلف هذا الرأي عما نادى به ماركس بعد ذلك ، إلا أن ماركس تهادى في اتجاهه هذا قائلاً : ... إن الرأسمالي يدخر للدخار في حد ذاته وليكون فائض القيمة الذي يحوله بعد ذلك إلى رأس مال ، ويبعد العملية مرة أخرى وهكذا . وعندما يصل إلى هذا الوضع يدخل مع غيره من الرأسماليين في منافسة حادة تؤدي به إلى زيادة استغلال العمال وزيادة الإنتاجية وزيادة الأرباح وبالتالي زيادة التجميع الرأسمالي ، وتدور الدائرة إلى أن تقوض أركان النظام الرأسمالي نفسه في نهاية الأمر .

(2) Ambirajan, S. «Malthus and Classical Economics» p. 146.

(3) Principles ... p. 28.

وواضح هنا أنه ينص صراحة على أهمية السلع الضرورية لحياة الإنسان دون غيرها . ومن هنا — وكما يعتقد مالتس — فلا أهمية للسلع عموماً إلا إذا كانت ذات أهمية خاصة للإنسان كمستهلك . فقد تعتمد دولة ما إلى زيادة السلع المنتجة إلا أنها قد لا تكون ذات فائدة ملموسة بالنسبة للشعب في غالبته وعند ذلك فإن قيمتها لا بد وأن تتناقص . ومن هنا فإن التقدم الحقيقي في رأى مالتس هو إنتاج سلع تتناسب مع مطالب الجمهور وتلائم مع قوته الشرائية^(١) . ومعنى هذا — بصورة أخرى — أن التقدم الاقتصادي يتطلب توافر فرضين أساسيين الأول توافر كمية معينة من السلع تتزايد دائماً والثاني تلاؤم هذه السلع مع رغبات ومطالب جمهور المواطنين . وما لم يتوافر هذين الفرضين يصعب تحقيق التقدم الاقتصادي المنشود^(٢) .

ومالتس حين ينص على تلاؤم السلع المنتجة مع رغبات الجمهور يتجه إلى الرأى العصري الجديد الذى يسود دراسات التنمية الاقتصادية الحديثة والقائل بأن النمو الاقتصادي الصحيح هو في إنتاج السلع الضرورية لا الكالية . ذلك أن إنتاج الثانية يتضمن ضياعاً اقتصادياً لا يستهان به ، لأنه يوجه عوامل الإنتاج المحدودة في المجتمع نحو إنتاج سلع لا يطلبها إلا طبقة محدودة من ذوى القوة الشرائية العالية . وستكون النتيجة بالطبع هي ارتفاع في أسعار السلع الضرورية التي يتطلبها عامة الشعب لنقص الموظفين من عوامل الإنتاج في مثل هذا النوع من السلع . وفي هذا إضرار بمصالح الطبقات الشعبية .

هذا — ويعتقد مالتس بإمكان زيادة كمية السلع المنتجة بزيادة القوة الإنتاجية في البلاد . كما يمكن زيادة قيمة هذه السلع بتحسين توزيع موارد الثروة القومية . ومن ثم فإن العاملين الأساسيين في تحقيق التقدم الاقتصادي وزيادة قوة الدفع الاقتصادية في البلاد هما حسن اندماج كل من الكميات

(1) Ibid., p. 339

المنتجة وتوزيع موارد الثروة لينتج عنها القوة الدافعة للتقدم . وفي هذا المعنى يقول : الإنتاج والتوزيع هما العاملان الأساسيان اللذان لو اندججا بالنسب الصحيحة لأديا إلى زيادة التقدم في البلاد ،^(١) .

إلا أن مالتس لا يكتفي بهذا التحليل ، وإنما يتقدم خطوة أخرى وينادى بأهمية الدور الذي يلعبه الرأسمالي في النمو الاقتصادي . وتحليله هنا يتسم بالبساطة والوضوح . فالدخل القومي يتولد بزيادة الاستثمارات والاستهلاكات في المجتمع . وهنا تتساءل عنم يقوم بهذين المتغيرين . ويسارع ويحجب بأن الرأسمالي هو الذي يقوم بالاستثمارات طمعاً في تحقيق الأرباح أما الاستهلاكات فيقوم بها كل من الرأسمالي ذو القوة الشرائية العظيمة والعمال بوجه عام طالما أنهم عاملون ويتقاضون أجوراً . ومن هنا فإن تغيب الرأسمالي أو إبعاده عن مسرح النشاط الاقتصادي لأي سبب من الأسباب يؤثر على كل من المتغيرين الأساسيين المولدين للدخل القومي وهما الاستثمار والاستهلاك^(٢) .

ولم يغفل مالتس عن أهمية الادخار والاستثمار كعاملان أساسيان في النمو الاقتصادي ولكنة لا يركز أهمية كبرى على الادخار كعامل أساسي في النمو . وبذلك يقترب من آراء كينز في نفس الموضوع . فالتمادي في الحرص على جمع النقود وتجميع رأسى المال — بمعنى الاكتناز — لا تختلف من حيث أثرها على المجتمع عن قذف هذه النقود في البحر^(٣) ! ! فالادخار — في رأيه — يؤدي إلى الإقلال من الطلب الفعّال وستكون النتيجة النهائية بعد ذلك هي انتشار البطالة وسوء حالة الأسواق والسكان على وجه العموم . وليس معنى ذلك أن مالتس يعارض الادخار في إبعاده المختلفة ، وإنما تنصب معارضته على التماذي في الادخار إلى أبعد الحدود . وهو في هذا

(1) Principles ... p. 426,

(2) Ibid., p. 311.

(3) Amirajan — p. 155.

يقترّب من مبدأ الحد الأمثل من الادخار ، أى الادخار الذى يؤلّ الاستثمارات الضرورية للمجتمع بدون تضخم . فإذا زادت المدخرات إلى أبعد من هذه النقطة فسوف تؤدى إلى الاقلال من الإنفاقات الاستهلاكية إلى درجة تنخفض عندها مستوى الاستثمارات بالفعل^(١) . وسوف يؤدى ذلك إلى عرقلة تيار النمو الاقتصادى . وفى هذا المعنى يقول « تتولد ثروة التاجر الفرد عن طريق المدخرات ، فهذا أمر لا شك فيه . إلا أن المدخرات على مستوى الدولة ينبغى أن تجد لها منفذاً فى المجالات المختلفة للاستثمار والإنفاق فيما عدا الإنفاق على الكماليات والملاهى »^(٢) .

(٤)

ويشترط مالتس توافر العوامل الثلاثة الآتية لزيادة الكميات المنتجة من السلع ١ — زيادة التجميع الرأسمالى فى يد الرأسماليين المجددين المكافحين ٢ — خصوبة الأراضى الزراعية ٣ — الاختراعات العلمية والآلية التى يدأب المجتمع على خلقها بمعاونة مبادئه وجامعاته وعلمائه المختصين .

أما زيادة التجميع الرأسمالى كشرط أساسى من شروط النمو لاقتصادى فهو أمر لا شك فيه سواء فى عهد مالتس أم فى وقتنا الحاضر . إلا أن الجديد فى الموضوع بالنسبة لمالتس على الأقل أنه نظر إلى التجميع الرأسمالى كوسيلة اقتصادية سليمة لامتناس العمال العاطلين غير المنتجين وتحويلهم إلى عمال منتجين . فزيادة رؤوس الأموال إذا ما تحوّلت إلى قنوات الاستثمار ستعمل بالطبع على زيادة الطلب على العمال وبالتالي ستمتص الأعداد العاطلة منهم . ومن هنا فإن مالتس يحذر من عدم تسرب التجميع الرأسمالى إلى الاستثمارات المختلفة وبنظريته التشاؤمية المعتادة يتنبأ بذلك أو على الأقل يتنبأ بزيادة مستوى التجميع الرأسمالى عن مستوى الاستثمارات ، كما

(1) Principles pp. 326—329.

(2) Ibid., p. 367.

يستنتج بأن الطلب على السلع المنتجة سرف يهبط عن مستوى المعروض منها، الأمر الذي قد يؤدي إلى أزمة إفراط إنتاج التي تؤدي ولا شك إلى انهيار النمو الاقتصادي من أساسه . وهنا يقترح مالتس منح إعانات مادية لصغار المستهلكين غير القادرين على شراء الضروري من السلع المنتجة حتى يزيد الطلب عليها ويحدث بذلك التلاؤم بين المعروض منها والمطلوب^(١) .

وواضح من هذا الرأي أن مالتس حين يقترح منح الإعانات المادية للمستهلكين الفقراء إبان الأزمات لا يقدم اقتراحه هنا مدفوعاً بدوافع أخلاقية خيرة وإنما هو يسعى إلى أهداف اقتصادية بحتة، وهي تغذية الطلب الفعّال لدى المستهلكين العاديين ليعود التوازن بين المعروض من السلع والمطلوب منها. وهو يقصد بالمستهلك الفقير العاطلون والنساء والأطفال تحت مستوى اقتصادي معين .

أما الشرط الثاني لزيادة الكميات المنتجة من السلع — وهي المظهر الأساسي للنمو الاقتصادي في رأي مالتس — ففي توافر الأراضي الزراعية الخصبة التي توفر السلع والمنتجات الغذائية اللازمة للزيادات المتواصلة في الأعداد السكانية دون ثمة جهود كبيرة تبذل . إن الأرض الزراعية الخصبة أكبر ضمان للنمو الاقتصادي المتصل . ومع ذلك فإن مالتس يعتقد أن العلم الزراعي لم يتقدم بعد إلى درجة يستطيع معها التعرف بسهولة على الأراضي الخصبة في العالم . ففي رأيه أن الله قد منح دول العالم أراضي زراعية خصبة واسعة إلا أن الإنسان بجحمده المتواضع وكسله وتراخيه لم يتعرف بعد على ما وهبه الله له من أمكانيات . وهو في رأيه هذا يقترب جداً من رأي بروفيسور لويس في سنة ١٩٥٠ حين كتب يقول : إن السبب في الفقر هو

(1) As stated by Malthus. "I advocate the maintenance a large body of unproductive consumers, so that they may furnish the necessary motive to the greatest continued production." Principles, p. 462.

ضعف استغلال موارد الثروة لا ضعف هذه الموارد،^(١) .

وليس هذا فحسب بل أن مالتس يلقى اللوم أيضاً على كبار الملاك الزراعيين الذين دأبوا على الكسل وعدم بذل الجهود في سبيل زراعة أراضيهم واستغلالها الاستغلال الأمثل . وإذا لم يبذل هؤلاء الملاك مجهودات في هذا الشأن فلا ينتظر أن يقوم الفلاح الصغير بهذا العمل . وعند ذلك يتساءل مالتس ما فائدة الأراضي الزراعية الخصبية التي توجد في هذا العالم طالما أنها لا تستغل الاستغلال السليم ؟^(٢) .

ويركز مالتس اهتماماً بالغاً على شرطه الثالث وهو توافر الاختراعات العلمية والآلية التي تزيد من الإنتاج . فإذا كان توافر الأرض الزراعية هي من هبات الطبيعة التي لا دخل للإنسان فيها فإن الاختراعات الآلية كلها من صنع وخلق الإنسان ، فهي مادة أصلية في يده يستطيع تشكيلها كيفما شاء ، وهي تعتمد على براعة الإنسان في التحديد والاختراع .

وتأكيده على اختراع العدد والآلات التي توفر الجهد الإنساني وتزيد من الإنتاج أمر لا غبار عليه وخاصة إبان الثورة الصناعية واكتشاف البخار والعدد والآلات التي تستمد قوتها من قوة الدفع البخارية . انظر إليه وهو يقول : عندما يتم اختراع إحدى الآلات الجديدة يتم توفير جهداً عمالياً كبيراً ، ويتم إنتاج السلع بتكاليف أقل وكميات أكبر وستكون النتيجة — في الغالب الأعم — زيادة الطلب على هذه السلع الأمر الذي يشجع الرأسماليون تبعاً على استخدام العدد والآلات في إنتاجهم للمادى ، . ومرة أخرى يقترب مالتس من الآراء العصرية في التنمية الاقتصادية والتي تؤكد ضرورة التجديد والابتكار المتواصلين لزيادة الانتاجية . وهي الآراء التي بشر بها جوزيف شومبيتر في السنوات الثلاثينية من هذا القرن .

(١) راجع مقال البروفسور آرثر لويس بعنوان The World's Poverty الذي ظهر في كتاب بعنوان Economics — man and his natural resources تأليف لويس وآخرون طبعة سنة ١٩٥٠ .

(2) Principles ... p. 341.

(م ٦ — نظريات النمو)

وأخيرا فإن مالتس ينادى بالتصنيع إلى أبعد الحدود مع التمسك بالقيم الصناعية والتجارية لما في ذلك من إنهاض للحياة النقية النشطة المليئة بالحركة والإقدام . فضلا عن أن هذه القيم تفسح المجال للاختراعات البناء والتقدم العلمي والفنى ، بل هى تقوى من شخصية المواطنين وتنمى من روحهم الوثابة وتذوقهم للحياة وطيباتها^(١)

ويؤكد مالتس بعد هذا كله أهمية النمو المتوازن للصناعة والزراعة جنبا إلى جنب . وهو فى هذا أقرب للاقتصاديين الكلاسيك القدماء من النظرية الحديثة فى التنمية الاقتصادية فى الدول النامية التى تنادى بهذا الرأى على اعتبار أن الصناعة والزراعة يكملان بعضا ، وفى هذا المعنى يقول : « إن الدول ذات الإمكانيات الزراعية الكبيرة والمستغلة والتى يوجد بها قطاع صناعى وتجارى فى ويتوافر بها عدد ملائم من السكان فى كل قطاع هو الدول التى ستسير قدما فى طريق النمو دون أن تخشى شيئا^(٢) » .

(1) Malthus «Observations on the effects of the Corn Laws» 1814 — p. 25.

(2) Easay on Population — Every'man's Edit — Vol. II. p. 91.

الفصل السادس

ريكاردو

يعتبر ريكاردو (١٧٧٢ - ١٨٢٣) من أبرز الاقتصاديين الكلاسيك وأعلام شأنا . فعلى الرغم من عدم تفرغه التام لعلم الاقتصاد مثل أستاذه آدم سميث وزميله مالتس ، إلا أنه ترك أثرا أصيلة في العلم ذاته . وكان أول من نسج المبادئ الكلاسيكية المبعثرة مكونا منها جسا متماسكا من التحليل الاقتصادي^(١) .

ولقد أثرت البيئة التي عاش فيها في تفكيره وآرائه الاقتصادية . فقد عاش شبابه في المدن ورأى التغيرات الكبيرة التي طرأت على المجتمع الإنجليزي في أعقاب الثورة الصناعية ووجد أن النظام الرأسمالي على الرغم من عيوبه ومساوئه إلا أنه قادر على أن يسير بعجلة النشاط الاقتصادي قدما إلى الأمام دون ثمة حاجة إلى استبداله بنظام آخر . كما اعتقد كذلك أن النظام حتى إبان الأزمات قادر على تسيير النظام الاقتصادي في سهولة ويسر إذا ما تركت القوى الاقتصادية الداخلية تفعل فعلها داخل إطار الرأسمالية . فهو رأسمالي بمعنى الكلمة وهو كلاسيكي بحكم النشأة والدراسة .

وربما كانت الأحداث التاريخية في ذلك الوقت هي التي أكملت عليه العديد من آرائه الاقتصادية عموما ونظريته في النمو الاقتصادي على وجه الخصوص . فقد أحدثت الحروب البابوليونية في إنجلترا نوعا من الحصار الاقتصادي البحري فقلت بذلك الواردات الخارجية وأصبحت البلاد في شبه معزل عن العالم الخارجي . ومضطرة إلى الاعتماد على إنتاجها

(١) كان ريكاردو سمساراً في بورصة الأوراق المالية بلندن وكون من عمله هذا ثروة طائلة أتاحت له شراء ضيقة كبيرة في الريف فأصبح من كبار الملاك الإنجليز ثم رشح نفسه لعضوية البرلمان فأصبح في أواخر حياته نائبا في مجلس العموم .

الزراعى الداخلى لإطعام سكانه المتزايدين ، فارتفعت أسعار الأراضى تبعاً لذلك . واقد تأثر ريكاردو بهذا كله فاتجهت أبحاثه ودراساته لدراسة الريع باعتبارها الحدث الطبيعى المعاصر الذى يقتضى البحث نحو الدراسة .

(١)

ولقد بنى ريكاردو نظريته فى الريع على أساس المبدأ الذى سيطر على أفكاره كلها ونعنى به قانون تناقص الغلة . إن العملية الإنتاجية تتوقف على عوامل ثلاثة الأرض والعمل ورأس المال ، وهى تتضافر سوياً وبنسب مختلفة مكونة الإنتاج . وريكاردو فى هذا رأى لم يأت بجديد ولم يختلف عن آدم سميث أو غيره من المفكرين والرأسماليين المعاصرين . إلا أنه لا يتفق مع سميث فى فكرة تناقص الإنتاجية المنبعثة من الحقيقة القائلة بأن الأرض متغيرة فى نوعها وخصوبتها وثابتة من عرضها . ومن ثم فإن إنتاجيتها الحدية لا بد وأن تتناقص كلما عمدا الإنسان إلى زراعة المزيد منها . وسيعمد الإنسان إلى زراعة المزيد من الأراضى الزراعية كلما زادت الأعداد السكانية وضغطت على موارد العيش القائمة . فيزرع أراضى جديدة أو يزرع الأراضى القديمة زراعة كثيفة .

والحقيقة التاريخية التى لا مرأ فيها أن البلد حين يستوطن حديثاً — كما كان الوضع فى أمريكا وأمريكا اللاتينية حينذاك — لا بد وأن توجد به مساحات شاسعة من الأراضى البكر الخصبة التى تسمى بأراضى الدرجة الأولى وسيكون أمام السكان الجدد فرصة اختيار هذه الأراضى وزراعتها ، وستخضع أسعار منتجاتها الزراعية لقوانين أسعار السلع العادية مع احتساب تكاليف الإنتاج بالطبع . واسكن عدد السكان الذى يطرد فى الزيادة يبعث على زيادة الطلب على المواد الغذائية وترتفع أسعارها تدريجياً حتى يصبح استغلال (أو زراعة) الأرض الأقل خصوبة والتى يطلق عليها أراضى

الدرجة الثانية مجزياً بمقارنته تكاليف الإنتاج المرتفعة نسبياً بالأسعار المرتفعة للمنتجات الزراعية . أما إذا لم تتوافر الأراضي التي من هذا النوع لسبب ما فقد يمكن زراعة أراضي الدرجة الأولى نفسها باستخدام مقادير أكبر من العمل ورأس المال . وعند ذلك يكون الفرق بين غلة الأرض الأولى والثانية هو ريع الأرض الجديدة . وعلى مر الزمن وباطراد نمو السكان سوف تستغل أراضي الدرجة الثالثة ثم الدرجة الرابعة والخامسة وهكذا . وسينشأ عن استغلال كل نوع من هذه الأراضي ريعاً جديداً^(١) ،

وواضح من هذا المثال مبدأ تناقص الغلة الذي سيطر على ذهن ريكاردو . فطالما أن السكان يتزايدون فسيعمدون إلى زراعة أراضي جديدة أو يبذلون المزيد من الجهد ورأس المال في الأراضي القديمة وعند ذلك فإن الإنتاجية الحدية للأراضي تنخفض .

ويعتقد ريكاردو أن ظاهرة تناقص الغلة لا يقتصر ظهورها على الأراضي الزراعية وحدها وإنما تظهر كذلك في القطاع الصناعي . وتتوقف سرعة ظهورها في الصناعة على استخدام المزيد من الفنون الإنتاجية الجديدة وعلى العدد والآلات الجديدة التي تزيد من الإنتاج وتؤخر بذلك من ظهور قانون تناقص الغلة أو ربما تلغى أثره .

وتطبيقاً لهذا الرأي يقول ريكاردو ، « إن الأسعار الحقيقية لجميع السلع فيما عدا المنتجات الأولية والأجور تميل إلى الانخفاض كلما زادت الثروة والأعداد السكانية . فعلى الرغم من أن هذه الأسعار ترتفع في قيمتها الحقيقية عن الارتفاع في السعر الطبيعي للمنتجات الأولية التي يشتق منها . إلا أن التلامم يتم عن طريق التحسن في العدد والآلات وحسن توزيع العمال على الأعمال المختلفة ، وبزيادة وتحسن الفنون الإنتاجية والعلم على وجه العموم »^(٢) .

(1) Ricardo, D. «The Principles of Political Economy and Taxation» London : Dent and Son, 1937. p. 52.

(2) Ricardo, «Principles — p. 52.

وإذا كان ريكاردو يبدى عظيم اهتمامه بالعلوم والفنون الإنتاجية فلأنها تؤدي إلى تأخير قانون الغلة المتناقصة في المجال الصناعي أو على الأقل تلغى أثره نهائياً . إلا أنه يتشكك في إمكان حدوث ذلك في القطاع الزراعي . بل إن الفنون الإنتاجية في المجال الزراعي — في رأيه — قد لا تأتي بنتيجة ما ، وهنا نقطة الضعف في نظريته ، فتشككه في أثر الفن التكنولوجي الحديث في القطاع الزراعي ليس له ما يبرره وخاصة بالنسبة للدول الزراعية التنامية ذات المساحات الزراعية الكبيرة كـ بعض الدول النامية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية .

(٢)

وينقسم المجتمع — في تصوره — إلى ثلاثة فئات كبيرة : الرأسماليون العمال وملاك الأراضي الزراعية . والرأسماليون هم الذين يوجهون العملية الإنتاجية الصناعية فينتجون السلع والخدمات التي يطلبها المجتمع وبذلك يلعبون الدور الرئيسي في الإقتصاد القومي ، وهم يقومون بإنشاء المصانع ويجهزونها بمختلف العدد والآلات ورؤوس الأموال الثابتة . أما وظيفتهم الاقتصادية إزاء المستقبل فتتركز في البحث عن أفضل الوسائل الإنتاجية التي تؤدي إلى تحقيق الأرباح . وهم — عن طريق توزيع استثماراتهم على الصناعات المختلفة — يعملون بشكل ضمني على مساواة معدلات الأرباح في جميع الأعمال الصناعية بل والزراعية ، ويعملون كذلك على حسن توزيع موارد الثروة القومية . ويرى ريكاردو أن عملية النمو الاقتصادي إنما تقوم أصلاً على اكتناف الرأسماليين ، فهم الذين يخلقون هذه العملية لأنهم يعيدون استثمار الأرباح التي حصلوا عليها في العمالة الأولى . إما داخل العملية ذاتها أو في عملية أخرى . وفي كلتا الحالتين يخلقون المجال الجديد للعمل ولتوظيف المزيد من رأس المال . والرأسماليون بطبيعتهم يزدون من التجميع الرأسمالي لأنهم العمود الفقري له . ولا يخفى أن التجميع الرأسمالي هو البناء الشاخص

لنظرية النمو الاقتصادي عند الكلاسيك عموماً إذ ينتج عنه سلسلة من الآثار الموجهة تؤدي في نهاية الأمر إلى زيادة الدخل القومي عموماً^(١).

أما الفئة الثانية فهي فئة العمال وهم الأكثر عدداً ولكنهم الأقل أهمية من العملية الإنتاجية. ويرى ريكاردو أن العمال يعتمدون في وجودهم وكيانهم المادي على الرأسماليين الذين يزودونهم بالأدوات اللازمة للعملية الإنتاجية، ويدفعون أجورهم.

والعمال في أي ريكاردو لا يختلفون في طبيعتهم الاقتصادية، فهم والآلة سواء. فكما أن الآلة تحتاج لنفقات لإدارتها وإصلاحها واستبدالها بغيرها عندما تبلى وكذلك العامل يحتاج إلى أجر لسد نفقات معيشته وأسرته. وعلى أساس هذا الرأي فإن أجر العامل يتحدد في المدة الطويلة بالقدر اللازم لسد حاجاته الضرورية وللمعيشته هو وأسرته عيشة الكفاف^(٢). ومن ثم فإن الأساس التحليلي لنظرية أجر الكفاف يتركز في عرض العمال في المدة الطويلة. حيث تفترض النظرية أن كل زيادة في الأجور إلى مستوى أعلا من مستوى الكفاف سيؤدي بالعمال إلى انجاب المزيد من الأطفال وبذلك يزيد عرضهم بعد جيل من الزمن. وستؤدي هذه الزيادة إلى انخفاض الأجور مرة أخرى إلى مستوى الكفاف. أما الفرض الثاني للنظرية فهو قولها بأن مستوى الأجور الذي يهبط إلى درجة أقل من مستوى الكفاف يعنى الفقر المدقع وسوء التغذية وما ينتج عنهما من ازدياد نسب وفيات الأطفال وتأخير الزواج وسوف يؤدي ذلك — في المدة الطويلة أيضاً — إلى الإقلال من عرض العمال فتزيد الأجور تبعاً لذلك عائدة إلى وضعها القديم عند مستوى الكفاف.

(١) يلاحظ الأهمية الكبرى التي يضيفها ريكاردو على فئة الرأسماليين، ولذلك حق قولنا عنه في أولى سطور هذا الفصل إنه رأسمالي بمعنى الكلمة وكلاسيكي بحكم النشأة والدراسة.

(٢) يشارك مالتس ريكاردو في هذا الرأي، ولهذا يربط البعض نظرية الكفاف بمالتس دون ريكاردو، بينما يؤيد آخرون الرأي القائل بأن ريكاردو هو مبدع النظرية. وعلى أية حال فإن الأدب الاقتصادي المعاصر يؤيد الرأي القائل أنهما — أي مالتس وريكاردو — أخذتا بنظرية أجر الكفاف.

ولقد عبر ريكاردو بنظرية هذه عن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في العالم الغربي منذ أكثر من ١٥٠ سنة تقريباً . وهي — في أغلب نظن — لا تزال إلى يومنا هذا مطبقة بشكل ما في كثير من المجتمعات المتخلفة في أفريقيا وآسيا . فالحرمان المزمن للملايين من العمال في هذه المناطق وفشل الوسائل العصرية في تحسين أحوالهم قد يعزى إلى الزيادة الطائلة في عدد السكان دون أن تزيد موارد الثروة بنفس نسبة تزايد السكان . وفي هذا المعنى كتب الدكتور د . يودر مايلي ، ان الجانب التطبيقي للنظرية كما شاهدناه في بعض أجزاء الهند وأندونيسيا والباكستان وغيرها من الدول المزدحمة بالسكان يدل على أن النظرية لا تزال إلى وقتنا الحاضر تعبر عن حالة العمال البائسة^(١) .

ولكن نقطة الضعف الأساسية في النظرية هي طبيعة الأجل الطويل التي تفترضها . فهي تفسر الأجور على أساس الملاءمة التي تستغرق جيلاً بأكمله . وهو تفسير لا يتسم ومقتضيات التحليل الاقتصادي الحديث . فكيف يمكن تفسير حالات الصعود والهبوط في الأسعار ثم الأزمات الاقتصادية بين سنة وأخرى ؟ يضاف إلى ذلك أن نظرية الكفاف بناء على رأي Stigler ما هي إلا نظرية تكاليف إنتاج قبل أي شيء آخر^(٢) . فهي تفسر الأمور على أساس عرض العمل مهمة جانب الطلب في التحليل رغم ما لهذا الجانب من أهمية بالغة في تفسير الأجور .

أما الفئة الثالثة من فئات المجتمع لريكاردو فهم فئة ملاك الأراضي . وهي فئة لها أهميتها بالنسبة للمجتمع الإنجليزي في ذلك الوقت بل بالنسبة لأي مجتمع زراعي في الوقت الحالي . فالتقدم الذي يطرأ عن طريق زيادة الثروة والتجميع

(1) Yoder, D. «Manpower Economics and Labour Problems» p. 148.

(2) Stigler «The Ricardian Theory of Value and Distribution» Journal of Political Economy, LX No. 3, 210 — June 1959.

الرأسمالى وزيادة الأعداد السكانية لا بد وأن ينتج عنه — بناء على آراء ريكاردو — زيادة الضغط على الإراضى الزراعية الخصبة . ولمواجهة الطلبات المتزايدة على الطعام لا بد من زيادة استخدام وحدات من العمل ورأس المال على الأراضى الأقل خصوبة . وسوف يؤدى ذلك إلى تناقص فى الناتج الزراعى . أو كلما زرع الملاك المزيد من الأراضى غير الخصبة وظهر بالتالى قانون تناقص الغلة فإن المنافسة بينهم للحصول على أراضى أفضل تحول جزءاً من ناتج الأرض إلى هؤلاء الملاك ، وهذا الجزء هو « الربح » وهو ما أسماه ريكاردو « العائد نظير استخدام قوى الأرض الأصلية التى لا تفنى »^(١)

هذه باختصار هى الفئات الثلاث الأساسية فى النظام الاقتصادى . ولم تختلف وجهات نظر الاقتصاديون الكلاسيك الآخرون عن ذلك ، واعتبروا الفئات الثلاث السابقة هى الأساس الذى يبنى عليه النظام الاقتصادى الذى يحقق النمو والتقدم .

وبناء على ذلك فقد قسم ريكاردو الدخل القومى إلى ثلاثة أجزاء كبيرة الأجر والأرباح والربح . والجزء الأول من نصيب العمال والثانى للرأسمالين والثالث لملاك الأراضى . ولا بد وأن تختلف كميات الأنصبة أثناء عملية النمو الرأسمالى لأن طبيعة الرأسمالية هى كذلك . إلا أن ريكاردو يؤكد أهمية دراسة التغيرات التى تطرأ على هذه الأنصبة ، على اعتبار أنها نقطة أساسية فى دراسة النمو الاقتصادى الذى يطرأ فى ظل هذه الظروف .

ولكن ريكاردو لم يضع قوانين معينة تبين العلاقة بين الأجر الكلى فى المجتمع والأرباح الكلى والربح الكلى . وإنما وضع تحليلاته وقوانينه لتنطبق على سلوك الربح والأرباح والأجر — مقاسة بمقياس نقدى أوحقيقى —

(1) Saraffa (ed), «The Work and Correspondence of David Ricardo» Cambridge University Press p. 67.

والمكتسبة عن استخدام أى وحدة من العمل ورأس المال فى علاقتها بالدخل المنتج بهذه الوحدة من العمل ورأس المال، وذلك كلما ازداد الدخل القومى . على أن أفضل طريقة لدراسة نظرية النمو لدى ريكاردو بل وغيره من الاقتصاديين الكلاسيك الذين أتوا بعده هى التفرقة بين الإيراد الكلى والإيراد الصافى للمجتمع . والإيراد الكلى — لريكاردو — هو القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة . أما الإيراد للمجتمع فهو قيمة السلع اللازمة لاعالة القوة العاملة ورأس المال العامل أثناء العملية الإنتاجية وخلال الفترة نفسها . والفرق بين القيمتين يحدد المفهوم العام للفائض الاقتصادى Economic Surplus الذى يلعب دوراً هاماً فى زيادة الناتج القومى وخلق النمو الاقتصادى .

وريكاردو حين ينص على أهمية الفائض الاقتصادى قد أعطى لما ركس من بعده الوسيلة الرئيسية لمهاجمة النظام الرأسمالى وطريقة نموه . فريكاردو يقول بأن النمو الاقتصادى فى ظل الرأسمالية عملية ممكنة طالما أن العمال فى تعاونهم مع موارد الثروة الطبيعية فى المجتمع ينتجون أكثر من الأجور المدفوعة لهم مضافاً إليها فوائد رأس المالة المستخدم فى العملية . ومعنى ذلك — بصورة أخرى — أن الفرق بين القيمة الكلية للسلع المنتجة وتكاليف إنتاج هذه السلع ، وهو الإيراد الصافى ، لا بد وأن يكون من نصيب الرأسمالى ، وإذا ما استخدم الإيراد الصافى فى زيادة التجميع الرأسمالى توافر بذلك رأس المال اللازم لعملية النمو وهو الذى يعتبر عصب التنمية الاقتصادية وعمودها الفقرى .

ومن هنا — وعلى أساس التحليل الريكاردى — تظهر أهمية الطبقة الرأسمالية التى ستركز لديها ، الفائض ، دون طبقة العمال وملاك الاراضى الذين يصعب عليهم ادخار المزيد من رأس المال . وتركيز رأس المال فى يد الرأسماليين يعطيهم القوة والنفوذ على تحريك الاحداث الاقتصادية فى البلاد .

أما ماركس فينظر إلى الفائض نظرة سلبية بحتة . فالفائض مظهر واضح لاغتصاب الرأسماليين لحقوق العمال ، لأن القوة العمالية هي التي خلقت الفائض وكان يجب أن تحصل عليه . ولكن الرأسماليين قد اغتصبوه عنوة منهم . ومظهر هذا الاغتصاب هو الأرباح الطائلة التي تحصل عليها الطبقة الرأسمالية دون ما حق . كما يعتمد ماركس على الفكرة نفسها ليصب جام غضبه على النظام الرأسمالي موجهاً إليه أشد الانتقادات^(١) .

(٣)

تركز البؤرة الرئيسية في نظرية ريكاردو في النمو الاقتصادي في رأس المال باعتباره الدينامو أو المحرك لعمليات النمو . وليس يعنينا الآن أن نناقش ما إذا كان الوضع الأفضل هو في تملك رأس المال للمنظمين الرأسماليين كما يعتقد ريكاردو أو إلغاء هذه الملكية الرأسمالية وهو الرأي الذي يؤيده ماركس بشدة ، وإنما كل ما يعنينا الآن هو مناقشة فكرة التجميع الرأسمالي لدى ريكاردو دون مناقشة ما حول ذلك من آراء أو مذاهب أيولوجية .

يضمن ريكاردو تعريفه لرأس المال كل من رأس المال الثابت والدائر على السواء . فهو يكتب : إن رأس المال هو ذلك الجزء من ثروة البلاد التي تستخدم في الإنتاج والذي يتكون من الطعام والملابس والأدوات الإنتاجية والعدد والآلات اللازمة في التأثير في عمل العمال^(٢) . أما رأس المال الدائر فهو مخصص لأجور العمال . وهو ينمو بنمو رأس المال الثابت إلا إذا ظهرت المزيد من الفنون التكنولوجية المختلفة .

(١) ستجىء هذه الدراسة مفصلة في الفصل السابع من هذا المؤلف حينما نعالج نظرية

ماركس في النمو الاقتصادي بشيء من التفصيل .

(2) Ricardo, Principles — p. 53.

(3) Ibid., p. 79.

وريكاردو ذو النزعة الرأسمالية البحتة والذي يؤكد مبدأ التجميع الرأسمالي كشرط من الشروط الأساسية يبين أن ثمة وسيلتان لهذا التجميع الأولى عن طريق الادخارات المختلفة التي يقوم بها الطبقات القادرة في المجتمع والتي يتزايد إيرادها دائماً والثانية عن طريق الإقلال من الاستهلاكات عموماً . فكل ما يدخر يجب أن يستثمر لأنه — على حد قوله — ما من عاقل يجمع المزيد من رأس المال إلا ويكون هدفه من وراء ذلك هو التجميع الإنتاجي^(١) ، ومن هنا فإن ريكاردو يعارض فكرة الاكتناز ويعتبرها منافية للتقدم الاقتصادي ومعوقة له .

ويتوقف معدل التجميع الرأسمالي في دولة ما على عاملين : الأول هو الإمكانيات المتاحة أمام الأفراد للإدخار والثاني هو الرغبة في الإدخار .

أما العامل الأول فيتوقف بدوره على كمية الفائض التي نتجت بعد طرح المبالغ اللازمة لإعانة العمال ، وهي ماسماها ريكاردو « الدخل الصافي » ، للاقتصاد القومي^(٢) . فكلما نمت وازداد هذا الفائض نمت بالتالي كمية المدخرات . وكلما زادت أرباح الرأسماليين قوى تبعاً لذلك الدافع الذي يدفعهم نحو التجميع الرأسمالي . وعلى العكس فإذا انخفضت معدلات الأرباح التي تحصل عليها الرأسماليون التجأوا إلى مدخراتهم وربما زادت تبعاً لذلك نسب الاستهلاك .

والسؤال الذي يواجهنا الآن هو كيف يتغير معدل الادخارات بتغير معدل الأرباح ؟ وهل هناك وظيفة سلبية لمعدل الأرباح كما يقول آدم سميث ؟ يجيب ريكاردو على هذا السؤال الثاني بالنفي . « فالدوافع التي تدفع الرأسماليون لتحقيق التجميع الرأسمالي — بناء على رأيه — سوف تتضامل مع أي تناقض يطرأ على الأرباح ، وقد يوقف التجميع نهائياً إذا ما كانت الأرباح منخفضة إلى درجة لا يكون عندها أي تعويض عن

(1) Ibid., p. 73.

(2) Ibid., p. 266.

المجمود الذى يبذله الرأسمالى أو المخاطرة التى يتعرض لها أثناء العملية الإنتاجية،^(١) .

والواقع أن ريكاردو كمفكر كلاسيكى رأسمالى ينظر إلى عملية النمو الاقتصادى فى ظل الرأسمالية — وهى أساساً عملية التجميع الرأسمالى — على أنها عملية حركية تتوقف على اندخل الصافى وعلى معدل الأرباح السائدة فإذا تزايدت معدلات الأرباح ونمت نمواً متصلاً فإن النمو الاقتصادى حادث لا محالة، إلى أن يبدأ ظهور قانون الغلة المتناقصة وعند ذلك تخلى حالة الركود وهو يستخدم الأرباح والأجور فى معنهما النسبى، فأى زيادة فى الأجور المدفوعة للعمال سوف تؤثر فى النصيب الذى يحصل عليه الرأسماليون أى فى الأرباح. وفى هذا المعنى يقول: «لاشئ يؤثر فى الأرباح إلا حدوث زيادة فى الأجور»^(٢) . ومن هنا تتحدد الأرباح على أساس ما يتبقى من الأموال بعد دفع الأجور كعائد العمل والريع كعائد الأرض.

ويبدى ريكاردو رأياً آخر إزاء الأرباح متسماً مع نظرية الواقعية الطويلة الأمد للنظام الرأسمالى، فهو يرى أن الأرباح تميل إلى الانخفاض فى الأجل الطويل. ويرجع ذلك إلى أن التقدم الذى يطرأ على المجتمع والثروة القائمة يتطلب المزيد من العمال للعمل فى القطاع الزراعى لإنتاج المزيد من الطعام الأمر الذى يؤدي إلى نقص المعروض من العمال فى القطاع الصناعى مع زيادة الطلب عليهم. والنتيجة الطبيعية لذلك هى زيادة مستوى الأجور وبالتالي انخفاض مستوى الأرباح.

ولسكنمة ظاهرة عكسية قد تحدث نتيجة ظهور الاختراعات والتجديدات الآلية الصناعية التى تؤدي إلى الإقلال من الطلب المؤقت على العمال فيؤدي ذلك إلى انخفاض أجورهم. وفى خلال هذه الفترة تميل الأرباح إلى الإرتفاع وبالتالي يزيد معدل التجميع الرأسمالى. وهكذا يظل المجتمع فى جذب وشد

(1) Ibid., p. 73.

(2) Ibid., p. 70.

إلى أن تتغلب إحدى القوانين على الأخرى ، وعندها فإن نصيب الأرباح بالنسبة للمجموع الكلى للنتاج يبدأ فى الهبوط^(١). وسيهبط بالتالى معدل التجميع الرأسمالى . وعند ذلك وعلى فرض زيادة السكان — وهو فرض آمن به ريكاردو إيماناً مطلقاً — فإن الأرض الزراعية الأقل خصوبة ستزرع وسيقل الربح مع هبوط الأجور وعند ذلك يقف التجميع الرأسمالى نهائياً بل ويقف نمو السكان ويدخل الاقتصاد القومى حالة السكون . The Stationary state .

وواضح من الفقرة السابقة أن تقدم الاقتصاد يتجه إلى حالة السكون . وهى حالة لا بد وأن يسبقها فترات من التوازن المؤقت حيث يقف مستوى الأجور عند حد الكفاف وحيث لا تزيد الأعداد السكانية وطالما أن الدخل الصافى خلال هذه الفترة سيكون موجباً وعائد الاستثمار أعلا من المعتاد فإن فترات التوازن المؤقتة هذه لن تدوم . إذ لا بد من ظهور استثمارات جديدة فى المجتمع من شأنها انعاش الطلب على العمال وسيؤدى هذا إلى رفع مستوى أجورهم إلى أعلا من مستوى الكفاف . وإذا حصل العمال على أجر أعلا من الكفاف فستزيد أعدادهم — كما سبق أن ذكرنا فى البند (٢) من هذا الفصل — . وسيؤدى ذلك إلى الأقلال من معدلات الأرباح التى يحصل عليها الرأسماليون الأمر الذى يؤدى إلى أضعاف معدل التجميع الرأسمالى^(٢) .

ولكن الأوضاع لن يستقيم طويلاً هكذا إذ سرعان ما يتوازن عرض العمال مع الطلب عليهم ويتحقق عند ذلك وضع توازن جديد . وسيهبط الأجور إلى مستوى الكفاف . وسيؤدى ذلك إلى رفع معدلات الأرباح من

(1) Ibid., p. 75.

(2) As stated by Ricardo, "The very low rate of profits will have arrested all accumulation."

Ricardo, Principles — p. 72.

جديد وبالتالي إلى تجديد الدافع لدى الرأسماليون لزيادة التجميع الرأسمالي وإن تحقيق النمو اقتصادي كما يراه ريكاردو .

ويتبين من هذا التحليل أن زيادة معدلات الأرباح التي يحصل عليها الرأسماليون هي الفكرة الرئيسية التي تحقق النمو الذي يعقبه بعد فترات بطيئة حالة السكون النهائية . ومعنى هذا أن ريكاردو يتنبأ بحالة السكون إلا أنه يعتقد أن المخترعات والعلوم والفنون والصفات التي يدأب الرأسماليون على استخدامها أملا في تحقيق الأرباح أثناء العملية الانتاجية كفيلة بتأجيل حدوث حالة السكون إلى أمد زمني قادمة .

(٤)

ولقد تطرق ريكاردو خلال دراساته الاقتصادية المتفرعة إلى موضوع التخلف الاقتصادي والدول المتخلفة فكان أول من استخدم هذا اللفظ من الإقتصاديين الكلاسيكيين القدماء . وهو يفرق بين نوعين من الدول المتخلفة وبالتالي بين نوعين من التخلف الاقتصادي والنوع الأول هي الدول التي تتوافر بها الأراضي الزراعية الخصبة إلا أن سكانها لم يصلوا بعد إلى المستوى الثقافي أو الذهني أو الغني الذي يساعدهم على استغلالها ولهذا تنتشر الآفات والمجاعات ويضغط السكان على موارد العيش التي لا توفر لهم إلا معيشة الكفاف^(١)، مثل هذا النوع من الدول هي الدول التي استوطنت حديثا والتي لازال الفقر والجهل والمرض ظواهر اقتصادية واجتماعية طبيعية عادية . ومن هنا فإن معالجة هذه الآفات المخيمة على السكان سيرفع من الانتاجية الزراعية ومن ثم ، واتفاقا مع آراء آدم سميث في هذا الموضوع فإن رفع الإنتاجية الزراعية في هذه الدول يتضمن التقدم الاقتصادي المنشود الذي سيؤدي إلى انقاص عدد العاملين في القطاع الزراعي وزيادة العاملين في الصناعة .

(1) Ricardo, «Principles» p. 56.

إلا أن ريكاردو لا يكتفى بمعالجة الآفات المرتبطة بالفرد كالجهل والمرض والتراخي والكسل وما ينتج عن ذلك من رفع مستوى الإنتاجية الزراعية، وإنما هو يتعمق أكثر من ذلك فيقول بأن علاج التخلف الإقتصادي في هذه الحالة يكمن في توفير رؤوس الاموال اللازمة لإقامة المشاريع الزراعية والصناعية. وسيتطلب ذلك وجود حكومة واعية تعمل على حفظ الامن والنظام وتضمن حق الملكية وتوفر فرص التعليم والثقافة. وعند ذلك ستزيد رؤوس الاموال بمعدل أسرع من زيادة الاعداد السكانية.

أما النوع الثاني من الدول المتخلفة فهي الدول التي استوطنت منذ زمن بعيد والتي يظهر بها مبدأ تناقص الغلة إزاء عرض منتجاتها من المادة الخام، ومن ثمّ تتعرض لجميع الشرور الناجمة عن الازحام السكاني^(١)، وهو يعتقد أن إقرار التقدم الإقتصادي في هذه الحالة أصعب منلا من الوضع السابق ذلك أن أية زيادة في رؤوس الاموال سوف تزيد من سوء الحالة، طالما أن الزيادة في رأس المال ستؤدي إلى زيادة في الاعداد السكانية وبالتالي إزدياد الضغط على الاراضي الزراعية النادرة. انظر إليه وهو يقول: إن كل زيادة ولو طفيفة في معدل التصنيع في الدول القديمة المزدهمة بالسكان مالم يصحبها إنقاص في معدل زيادة السكان ستؤدي إلى شرور ومآسى^(٢)، ومن ثمّ فإن العلاج الوحيد هو ضبط إزدياد السكان.

وريكاردو حين يلمس هذا الموضوع الهام — موضوع السكان في علاقته بالتنمية إنما يتجه مع نفس الخط. العريض الذي سار عليه مالتس. إلا أن ريكاردو وهو يعالج التخلف بضبط السكان لم يكن في ذهنه وسائل تنظيم النسل الحديثة Birth Control لان هذه الوسائل لم تنتشر بالفعل إلا بعد المحاكمات القضائية الماثيرة للدكتور درازدال في السنوات الاولى

(1) Ibid., The same p.

(2) Ibid., p. 99.

من القرن العشرين . فكل ما كان يعنيه ريكاردو هو مجرد رفع مستوى التطلع الإقتصادي للطبقات الفقيرة ، مع نشر الوعي الثقافي بين هذه الطبقات وعند ذلك تنخفض معدلات المواليد تلقائيا دون الحاجة إلى وسائل مادية تقوم بضبط المواليد . وهي نظرية أصبحت جد معروفة في أبحاث علماء السكان المعاصرين .

(٥)

وأعل أشهر واعمق أبحاث ريكاردو الاقتصادية هي نظريته في التجارة الدولية التي لها اتصال غير مباشر بآرائه في النمو . فالتجارة فضلا عن أنها الوسيلة الطبيعية لتمويل التنمية وتكوين رأس المال هي أيضاً السوق الخارجي لتصريف الزائد من المنتجات الصناعية . ورأيه في التجارة واضح فهو يرى تخفيض التعريفات الجمركية إلى أدنى حد ممكن ، ومن هنا وطالما أن عوامل الإنتاج غير قابلة للتنقل بسهولة من دولة إلى أخرى فإن الأطراف المتاجرة تستطيع أن تزيد من دخولها الحقيقية إذا ما تخصصت كل دولة في إنتاج السلع التي تستطيع إنتاجها بنفقات نسبية أقل . وإن يتم ذلك إلا إذا سادت حرية التجارة حيث تظهر مزايا التخصص وتقسيم العمل الدولي . وعند ذلك سيرتفع الدخل القومي العالمي عن طريق حسن استخدام موارد الثروة المنتجة في كل من الدول المصدرة والمستوردة على السواء .

على أن الاستثناء الوحيد لمبدأ حرية التجارة الذي نادى به ريكاردو وغيره من الإقتصاديين الكلاسيك هو فرض التعريفة الجمركية لحماية الصناعات الناشئة في الدول المصدرة . فهو يؤيد رفع التعريفات الجمركية على السلع الوارده والتي لها مثيل في الداخل طالما أن الصناعات الداخلية المنتجة لهذه السلع لازالت بعد ناشئة وتحتاج إلى حماية . وإن ترفع هذه الحماية حتى تشب هذه الصناعة الناشئة وتترعرع وتصبح في غنى عن الحماية وقادرة على مواجهة المنافسة الخارجية .

ويلاحظ أن ريكاردو ومعه الكلاسيكيون ينظرون إلى المستعمرات لا على أنها دول تحتاج إلى المعونة والمساعدة لتبوأ مركزاً لائقاً بل على أنها مزرعة كبيرة تابعة للدولة المستعمرة^(١). وهى نظرة مجحفة بحق المستعمرات وتوضح في جلاء تام النزعة الرأس مالية الاستعمارية التى اتصفوا بها والتي أدت — مع غيرها من الآراء — إلى إظهار عيوب التنظيم الرأسمالى القائم على الإستغلال والإستعمار .

ويؤكد ريكاردو أن الضرائب عامل هام فى تمويل النمو الإقتصادى . على الرغم من أنه يحاول بإثبات إبعاد الحكومة — التى تحصل الضرائب — عن كل نشاط اقتصادى ببناء ولكنه يرى أن الضرائب حق ينبغى على الرأسماليين دفعه إلا أنه يحذر من زياده معدلات الضرائب على أرباح الرأسماليين حتى لا يكون ذلك بمثابة معوق لتيار النمو الإقتصادى . ومع ذلك فإذا جاز زياده هذه المعدلات فلا بأس من أن تنصب هذه الزيادة على الربح والسلع الفاخرة حتى لا يضار الرأسماليين من جراء الزيادة فى معدلات الضرائب وحتى لا تثبط عزائمهم فى العمل والابتكار وهما عماد التنمية الإقتصادية ورأسها المدير .

(٦)

إن آراء ريكاردو فى النمو الإقتصادى هى فى واقع الأمر مثال بارز لنظرية حركية فى النمو . فطابع الحركة المستمر هو الأساس الذى يبنى عليه التحليل الريكاردى ، كما أن نظرية النمو تحليل علمى سليم لعملية

(١) أنظر إلى جون ستوارت ميل وهو يقول عن المستعمرات

These are hardly to be looked upon as countries carrying on an exchange of commodities with other countries, but more properly as outlying or manufacturing establishments belonging to a larger community. J. S. Mill «Principles of Political Economy» ed. by Ashley. p. 685.

نستخدم الفائض الإقتصادي في المجتمع بغرض زيادة التجميع الرأسمالي .
ويعني هذا - بصورة أخرى - أن المظهر الرئيسي للنمو الإقتصادي يتركز
في تجميع رأس المال . على الرغم مما يتسم به هذا التحليل من التبسيط الزائد .
وريكاردو حين يعرض أرائه في النمو تظهر بين سطوره تشاؤما إزاء
إحتمال استمرار حدوث زيادة في تجميع رأس المال وتحقيق إرتفاع في متوسط
دخل الفرد في المتوسط ويعزى هذا التشاؤم إلى الفرضين الآتين الأول
ظاهرة تناقص الغلة التاريخية والثاني مبدأ مالتس في السكان الذي اعتبره
ريكاردو قضية مسلم بصحتها .

ومع ذلك ، فإن ريكاردو بالغ في تشاؤمه إزاء ظاهرة تناقص الغلة وقلل
من إحتمال التقدم الإقتصادي عن طريق التحديدات في العدد والآلات
والفنون التكنولوجية الأمر الذي يؤخر من تناقص الغلة أو يلغى أثره
نهائيا . والواقع أن التطورات الإقتصادية التاريخية التي حدثت في الدول
الغربية بعد عهد ريكاردو أثبتت أن معدل التقدم الناجم عن الإختراعات
الجديدة لم يلغى الأرباح أو الربح كما تنبأ بذلك ريكاردو بل إن التقدم
التكنولوجي لا يزال إلى يومنا هذا يأتي بأطيب الثمار .

أما المبدأ المالتوسي (نسبة إلى مالتس) في السكان فلم يسفر عن شيء
أيضاً . أن معدلات الزيادة في السكان في الدول الغربية بعد منتصف القرن
التاسع عشر وحتى اليوم لم تصل إلى الواحد في المائة من مجموع عدد السكان .
وهي نسبة طفيفة للغاية لا تسمح بزيادات هائلة في المعروض من اليد العاملة
كما يعتقد ريكاردو ومالتس وغيرهما من أئمة الفكر الكلاسيكي القديم .
ومن ثم فإن نظريتهم في الاجور المرتبطة بالمبدأ المالتوسي في السكان
والقائمة على التوازن عند أجر الكفاف لا يمكن أن تكون صحيحة . على
اعتبار أن ما يقوم على الباطل باطل . وهكذا فإن النتائج الإقتصادية
التي توصل إليها ريكاردو إزاء نظرية النمو والمعتمدة على هذين الفرضين
الحاطين لا بد أن تكون خاطئة ، على الأقل في تطبيقاتها على العالم الغربي .

ولقد قام التحليل الريكاردى فى النمو الاقتصادى على أساس وجود بيئة اقتصادية مواتية وحيث تم عمليات التنمية تدريجيا فى ظل المنافسة الكاملة وحيث تكون المؤسسات الاقتصادية والتنظيمات القومية بل وتصرفات الأفراد بوجه عام سائرة جنبا إلى جنب مع متطلبات التنمية . وإذا لم تتوافر هذه المقومات فإن التحليل الريكاردى بل التحليل الكلاسيكى عموما والسياسة الاقتصادية المقترحة ستحتاج ولا شك إلى التعديل .

ومع ذلك ، وعلى الرغم من أخطاء الكلاسيكيين إلا أنهم عبروا بحق عن عصرهم الرأسمالى وعن الظروف المواتية للنمو فى ظل الرأسمالية . ولقد تمسكوا بالرأسمالية إلى أبعد الحدود وأيديها وهم يعلمون ضمنا أن للرأسمالية عيوب ومساوئ كثيرة إلا أن هذه العيوب لم تكفى لتجعلهم يبنأى عنها أو تأثرين عليها . لقد كان الكلاسيك عموما على بينة من مساوئ المنافسة الكاملة وما تؤدى إليه من استغلال واحتكار وكانوا يعلمون أن الرأسمالية إذا ما استنفدت منافذ الاستثمار فى الداخل عمدت إلى الاستثمارات الخارجية وربطت بذلك نفسها بعجلة الإستعمار بل كانوا يعرفون أكثر من هذا ويفضلون هذه المساوئ على تغيير هذا النظام إلى الاشتراكية ، وبذلك خلقوا الفرصة لكارل ماركس من دورهم لمهاجمة كل مساوئ الرأسمالية . السالفة الذكر وإبراز نظرتة فى النمو الاقتصادى على نقيض الرأسمالية . بل وتعتمد فى أساسها على هدم الرأسمالية من جذورها وإحلال الاشتراكية العلمية محلها وهى النظرية التى سنبجها تفصيلا فى الفصل القادم . .

الفصل السابع

ماركس

من الحقائق الاقتصادية البارزة في القرن العشرين ذلك التقدم الاقتصادي الكبير الذي حققته روسيا السوفيتية اليوم . لقد قضت الثورة البلشفية سنة ١٩١٧ على النظام القيصري الممغن في الرأسمالية الاحتكارية وأحلت محله النظام الشيوعي الماركسي وطبقت روح النظام وأسسها بشيء قليل من التصرف وأحرزت تقدماً واضحاً في الشؤون الاقتصادية . مما دعا المفكرين المعاصرين إلى تسليط الأضواء على النمو الاقتصادي في الفكر الماركسي .

قامت النظرية الماركسية للنمو الاقتصادي على مجموعة من الفروض تتعلق أولاً بطبيعة الوظيفة التي يقوم بها الإنتاج في المجتمع ، وثانياً على نوع الابتكار والاختراع السائدين وعلى طريقة تجميع رأس المال . وإذا ضمنا هذه الفروض كلها في إطار واحد وحدنا فروض تنصل بمعدلات الأجور والارباح السائدة وبالتالي فروض تتعلق بالطابع الحركي الذي يسود المجتمع سواء أكان هذا المجتمع إقطاعياً أم رأسمالياً صناعياً .

وماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣) حين يعرض نظريته في النمو الاقتصادي يفند آراء النمو الاقتصادي في ظل الرأسمالية ويبدى أوجه نقد عينية لطبيعة هذا النمو ومظاهره . ويخرج بنتيجة مؤداها أن النظام الرأسمالي نظام استغلالي بالطبع . فضلاً عن تقلبه وعدم استقراره . إنه نظام استعماري احتكاري تتصارع داخله الطبقات الثائرة في سبيل لقمة العيش . وحيث تشتد قبضة الرأسمالية يشتد الجوع وينتشر البؤس والحراب وعندئذ يؤذن فجر القضاء على نير الرأسمالية .
يوتظهر النظام الاشتراكية .

(١)

إن تفسير ماركس للتاريخ يعتبر من الأركان الرئيسية لنظريته الاقتصادية والفلسفية . لقد غاصر في أعماق الماضي السحيق ، وفي نفس الوقت تتطلع إلى المستقبل ليحدد المصير الذي سيلحق بالرأسمالية كنظام اقتصادي وسياسي . عفن مصيره إلى الزوال . وفي رأيه أن دراسة التاريخ عموماً تتطلب دراسة القوى التي أدت إلى إحداث بعضها . وإذا ماتم ذلك استطاع الإنسان أن يتنبأ بالأحداث التي سوف تلحق بالمستقبل . ومن هنا اتجه ماركس إلى دراسة التاريخ يفسر أحداثه وثوراته كحلقات متصلة سائرة وجهة واحدة وبطريقة تكاد تكون واحدة .

ولقد استند ماركس في تفسيره للتاريخ إلى فكرة جديدة من نوعها مؤداها أن ليس هناك قوى غيبية مجهولة يفسر بها التاريخ . وهو يقول : « ليست إحساسات وكيان الأفراد هي التي تحدد وجودهم بل أن وجودهم الاجتماعي الفعلي هو الذي يحدد إحساساتهم »^(١) .

إن التاريخ لا يمكن أن يكون مجرد مجموعة من الإحداث تتم مصادفة . ولكنه يسير طبقاً لقوانين معينة ينتج عنها أشكال دائمة التغير من النظم الاجتماعية . وإذا كان المؤرخون يعتمدون في الغالب الأعم إلى تسجيل الأحداث التاريخية وترتيبها . وإذا كان الاقتصاديون يعتمدون إلى تفسير الأحداث الاقتصادية فإن ماركس يحاول أن يحلل كيفية نشوء الأحداث التاريخية . ولقد عبر لينين عن هذه الحقيقة كما يلي : « أن الأفراد هم الذين يصنعون تاريخهم بأنفسهم ، ولكن ما الذي يحدد الدوافع النفسية الكامنة في نفوسهم وما هي الأسباب التي تؤدي إلى التطاحن والتنازع بين العقائد والأفكار ؟ »

(1) Karl Marx, « A. Contribution to the Critique of Political Economy, » tr. by Stone. p. 11—12.

وماهى الظروف الموضوعية التى يقوم عليها إنتاج السلع والخدمات التى هى
جتماع نشاط الإنسان؟ وكيف يتطور هذا كله فى مجرى التاريخ، وهل هناك
قانون يحكم هذا التطور^(١)؟

والتاريخ — فى رأى المدرسة الماركسية — ذاخر بالأحداث السياسية
الاقتصادية التى تقتضى التفسير والتأمل، إلا أن المفسرين لهذه الأحداث التاريخية
— وعلى الأخص الاقتصاديون منهم — لم يتعمقوا فى تفسير كنهة الأحداث
تفسيراً يتسم بالعمق والفهم الصحيح. فقد عمدوا إلى تفسير حدوث الإنتاج
فى ظل العلاقات الإنسانية السائدة، ولكنهم لم يفسروا هذه العلاقات وهى
الأساس الذى بذبت عليه الحركات التاريخية كلها^(٢).

ويرى ماركس أن المقياس السليم لسلوك الافراد فى هذه الحياة هو
طريقة الإنتاج السائدة mode of Production. ويشير هذا الاصطلاح
إلى تنظيم معين للإنتاج فى المجتمع يتضمن: أولاً — تنظيم العمل عن طريق
التعاون والتقسيم المتكرر بين المهارات العمالية، وعن طريق الوضع القانونى للعمال
من حيث الحرية والاسترقاق ثانياً — البيئة الجغرافية والمعرفة بطرق استخدام
موارد الثروة الموجودة، وثالثاً — الوسائل العلية الفنية المطبقة فى الإنتاج
وحالة العلم بوجه عام.

كما يعتقد ماركس أن طرق ووسائل الإنتاج فى الحياة المادية هى التى تحدد
الخصائص العامة للجوانب الاجتماعية والسياسية والروحية فى حياة المجتمع.
وهو إذ يذكر طرق الإنتاج يعنى أن هناك مجموعة من علاقات الإنتاج تتمشى
وتتفق مع نوع معين من الإنتاج بالذات. وتظهر هذه العلاقات الإنتاجية
فى شكل علاقات ملكية property relations، كما أن العلاقات الإنتاجية

(1) Lenin • The Teachings of Karl Marks • Handbook of
Marxism, p. 545.

(2) Handbook of Marxism, p. 350.

هى التى تحدد سمات الهيكل الطبقي فى المجتمع^(١) .

هذا - وقد أكد انجلز بدوره أهمية طرق ووسائل الإنتاج فى تشكيل العلاقات الإنسانية حين قال : « بناءً على هذا المفهوم - يقصد التفسير المادى للتاريخ - فإن الأسباب النهائية لجميع التغيرات الاجتماعية بل وجميع الثورات السياسية لا تكمن فى عقول الرجال فى سعيهم المتزايد نحو تبيان الحقيقة والعدالة وإنما فى التغيرات فى طرق الإنتاج والتبادل . إن التفسير المادى للتاريخ لا ينبغي أن نبحث عنه فى ثنايا الفلسفة وإنما فى اقتصاديات العصر القائم^(٢) . » . والخلاصة أن كل من ماركس وانجلز يعتقد بأهمية تفسير التاريخ على أساس مادى ، لأن هذا هو الوضع العلمى والحقيقى للشكاسة .

(٢)

واسكن ما معنى طرق الإنتاج والتبادل التى يعلق عليها ماركس هذه الأهمية الكبرى فى تفسيره للتاريخ ؟ إنها وضع اقتصادى معين تسوده موارد معينة من الطاقة الإنسانية ومن العلم والفن والمعرفة وسيترتب على هذا أن تنظم العمليات الإنتاجية والتبادلية وعمليات التوزيع والاستهلاك داخل منظمات معينة بشكل اجتماعى خاص لأن هذا التنظيم يتضمن علاقات إنسانية بين الأفراد ومن ثم فإن طرق ووسائل الإنتاج تتضمن هذه العلاقات كلها التى تضع الشكل العام لجميع المنظمات الاجتماعية .

على أن ماركس لا يكتفى بهذا التأكيد على أهمية طرق الإنتاج فى تفسير التاريخ بل يذكر فى أكثر من موضع من كتابه ، « رأس المال » أن التفسير

(١) يعرف ماركس « الطبقة فى المجتمع » على أنها مجموعة من الأفراد يرون أنفسهم فى وضع متشابه سواء من حيث الملكية أو من حيث درجة الحرية الشخصية التى يتمتعون بها .
(2) Friedrich Engels « Anti-Dühring » Handbook of Marxism.
p. 279.

المادى للتاريخ هو التفسير الوحيد الذى يقبله العقل والمنطق ، وأن أى تعديل طفيف لهذا رأى هو بمثابة هدم للنظرية الماركسية^(١) .

ويرجع التطور الذى يلحق بالمجتمع إلى القوى المادية التى تسيطر على الإنتاج ، أو بمعنى أصح للعناصر التى تكون طرائق الإنتاج والتغير ، وقد تؤثر بعض أنماط من المجتمع فى التأخير أو الإسراع من تطور هذه القوى الإقتصادية إلا أن بعض التغير فى القوى الإنتاجية لا بد وأن يحدث فى جميع الظروف الإقتصادية . ويذكر ماركس على سبيل المثال أن القوى المادية الإنتاج فى المراحل الأولى من تطور مجتمع معين لا بد وأن تتمشى جنباً إلى جنب مع الهيكل الثقافى والهيكل التنظيمى السائد . وستكون العلاقات الإنتاجية فى هذه الفترة هى الأشكال التى تتطور على أساسها قوى الإنتاج ، إلا أن التغيرات فى علاقات الإنتاج وفى الهيكل الثقافى السائد تجيء متأخرة بعد تطور القوى المادية للإنتاج . ومن ثمّ وفى مرحلة معينة من التطور تتصارع القوى الإنتاجية مع العلاقات الإنتاجية ويتخذ هذا النضال شكل نزاع على الملكية ، وعند ذلك تبدأ الثورة الإجتماعية^(٢) .

إن نضال الطبقات هو الوقود الذى يغذى التطور المحتوم ، وكلما تقدمت علاقات الإنتاج وتعقدت بينما تستمر قوى الإنتاج فى التقدم فإن الخيوط التى تصل بين الطبقة الحاكمة والطبقات المستغلة تصبح أكثر حدة وشدة . كما أن الطبقة المستغلة التى تقف فى إنتظار حدوث تعديلات فى علاقات الملكية السائدة فى المجتمع ، وهى العلاقات التى ستتيح الفرصة لتوسع القوى الإنتاجية لا شك أنها ستؤكد وجودها . وستحاول أن تضمن لنفسها

(١) ولكن د . كول وهو يناقش هذه النقطة بالذات قد فسر ماركس تفسيراً لا يتسم بهذا الإصرار الماركسى على أهمية طرائق ووسائل الإنتاج فى التفسير المادى للتاريخ . راجع كتاب

G. D. H. cole. «What Marx Really Meant» 1943. p. 97.
(2) Marx, op. cit., p. 12.

الإشراف السياسى أيضاً وطالما أن هذه الطبقة مرتبطة بجميع القوى الإنتاجية أضحت نجاحها فى تحقيق أهدافها المشروعة مضمونا .

وسيترب على هذا أن تتطور مجموعة النظم المتعلقة بعلاقات الملكية مما يتناسب مع التوسع فى القوى الإنتاجية الجديدة . ومع هذا التغير فى العلاقات الإنتاجية فإن الهيكل الفكرى والثقافى وهيكـل النظم والمؤسسات السائدة لابد أيضاً أن يتطور . والتاريخ كله تبعاً لآراء ماركس يتبع هذه هذه الدورة الثورية . فتبدأ الدورة بشرات تقدمية يتبعها تقدم ملموس وبعد ذلك التأخر عن الوضع السابق وأخيراً الثورة . ولقد تنبأ كل من ماركس وإنجلز بالنظم الاجتماعية الأربعة الآتية (١) الشيوعية البدائية التى سادت المجتمعات المتأخرة فيما مضى (٢) المجتمع العبودى القديم (٣) الإقطاع وأخيراً (٤) الرأسمالية (١) .

(٣)

إذا اعتبرنا التفسير المادى للتاريخ هو أحد الجوانب الأساسية للنظرية الماركسية فإن نظرية الفائض الإقتصادى أو فائض القيمة هى الأساس الفعلى للنظرية الماركسية فى النمو .

ويفسر ماركس نظرية فائض القيمة فيبدأ بتقسيم الناتج القومى الكلى إلى ثلاثة عناصر : الأول رأس المال المتغير ، أو المجموع الكلى للأجور والذى أسمته النظرية الكلاسيكية بمخصص الأجور . والعنصر الثانى هو رأس المال الثابت فى شكل مصانع وعدد الآلات ومواد أولية مستخدمة فى العملية الإنتاجية وهى التى تبلى أو تستهلك بمرور الزمن . أما العنصر الثالث والآخر فهو القيمة الفائضة أو القيمة المضافة إلى الإنتاج دون أن ينال العامل منها شيئاً .

(١) راجع الفصل الثالث من كتاب أسس علم الاقتصاد الاشتراكى لكاتب هذه السطور، حيث عالج المؤلف هذه المراحل فى شيء من التفصيل .

والنظام الرأسمالى فى رأى ماركس قد قسم السكان إلى قسمين الأول الرأسماليون الذين يمتلكون عوامل الإنتاج والثانى هم العمال الذين لا يمتلكون إلا قوة سواعدهم يدفعونها فى سوق العمل . وإذا تضافرت عناصر الإنتاج — العمال وموارد الثروة والعدد والآلات التى يمتلكها الرأسماليون — فسينتج عن هذا التضامن سيل منهمر من السلع والخدمات أكبر مما يحتاجه العمال ورقوس الأموال لابقائهما عاملة فى العملية الانتاجية . إن الإقتصاد القومى — فى معنى آخر — قادر على إنتاج فائض يزيد عن الاحتياجات الضرورية للعمال وعن قيمة المواد الأولية والعدد والآلات المستخدمة فى الإنتاج . وهذا الفائض هو ما أطلق عليه ماركس لفظ « القيمة الفائضة

• • Surplus value

واقدمد الرأسماليون إلى اغتصاب هذا فائض من القوة العمالية . ومظهر هذا الاغتصاب هى الأرباح والفائدة والريع التى أصبحت من نصيب الطبقة الرأسمالية . أن فائض القيمة هى غنيمة انتزعها الرأسماليون من قوة العمل المستغلة وتحولات إلى رأس مال وعدد وآلات ووسائل إنتاجية جديدة أو تحولات إلى مدخرات تراكمية .

والسؤال الذى يراجهنا الآن هو كيف نشأ فائض القيمة وكيف استطاع الرأسماليون أن يحصلوا عليه ؟ إن القوة العمالية فى رأى ماركس التى اشتراها الرأسماليون فى سوق العمل والتى تستهلك فى العملية الانتاجية قادرة على أن تنتج أكثر من قيمتها السوقية ، ومن ثم لا بد من حدوث قيمة فائضة تخلقها القوة العمالية بمجهودها فى العملية الانتاجية ويحظى الرأسماليون من وراء ذلك مكاسب طائلة كان ينبغى أن تكون من نصيب العمال الذين خلقوا القيمة الفائضة .

إن قوة إدراك العامل وعضلاته وأعصابه تكون فى مجموعها ذخيرة من العمل المحتمل الأداء . وهذه الذخيرة — بناء على النظرية الماركسية —

تعتبر ضرب من ضروب المادة التي توجد بكميات محدودة ، وهي في المجتمع الرأسمالي سلعة شأنها شأن أية سلعة أخرى^(١) . ومن هنا فلا بد من وجود قانون القيمة . وبعبارة أخرى لا بد أن تحصل السلعة على أجر يتناسب مع عدد ساعات العمل التي تدخل في إنتاجها في حالة التوازن التام والمنافسة الكاملة ولكن أى عدد من الساعات يدخل في إنتاج رصيد العمل المحتمل الاداء الذي يخزن في داخل العامل ؟ إنها عدد ساعات العمل اللازمة لغذائه وملبسه وثيافته . وهذه العناصر مجتمعة تكون قيمة هذا الرصيد من العمل . فاذا باع العامل جزءاً من هذا الرصيد — وعبرنا عن هذا الجزء بردد من الايام أو الاسابيع — فانه يستلم أجوراً تناسب هذه الأجزاء مقدرة بالعمل شأنه في ذلك شأن تاجر الرقيق الذي يحصل ، في حالة التوازن ، من أحد الارقاء على سعر يتناسب مع العدد الكلي من ساعات العمل التي تكون رصيده من العمل .

والعامل في مركز ضعيف أمام المستغلين من أرباب الأعمال مما يضطره إلى قبول أية عروض يفرضها عليه هؤلاء ، فمن العسير أن يتقاضى العامل قيمة عمله كاملة إذ يحصل الرأسمالي على خدمة العامل ثم يصبح في وضع يسمح له بإرغام هؤلاء على الاشتغال لساعات أطول دون أن يدفع لهم الأجور المناسبة . وبما أن المنتجات الناتجة عن عمل هؤلاء العمال ستباع بما يتناسب مع عدد الساعات التي تستغرقها عملية إنتاج هذه المنتجات ، فهناك فرق بين القيمتين . وهذا الفرق لا ينشأ إلا من تطبيق القانون الماركسي في قيم السلع . وسيذهب هذا الفرق إلى أصحاب رؤوس الأموال بفضل طبيعة النظام الرأسمالي الاستغلالية .

(١) يمكن توضيح هذه الفكرة بمقارنتها بنظام الرق . إذ أن المدرسة الماركسية لا ترى ثمة خلاف جوهري بين عقد العمل على أساس الأجر وبين شراء أحد الارقاء . فما يشتريه صاحب العمل من العمل « الحر » لا يتطوى على شراء العمال أنفسهم — كما في حالة الرقيق — بل على شراء حصة معينة من المجموع الكلي من العمل الذي يحتمل هؤلاء العمال أدائه .

(2) Karl Marks «Capital» Edited by F. Engels. p. 189.

والرأسمالى باستيلائه على هذه القيمة الفائضة يصبح مستغلا للعامل بشكل غير مشروع . لأنه يدفع له مالا يقل عن القيمة الكاملة لعمله المحتمل ويحصل من المستهلكين على مال يزيد عن القيمة الكاملة للمنتجات التى يبيعها لهم^(١) .

إن هدف الرأسمالى هو زيادة ما يخصه من القيمة الفائضة ، وفى رسمه أن يحقق ذلك إذا مارفع من معدل الاستغلال . وهناك وسائل ثلاثة يضمن بها ذلك : أولا — زيادة عدد ساعات العمل اليومية للعمال ليتمكن من الحصول على المزيد من السلعة التى ينتجها العامل . ثانياً — بتخفيض الأجور التى يحصل عليها العمال إلى مستوى أقل من حد الكفاف . وفى وسع الرأسمالى أن يحقق ذلك من وقت لآخر وبدون أن يستمر فى هذه العملية إلى مالا نهاية حتى لا تقل الأعداد العمالية بالوفاة إذا ما نقصت أجورهم عن الحد الأدنى لإعالتهم . ثالثاً — ويستطيع أيضاً أن يزيد من القيمة الفائضة عن طريق رفع الإنتاجية العمالية ، بوسائل شتى منها إحداث التغيرات الفنية فى الوسائل الإنتاجية الى من شأنها زيادة الناتج الكلى من السلع والخدمات التى أنتجها العمال ولذلك يزيد الفرق بين الناتج الكلى وناتج الكفاف ويزيد بالتالى نصيب الرأسمالى من العملية الإنتاجية .

ومن هنا فإن المجموع الكلى للقيمة الفائضة الذى يذهب إلى الرأسماليين إنما يمثل مقدار استغلالهم للعمال ، فكما ازداد هذا الفائض زادت نسبة استغلال العمال والعكس صحيح . على أن ماركس يعتقد كذلك أن وضع القيمة الفائضة سينقسم إلى ثلاثة أجزاء — ربح وقائدة وريع — وهى كلها أسماء مختلفة مصدرها شىء واحد وهو استغلال أصحاب رؤوس الأموال

(١) على أنه ينبغى ملاحظة أن لا محل فى هذا التحليل لبعض الظروف الأخرى كفرض تسعيرة غير عادلة أو تقييد الإنتاج أو النش فى أسواق المنتجات . ولا يعنى ماركس بطبيعة الحال إنكار وجود مثل هذه الوسائل الميعة فى بعض المعاملات ، ولكنه نظر إليها فى صورتها الحقيقية بوجه عام ، ومن ثم لم يرتب عليها أية نتائج أساسية .

للعمال . فكل من يحصل على ربح أو ريع أو فائدة إنما يحصل على فائض غير مكتسب ، لأنه استغل جهود العمال . فالنظام الرأسمالي إذن هو الذى منح الرأسمالى حق الحصول على فائض القيمة فأصبح بذلك القوة الرئيسية فى المجتمع^(١) .

ويؤكد ماركس أن تكوين فائض القيمة فى ظل النمو الرأسمالى يعتمد اعتماداً كبيراً على زيادة إنتاجية العامل أكثر من اعتماده على زيادة ساعات العمل اليومية^(٢) . إن الرأسمالى فى تنافسه مع غيره من المنتجين يحاول جاهداً أن يكتشف من العدد والآلات والوسائل الإنتاجية الجديدة ما يزيد بها الإنتاج أو يقلل تكاليفه . وإذا نجح فى هذا الصدد وحقق هدفه وأصبح بذلك زائداً فى هذا المجال فإنه سيزيد من أرباحه الرأسمالية . أما إذا عجز عن هذا فقد يسبقه غيره من الرأسماليين المجددين المكتشفين لوسائل الإنتاج الجديدة فيسبقونه أيضاً فى تحقيق الأرباح .

إن استخدام الجديد من العدد والآلات فى العملية الإنتاجية فرض أساسى افترضه ماركس وبنى عليه سرعة تحقيق فائض القيمة . ذلك أن استخدام المزيد من العدد والآلات يتضمن فى الوقت نفسه استخدام المزيد من العمال والتوسع فى الإنتاج . وربما اضطر الرأسمالى إزاء الزيادة العمالية وهذا التوسع فى الناتج أن يزيد من عدد ساعات العمل اليومية ويزيد بذلك من نسبة الجزء غير المدفوع عنه أجر من يوم العمل^(٣) .

(1) As stated by Marx. « All surplus value whatever particular form (profit, interest, or rent) may subsequently crystalze into the materialization of unpaid Labour». Marx, Capital p. 585.

(٢) Meir & Baldwin «Economic Development, Theory, History. Policy» p. 52.

(3) Karl Marx, «Capital» V. 445.

إن جميع أنواع التحسينات التي تطرأ على الإنتاج سواء عن طريق استخدام الآلات والعدد الجديدة أو زيادة الفن التكنولوجي المستعمل والتي من شأنها زيادة الكفاية الصناعية وزيادة إنتاجية العامل سينتج عنها زيادة في القيمة الفائضة التي من نصيب الرأسمالي ، وهي تعبر عن استغلال الطبقة الرأسمالية للعمال في ظل نظام جائر .

وتتصرف الطبقة الرأسمالية تصرفاً واحداً في العملية الإنتاجية ، أنها تعمل على زيادة استخدام العمال وزيادة استخدام رأس المال والمواد الأولية لزيادة الناتج الكلي ، فهي تعلم أن زيادة أرباحها يتطلب زيادة التجميع الرأسمالي عن طريق إعادة استثمار هذه الأرباح ، ومن ثم يصبح هدفها المشترك هو زيادة التجميع الرأسمالي أولاً وأخيراً^(١) .

(٤)

إن النظام الرأسمالي — في الفكر الماركسي — عملية معقدة تشترك فيها منظمات متعددة ، وتلعب فيها الأحرار والقيمة الفائضة والتوزيع غير المتساوي للثروة دوراً هاماً في تشكيل النظام بطابعه المميز . إلا أن هذه الأجزاء المختلفة المكونة للنظام المعقد موجودة منذ زمن بعيد . وكانت ذات أثر واضح في تفاعلها مع الأحداث التاريخية الجارية . ومن هنا فإن ماركس يبدى أهمية كبرى لتطور العمليات التفاعلية ، داخل النظام الرأسمالي ويحاول أن يغوص في أعماق الماضي ليصل إلى البداية الأولى للعملية الرأسمالية فتتساءل : من أين أتى الرأسماليون بأموالهم الزائدة التي استطاعوا عن طريقها استئجار العمال للعمل لهم في سبيل أجر معين متفق عليه ؟ وكيف باع العمال الأحرار مجهودهم الرأسماليين في ظل نظام الإقطاع القديم ؟ وهو يجيب على هذا التساؤل بأن أصحاب رؤوس الأموال استخدموا فائض

(1) As Marx says, « Accumulate, accumulate, That is Moses and the prophets » Marx. Capital, I p. 635.

القيمة لزيادة أموالهم المخصصة لاستئجار العمال . إلا أن بداية هذه العملية لا ترجع إلى العصر الإقطاعي بل تسبق ذلك بزمن بعيد ، لا يستطيع ماركس تحديده بالضبط . إن أى رأسمالى لديه كمية من النقود تجمعت عنده عن طريق استغلال غيره من الناس واستطاع عندئذ أن يدخل إلى سوق العمل مشترىاً لقوة العمل هو البداية التاريخية للعملية الرأسمالية^(١) . والذي يملك النقود يستطيع أن يتقدم خطوة أخرى فيصبح رأسمالياً مالكا متحكماً في القوة العمالية .

وطالما امتلك الرأسمالى نقوداً وكون حصيلة نقدية ينفقها كيفما يشاء وطالما وجد عمالاً مضطرين إلى بيع مجهودهم لقاء الحصول على نقود ، فلا بد عندئذ أن يوجد الركيزتان الهامتان اللتان يرتكز عليهما النظام الرأسمالى وهما العمل ورأس المال^(٢) .

إن ماركس الذى يدخل التطور التاريخى دائماً فى تحليلاته الاقتصادية يعتقد أن تجميع رأس المال فى شكله الحديث بدأ فى إنجلترا فى أواخر القرن الخامس عشر وأوائل السادس عشر وفى الدول الأوروبية فى عصور متأخرة عن ذلك . وهو التجميع الذى أدى إلى خلق طبقتين الأولى هى طبقة البروليتاريا والثانية هى الطبقة التى تملك النقود والتى أسماها بالطبقة الرأسمالية^(٣) . ولقد أدت التطورات الاقتصادية المتلاحقة إلى زيادة التجميع الرأسمالى فى يد الطبقة الرأسمالية فاكتملت بذلك قوة على قوة ثم استخدمت تلك القوة فى الانتصار على العلاقات الإقطاعية القديمة بين أمراء الإقطاع والفلاحين فأصبح الأولون يحصلون على مال من الفلاحين وكانوا من قبل يحصلون على خدمة هؤلاء الفلاحين مجاناً . كما عمدوا إلى تحويل الزراعة الإقطاعية إلى زراعة رأسمالية وأصبحت الأرض جزءاً من رأس المال

(1) Ibid., p. 623.

(2) Ibid., p. 169.

(3) V. Lenin «The Teachings of Karl Marx» Handbook of Marxism, p. 553.

العامل وأصبح الفلاحون الإقطاعيون القدامى البروليتاريا الجديدة التي تعتمد عليها الصناعات في المدن^(١) .

ولم يكن للفلاحين الجديدة قوة اقتصادية تبيع لهم حق امتلاك الأراضي ، ومن ثم اضطروا إلى بيع مجهودهم إلى هؤلاء الذين يمتلكون المال ويستطيعون بالتالي استئجارهم . إن أصل الرأسمالية — كما يراها ماركس — قد بدأت حين استطاع مالك الأرض الجديد أن يفصل ما بين العامل الزراعي وبين أدوات الإنتاج التي يستخدمها ، وحين استولى ملاك الأراضي على هذه الأدوات واستخدموها جنباً إلى جنب مع العامل في زيادة التجميع الرأسمالي . وهذا الشكل الجديد من العلاقات الاقتصادية هو في واقع الأمر نتيجة لتطورات تاريخية قديمة بل وثورات اقتصادية بالغة المدى في الشكل الاجتماعي للإنتاج^(٢) .

ولم يقتصر التطور التاريخي على التجميع الرأسمالي في المجال الزراعي بل ظهر في المجال الصناعي أيضاً بشكل أكثر وضوحاً . أن القيمة الفائضة كلها أصبحت من نصيب الرأسمالي ، فاستهلك جزءاً يسيراً منها بينما استخدم الجزء الآخر في استئجار العمال لاستخدامهم في عمليات إنتاجية إضافية يزيد بها القيمة الفائضة . ويسكر هذه العملية مرة ومرة ليحصل على المزيد من القيمة الفائضة .

وإذا سارت العملية تتوالى وتكرر فإن ناتج العمال سيتجمع في أيدي الرأسماليين . وسيزيد هذا التجميع شيئاً فشيئاً ليصبح قوة مادية ومعنوية ضخمة تبيع لهم استئجار العمال المنتجون الحقيقيون لهذا التجميع الرأسمالي الكبير . إن استخدام القيمة الفائضة كرأس مال ثم إعادة استثمار الناتج مرة ومرة هو ما أسماه ماركس بتجميع رأس المال^(٣) . ومن هنا

(1) Kark Marx «Capital» p. 803.

(2) Ibid., p. 188.

(3) Ibid., p. 634.

(م م — نظريات التحو)

فإن قوة التجميع الرأسمالى إنما تتوقف على قوة القيمة الفائضة^(١) : ولذلك فإن نظرية ماركس فى النمو الاقتصادى تعتمد على زيادة التجميع الرأسمالى بصرف النظر عما فى هذه العملية من إجحاف بالعمال وهم الطبقة التى ينبغى أن تؤول إليها فائض القيمة .

ولم يؤكد ماركس فكرة عادة الأرباح ، لا على أنها إحدى الوسائل التى يلجأ إليها الرأسمالى لزيادة التجميع ، وأن الأرباح التى يحصل عليها الرأسمالى لن يعيد استثمارها كلها فى العملية الإنتاجية ، بل سيخصص جزءاً منها فقط لهذا الغرض والباقى سيخصصه للاستهلاك العادى . وهو أمر طبيعى ، إلا أن السؤال الذى واجهه ماركس هو : ما هى القوى التى تتحكم فى هذا التوزيع ، ؟ لقد أجاب الاقتصاديون الكلاسيكيون على هذا السؤال نفسه وأكّدوا أن معدل الربح هو الذى سيحكم التوزيع . ولكن ماركس لا يتفق معهم على هذا الرأى . إن الرغبة فى الاستثمار — فى رأيه — مسألة منفصلة عن معدل الأرباح أو معدل الفائدة على رأس المال لأن هذه الرغبة متصلة فى نفوس الرأسماليين ، وبالتالي فى تكوين المجتمع الرأسمالى ولا تتصل بالأرباح أو الفائدة^(٢) .

إن النظرية الماركسية تضيف على الرأسمالى طابع معين لا يتغير . فهو الشخص الذى يدخر للادخار فى حد ذاته ، وليكسب فائض القيمة بحوله بعد ذلك إلى رأس مال ، ويعيد العملية مرة أخرى وهكذا يصبح تجميع رأس المال شغله الشاغل فى هذه الحياة . وعندما يرضى الرأسمالى إلى هذا الوضع — وهو واصل لا محالة فى رأى ماركس — يدخل مع غيره من

(1) Marx stated that the magnitude of capital accumulation clearly depends on the absolute of surplus-value.

(2) As stated by Marx... "To accumulate, is to conquer the world of social wealth, to increase the mass of human beings exploited by him, and thus to extend both the direct and indirect way of the capitalist."

الرأسماليين في منافسة حادة تؤدي به إلى استخدام المزيد من الفنون
الرأسمالية التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية .

(٥)

يؤكد الفكر الماركسي أن النظام الرأسمالي نظام غير مستقر وقابل
للانفجار في أي لحظة . إن طبيعة هذا للنظام من شأنها تقسيم المجتمع إلى
فئتين متنازعتين متصارعتين لاختلاف المصالح الاقتصادية التي تسيطر
عليهما . وهذه الظاهرة — ظاهرة التنازع على المصالح الاقتصادية — تاريخية
قديمة ، وتمثل تاريخ المجتمعات الرأسمالية الحديثة كلها . وقد كتب ماركس
وانجلز في مقدمة المنشور الشيوعي ما يلي :

•The history of all hitherto existing society is the history
of class struggles. (١)

ومعنى هذا — بصورة أخرى — أن النظام الرأسمالي الذي يقسم المجتمع
إلى طبقة عاملة لا تملك شيئاً وتمثل الأغلبية الساحقة من الشعب ، في صراع
دائم مع الطبقة الرأسمالية التي لا تسكّن إلا نسبة ضئيلة جداً من المجموع السكاني
للسكان ولكنها تملك وتتحكم في مصائر الطبقة العمالية . ومن هنا يبدأ الصراع
الرأسمالي الطبيعي ، صراع بين من يملك ومن لا يملك . على أن هذا الانقسام
الخطير الذي أوجده النظام الرأسمالي وضخمه كان موجوداً دائماً في العصور
التاريخية المختلفة واسكن بأشكال مختلفة . إن النظام العبودي القديم إبان
العصر الروماني الذي قسم الشعب إلى أقسام بناءً على أسباب اقتصادية ،
وكذلك انقسم الشعب إبان العصور الإقطاعية لأسباب اقتصادية . أما في
العصر الرأسمالي فالانقسام واضح بين طبقة العمال أو البروليتاريا والطبقة

(1) Handbook of Marxism, E. Barns, Comp., New-York,
Random House. 1935. p. 22.

البرجوازية ، وكل له مصلحة اقتصادية يدافع عنها وتعارض مع مصلحة الطبقة الأخرى ، وعند ذلك لا بد من الصراع^(١).

ولكن ماهي طبيعة هذا الصراع بين هاتين الطبقتين ؟ إن النظرية الماركسية تهتم النظام الرأسمالي نفسه كسبب أساسي لصراع الطبقات. وقد نسج ماركس خيوط هذا الاتهام من نظرية فائض القيمة . ذلك أن فائض القيمة الذي يستولى عليه الرأسماليون بأكمله والذي كان يجب أن يذهب إلى العمال هو السبب الأصلي للصراع . فظالما استولت فئة صغيرة من المجتمع على خيرات هذا المجتمع (مثلة في فائض القيمة) ولم تجد فئة العمال التي تمثل الأكرية إلا أجر الكفاف فلا بد أن يكون هناك صراع ولا بد أن تزيد الهوة التي تفصل بين الطبقتين نتيجة لهذا الصراع .

وان ينتهي الموقف عند هذا الحد . إن الرأسماليين أثناء عملية انتقو الرأسمالي يحاولون تركيز رأس المال في أيديهم ويتنافسون فيما بينهم في سبيل هذا الهدف. وعند ذلك تبدأ عملية القضاء على الرأسماليين الضعفاء بواسطة الرأسماليين الأقوياء . إلا أن النظام الرأسمالي يحدث تطوراً من نوع آخر يصيب الطاقة العاملة . إن تطور عملية الانتاج الرأسمالية نتيجة لاستخدام العدد والآلات الجديدة والفنون الانتاجية المستحدثة واستخدام العلم على نطاق أوسع تؤدي إلى تعاون واضح بين العمال في العملية الانتاجية ذاتها ، فيستخدمون الأدوات الانتاجية استخداماً مشتركاً وتقاربهم ولهم وده صالحهم ويبدون في تنظيم صفوفهم إزاء عدوهم المشترك . ويصبح الموقف حينئذ كما يلي : الطاقة الرأسمالية تركز وسائل الانتاج وتجمع رؤوس الأموال وتنمي الاحتكارات الرأسمالية والعمال يتزايدون في العدد ولا يزالون في أشد حالات البؤس والشقاء ويحاولون تجميع صفوفهم وتنظيم أنفسهم . وعند ذلك يصل النظام الرأسمالي — على حد تعبير ماركس — إلى نقطة

(1) Ibid., p. 23.

يتحتم عندها أن يمزق رداؤة الذي طالما أبسه لأجيال طويلة وهو الملكية الخاصة^(١). وعندما تتم هذه الدورة اليائسة المظلمة — (على حد تعبير ماركس) تنوالى الأزمات الدورية القاتلة التي تعبر عن مظاهر الضعف والهزيمة الكامنة في هذا النظام . وعند ذلك يهتز ويتداعى المجتمع من جذوره ، وفي النهاية تظهر الثورة التي تقضى على النظام الرأسمالى .

هذه هى الخطوط العريضة التي رسمها ماركس للنظام الرأسمالى . ومع قان التحليل الماركسى للقوانين ذات الأمد الطويل التي تتفاعل داخل النظام الرأسمالى يمكن تقسيمها إلى أربعة نظريات متداخلة مع بعضها البعض وهى :
(١) نظرية تزايد شقاء الطبقة العاملة (٢) ونظرية انخفاض معدلات الأرباح
(٣) ونظرية الدورة التجارية (٤) ونظرية تركيز رأس المال .

١ — شقاء الطبقة العاملة المتزايد : إن الطبقة الرأسمالية هى محور التحليل للماركسى ، وهى السبب فيما يحل بالطبقة العاملة من شقاء وبؤس متزايدين . فطالما أن عوامل الإنتاج فى ظل الرأسمالية يملكها ويشرف عليها الرأسماليون المحترفون فلن يجد العمال من سبيل فى المشاركة فى عملية الإنتاج إلا بتقديم جهودهم التي لن يجنوا من ورائها إلا أجر الكفاف .

وحيث أن المورد الرئيسى للطبقة الرأسمالية هو فائض القيمة ، فإن من مصلحة هذه الطبقة أن تعمل على توسيع هذا الفائض لا لأن ذلك سيرفع من مستوى معيشتهم فحسب بل لأن زيادة هذا الفائض سيقوى من سلطتهم ونفوذهم فى المجتمع . وفائض القيمة — كما سبق أن أوضحنا — يزيد بزيادة التجميع الرأسمالى وزيادة حجم القوة العاملة . أما الزيادة فى التجميع الرأسمالى فتأتى عن طريق القيمة نفسه ، بينما الزيادات المتلاحقة فى عدد العمال تأتى عن طريق الزيادة فى السكان ، التي بدورها تعتمد على الأجور

(1) - Marx, Capital - p. 836—837.

العادية التي لا تكفي للإبقاء على حياة الطبقة العاملة فحسب بل زيادتها، كذلك^(١).

على أن ماركس الذي يؤكد اغتصاب الطبقة الرأسمالية لجهود العمال والذي يلح في منح العمال نصيبهم من فائض القيمة يذكر هنا أن أكثر الظروف ملائمة للطبقة العاملة هي حين يتجمع رأس المال في ظل نطاق أو هيكل معين من الفن الإنتاجي. ذلك أن الطلب على العمال في هذه الحالة سوف يزداد بدرجة أكبر من الزيادة الطبيعية في عدد السكان، وعند ذلك يرتفع المستوى المعيشي للعمال.

ولكن التحليل الماركسي لا ينتهي عند هذا الحد. إن الزيادة التي تطرأ على الأجور العاملة في ظل فن إنتاجي معين سوف تخلق قوى مضادة تعمل على إيقاف ارتفاع الأجور العاملة، على أساس أن الارتفاع السريع في الأجور قد يؤدي إلى انخفاض في معدل التجميع الرأسمالي، لأن التجميع الرأسمالي يتوقف على معدل الأرباح وطالما هبطت معدلات الأرباح التي يحصل عليها الرأسماليون عمدوا بدورهم إلى انقاص الطلب على العمال^(٢) أضف إلى ذلك أن ارتفاع الأجور واستمرارها على هذا المستوى لمدة طويلة هو بمثابة قوة اجتماعية جديدة تشجع العمال على الزواج المبكر وإنجاب المزيد من الأطفال، وعند ذلك يزداد المعروض من اليد العاملة وتظهر قوة مضادة تمنع الأجور من الارتفاع، أو ربما أدت إلى انخفاضها مرة أخرى^(٣).

(1) "Ordinary wages suffice, not only for its maintenance, but for its increase."

Ibid., p. 636.

(2) Ibid., p. 679.

(٣) يقترب ماركس في هذا التحليل من آراء مانيس وريكاردو في مشكلة الأجور على أساس أن أية زيادة في الأجور ستدعو إلى إنجاب المزيد من الأطفال وبالتالي زيادة عرض العمال وعند ذلك تبدأ مستويات الأجور في الانخفاض لتصل إلى مستوى الكفاف مرة أخرى. إلا أن ماركس لم يقل كثيراً في هذا الأمر فهو يعتقد أن الأجور في الأمد الطويل لن تهبط إلى مستوى الكفاف المطلق إذ يحصل العمال على أجور فوق مستوى الكفاف، أجور تسمح لهم بزيادة أعدادهم بنجاح. راجع الفصل السابق من هذا المؤلف.

إن بداية شقاء العمال إذن هو المجتمع الرأسمالى الذى يؤدى إلى دورات متتابعة وسلسلة متصلة الحلقات تؤدى إلى زيادة بؤس العمال وشقاؤهم . وعندما يصبح هذا الشقاء حقيقة إقتصادية واقعة تنخفض بالطبع قوتهم الشرائية ويعجزون عن إمتصاص الجزء الاعتيادى من ناتج الصناعة . وتبدء عند ذلك اهتزازات دورية فى التنظيم الصناعى الرأسمالى ويظهر فائض من السلع تلفظها الأسواق ويزيد حدة تضاول الأرباح التى يحصل عليها الرأسماليون . وعند ذلك يدخلون مع بعضهم البعض فى منافسة شديدة قاتلة تؤدى فى النهاية إلى اقضاء الضعفاء عن حلبة الإنتاج وإلى زيادة التركيز والإشراف من جانب الأقوياء الباقون . ومن ثمَّ يظهر الإحتكار الرأسمالى بوضوح وجلاء .

على أن هذه التغيرات البعيدة المدى التى تصيب الجهاز الإقتصادى فى الداخل تمخض الرأسماليون إلى البحث عن أسواق خارجية لتصريف الفائض من سلعهم . وفى سبيل هذا الهدف سيعمدون إلى الضغط على الدولة — التى هى فى واقع الأمر أداه سخرت لخدمة أغراضهم — لتخلق « الرأسمالية الإستعمارية » . وعند ذلك يصبح الإستعمار النتيجة الحتمية نمو الجهاز الرأسمالى الداخلى . وعندئذ يصل النظام الرأسمالى إلى مرحلة الحرب الإستعمارية . وهى آخر مرحلة من مراحل نمو الرأسمالية ، التى ستؤدى فى النهاية إلى الثورة وزوال الرأسمالية .

وعلى الرغم من أن التحليل الماركسى لا يتسم بوحدة الملاءمة ، إلا أنه يتضمن بعض المتناقضات الموروثة فى النظام الرأسمالى والتى تنقله من مرحلة إلى أخرى ثم ينتهى به إلى الإنهيار الإقتصادى التام . وتكمن أولى هذه المتناقضات فى نظرية فائض القيمة ذاتها . فالنظرية تنادى بأن أية زيادة فى إنتاجية العمال أو زيادة فى كفاية الصناعة ستكون من نصيب مستهلكى هذا الفائض ، وستعمل هذه الزيادة فى الإنتاجية على تخفيض الزمن

الإجتماعى اللازم لإنتاج العمال بما يعود عليهم بمستوى الكفاف . وعند ذلك فإن النصيب النسبى لما سيحصل عليه العمال من الناتج الكلى سوف يقل طالما أن الإنتاجية فى تزايد مستمر . فكأن النظام الرأسمالى متناقض مع نفسه . على أساس أن أى نمو فى إنتاجية العمال سيزيد من شقاؤهم .

ويعرض ماركس وجهة نظرة إزاء تزايد يؤس العمال وتدهورهم المادى بطريقة أخرى تستند فى أساسها على نظرية الجيش الاحتياطى من العمال الصناعيين « The Reserve Army Concept » ، أى نظرية التعتال العمالى نتيجة لوجود زيادة دائمة فى المأمروض من العمال أكثر من المطلوب منهم ، أو نتيجة لوجود فائض نسبى فى السكان يصبح مع مرور الزمن جزءاً لا يتجزأ من النظام الرأسمالى ، بل جزءاً لازماً لهذا النظام^(١) .

على أن الفائدة الأساسية للجيش الاحتياطى من العمال — فى الفكر الماركسى المتعلق بالنمو — هى تسهيل تحركات رأس المال بين الفروع الإنتاجية القديمة وتسهيل تدفقه إلى المنافذ الجديدة . إلا أن حجم هذا الجيش المتعتل من العمال يتوقف على قوة الأجور النقدية وتأثيرها على قوة المساومة العمالية .

ومن هنا فإن الأجور العمالية تذبذب دورياً حول مستوى الكفاف ، وهو المستوى الذى يسمح للعمال بمجرد إحالة أنفسهم . ويلاحظ أن ماركس لم يختلف عن ريكاردو فى تفسيره لمستوى الكفاف الذى يتحدد بعوامل اقتصادية وعوامل تاريخية وأخلاقية .

ويؤكد ماركس أن هذا الجيش الاحتياطى يزيد بزيادة حجم رأس المال المخزون ، وزيادة إحلال الآلات والوسائل الجديدة محل العمال فى العملية

(1) Ibid., p. 699.

الإنتاجية . فينما يجمع الرأسماليون الثروة يتجمع البؤس والشقاء عند العمال ، أى أن تقدم الرأسمالية يصحبه تأخر العمال . وفى هذا المعنى كتب ماركس ما يلى : « إن العامل الصناعى الحديث بدلا من أن يتقدم بتقديم الصناعة يغوص وينخفض إلى مستوى أقل مما كان عليه ، فيصبح أشد فقراً وبؤساً وعندئذ يزداد البؤس فى المجتمع بمعدل أسرع من زيادة السكان والثروة^(١) .

أضف إلى ذلك أن تحركات الدورة التجارية تخلق جيشاً مؤقتاً من العمال الإحتياطيين . فى خلال فترات الرخاء النسبى تستطيع الصناعة امتصاص هذا الفائض وعند ذلك تستقر الأجور ويمتنع هبوطها ، بينما يحدث العكس إبان الأزمات حيث تؤدي المنافسة بين العمال المتعطلين للحصول على عمل إلى الضغط على مستويات الأجور والعمل على انخفاضها .

هذا ولم يقتصر ماركس على هذه الأسباب فى تكوين الجيش الإحتياطى من العمال بل أضاف إليها قوى أخرى تؤدي إلى ذلك ، وهى الاتجاه المتزايد من جانب الصناعة نحو التركيز فى أيدى وحدات كبيرة الحجم قليلة العدد . إن التوسع الإنتاجى فى وحدة من وحدات الصناعة زاد من استخدام الآلات بدلا من العمال اليدويين وبالتالي أدى إلى استغناء عن عدد كبير من العمال^(٢) .

٢ — انخفاض معدلات الأرباح : وثمة ظاهرة أساسية فى تحليل ماركس للرأسمالية مؤداها أنه على الرغم من وجود فائض القيمة كمبدأ أساسى فى النظام ، وعلى الرغم من تزايد هذا الفائض بتزايد المنتج السكلى للصناعة ، وعلى الرغم من تزايد شقاء وبؤس العمال بازدياد الجيش الإحتياطى منهم إلا أن معدل الأرباح فى جميع هذه الحالات يميل إلى الانخفاض كلما زادت الإنتاجية الرأسمالية وزاد تجمع رأس المال .

(1) K. Marx & F. Engels, «The Communist Manifesto» 1953. p. 22.

(1) Ibid., p. 689.

والجدل الذى يشيره ماركس ليثبت صحة هذا رأى مختصر واضح .
فكلما تجمع رأس المال فإن نسبة رأس المال الثابت بما فى ذلك العدد والآلات -
إلى المجموع الكلى من مجموع رأس المال ستكون كبيرة . وعند ذلك فإن
ما يخص لدفع الأجور — أو ما يسمى برأس المال المتغير — سيقبل .
وإذا كان هذا الجزء الأخير هو الذى يخلق فائض القيمة لأن العمال هم الذين
يخلقون القيمة ، وطالما قل الجزء المخصص من رأس المال لخلق فائض القيمة
فإن ما يتبقى بعد ذلك سيميل إلى التناقص . وعند ذلك فإن السلوك العملى
من جانب أصحاب رؤوس الأموال لمقاومة هذا الاتجاه هو زيادة درجة
استغلالهم للعمال الذين يعملون تحت إمرتهم حتى لا تنقص قيمة الأرباح
التي ستؤول إليهم . وفى هذا ما يشير إلى أن العمال إذا استطاعوا مقاومة
الرغبة الكامنة فى نفوس أصحاب الأعمال لزيادة استغلالهم عند ما تبدأ
الأرباح الرأسمالية فى الانخفاض فإن معدلات الأرباح ستتناقص بالفعل .
أما إذا فشلوا فى الصمود أمام أصحاب الأعمال فإن معدلات الأرباح التي
ستؤول إلى العاقبة الثانية ستزيد أو على الأقل ستحتفظ بمستواها الثابت .

وقد اعتبر ماركس نظرية انخفاض معدلات الأرباح فى ظل الرأسمالية
النامية المتقدمة من متناقضات النظام الرأسمالى نفسه . ومن ثمّ فهي تؤدي
مع غيرها من المتناقضات إلى تقويض أركان النظام الرأسمالى وإلى
إزالته نهائياً .

٣ — الدورات التجارية : ولا يقتصر ماركس على هذا التحليل لإثبات
ما فى النظام الرأسمالى من متناقضات تؤدي به إلى الزوال ، وإنما يعتمد
كذلك على مبدأ الدورات الاقتصادية ويعتبرها مشكلة أصلية موروثة فى النظام
الرأسمالى ، تؤدي — مع غيرها من المساوىء ما فى النظام — إلى إثبات من
متناقضات هدامة .

إن الأزمة ظاهرة لا غنى عنها فى النظام الرأسمالى ، فهي كامنة وموروثة
فى هذا النظام منذ زمن بعيد . ويعلل كل من ماركس وإنجلز أسباب الأزمة

« بأن التنظيم الإجتماعى للإنتاج داخل المصنع قد وصل إلى مرحلة أصبح عندها لا يتلاءم مع فوضى الإنتاج فى المجتمع القائم والذى يسير جنباً إلى جنب معه »^(١). والمنتج الرأسمالى فى وضع تنافسى دائماً. ولذلك فهو مضطر أن يبحث عن أفضل وأنجح وسائل الإنتاجية كما هو مضطر للبحث عن أفضل العدد والآلات لزيادة إنتاجه الصناعى. وحيث أنه الوحيد الذى تقع على عاتقه مهمة إصدار القرارات فى وحدته الإنتاجية فإنه يستطيع أن يضيف عدداً وآلات جديدة وأن يغير من العمال هنا وهناك وأن ينسق العملية بأكملها داخل وحدته إلى أن تخرج منتجاته إلى السوق. وينطبق هذا على المنتجين الرأسماليين الآخرين. وقد يخيل للبرءلأول وهلة أن هذا السلوك سلوك عادى وخاصة بالنسبة للمنتج الفردى، إلا أن ماركس حينما ينظر إلى مجموعة المنتجين الرأسماليين يخدم يتصرفون جميعاً نفس هذا التصرف، ولذلك يصنف هذا الموقف بالفوضى Anarchy. فكل فرد يحاول أن يصعد على أكتاف الآخرين وكل منتج له الحرية الاقتصادية التامة أن يفعل ما يشاء، والجميع يتصرفون دون خطة موضوعة تنسق الإنتاج الكلى مع القوة الشرائية السوقية فى المجتمع.

إن الأزمة الاقتصادية لا بد واقعة لا محالة. فالإنتاج غير مخطط، ودخول العمال والطبقات الأخرى الفقيرة محدود بحد الكفاف، والقيمة الفائضة تتركز فى أيدي الرأسماليين، ولا توجد قوى اقتصادية ظاهرة كانت أم ضمنية تعمل على زيادة القوة الشرائية للعمال بينما الناتج الصناعى يتوسع. وعند ذلك سيجد المنتجون الرأسماليون أنفسهم وجهاً لوجه أمام فائض من السلع المنتجة لا يجدون له سرقاً، فتبدأ ظاهرة فائض الإنتاج، ويضطر المنتجون إلى الإقلال من إنتاجهم ويضطرون كذلك إلى الاستغناء عن عدد من العمال الذين يدخلون عندئذ إلى الجيش الاحتياطى للعمل — على حد تعبير ماركس — وتوضح فى جلاء معالم الأزمة الاقتصادية^(٢).

(1) Handbook of Marxism, p. 290.

(1) Ibid., pp. 289—291.

ولقد أوضح ماركس أن السبب الرئيسى لحدوث الأزمات فى ظل الرأسمالية هو الإفراط فى الإنتاج ، بمعنى أن هناك سعواً كثيرة قد أنتجت أكثر مما هو لازم للاستهلاك فى حدود دخول الطبقة العاملة .

وهو يفسر ذلك قائلاً : إن الأسباب الحقيقية للأزمات لا ترجع إلى إنتاج فائض من السلع الأساسية اللازمة لحياة السكان ، ولكن لأن هناك سعواً كثيرة قد أنتجت لتحقيق فائض القيمة للطبقة الرأسمالية المستغلة^(١) . ومعنى هذا أن ماركس يشترط فى حدوث الأزمات أن تنتج سلعاً كثيرة لا يستطيع المستهلك العادى شراؤها ويكون الغرض الأساسى من إنتاجها هو زيادة غنى الطبقة الرأسمالية المنتجة . وهو هنا فى هذا التحليل لم يخرج من الخط العريض الذى رسمه لنفسه وهو إلصاق كل أنواع التهم الاقتصادية إلى الطبقة الرأسمالية ، وتفسير كل ما هو سىء فى النظام الرأسمالى على أنه نتيجة لسلوك الطبقة الرأسمالية التى تستغل جماهير الشعب التى تقع تحت سلطاتها . فكأن نظرية الدورة التجارية — فى الفكر الماركسى — فرع من نظرية الحركة والركود فى الاقتصاد الرأسمالى شأنها فى ذلك شأن نظرية الاستغلال التى تنفرع من نظرية العمل .

٤ — تركيز رأس المال : لقد ذكرنا عند مناقشة آراء ماركس فى الاستغلال إلى أن سيادة ظروف المنافسة الكاملة فى الاقتصاد القومى ستدفع الرأسمالين الذين يحصلون على الأرباح الاستغلاية إلى التوسع فى الإنتاج أو على الأقل إلى محاولة هذا التوسع لما فى ذلك من ضمان حصولهم على المزيد من الأرباح . ولكى يقوم الرأسماليون بهذا التوسع لامناص من أن يلجأوا إلى تراكم رأس المال . وسيدعوا هذا الإجراء الاقتصادى إلى الانتقاص من فائض القيمة عن طريق الزيادة فى معدلات الأجور ، إن

(1) •The Communist Manifesto• Handbook of Marxism.
p. 29—30.

لم يكن عن طريق النقص في أسعار المنتجات ، وهي حالة طريفة تعبر عن أوجه التناقض المأصلة في النظام الرأسمالي والكامنة في نفسية ماركس .
• ويمثل النمو الاقتصادي في المجتمع الرأسمالي حركة مستمرة عنيمة في كل الاتجاهات ، وستسير المنافسة في غمره هذه الاتجاهات العشوائية على نهج يختلف عن النهج الذي تسير عليه في حالة السكون مهما بلغت المنافسة درجات الكمال .

وهنا تظهر احتمالات تحقيق الربح بإنتاج السلع الجديدة أو إزاج القديم منها بتكاليف أقل ، الأمر الذي يحفز على الاستثمارات الجديدة . ومن ثم تتنافس المنتجات الجديدة والوسائل الجديدة في الإنتاج مع المنتجات القديمة بشكل يؤدي إلى القضاء على المنتجات والوسائل القديمة أولاً ثم تشدد حدة المنافسة بعد ذلك وتكون النتيجة الإقلال من أسعار المنتجات المباعة .

ولكي تتفادى المنشأة بيع المنتجات المماثلة بأسعار أكثر انخفاضاً تضطر أن تسير على نهج المنشآت الأخرى التي ابتكرت المنتجات أو وسائل الإنتاج الجديدة، أو التي عمدت إلى تخفيض أسعار هذه المنتجات . كما تضطر كذلك إلى استثمار أموالها في هذا الوضع . ولكي تستطيع المنشأة الإقدام على مثل هذا الاستثمار تعيد ثأية إلى رأسمالها جزءاً من أرباحها، أو بمعنى أصح تلجأ إلى تجميع رأس المال . ومن ثم يسعى كل فرد إلى تجميع رأسماله ويدخل مع غيره من الرأسماليين في منافسة حياة أو موت .

ولقد ازدادت حدة المنافسة — بل الحرب — بين الرأسماليين بزيادة التسهيلات الائتمانية التي يوفرها الجهاز الرأسمالي الضخم ، والتي غالباً ما تمنح إلى كبار الرأسماليين ذوي السمعة التجارية أو ممن يمتلكون عقارات عينية .^(١) وعند ذلك يصبح الرأسمالي الصغير في موقف لا يحسد عليه أمام الرأسمالي الكبير المتضخم . أنه لا يستطيع أن يفعل شيئاً أمام القوى الاقتصادية

(1) Ibid., p. 638.

الجسارة التي وفرها النظام الرأسمالى نفسه وأمام قوة المنافسة القاتلة التي استخدمها الرأسمالى الكبير . ومن ثمَّ يظهر نوع جديد من استغلال ، استغلال الرأسمالى الكبير للصغير . الأمر الذى أدى إلى فناء الصغير فى الكبير ، وعند ذلك يتركز رأس المال فى يد قلة من الرأسماليين المحركين .

وطالما تركز رأس المال فى يد قلة من المحركين فإن هؤلاء القلة سيحاولون دائماً الاحتفاظ بهذا المركز الاحتكارى المرموق ، وستدفعهم هذه الرغبة الجارفة إلى استخدام وسائل الإنتاج الكبير المتضمنة استخدام المزيد من العدد والآلات المستحدثة وبالتالي إلى الإقلال من استخدام العامل اليدوى فى الإنتاج الأمر الذى يؤدى إلى خلق قوى جديدة تؤدى إلى إنقاص الأرباح . وتصور النظرية الماركسية المرفقة كما يلي : ظهور جيش العمال المتعطلين يتبعه إنخفاض فى أسعار السلع وإنخفاض فى معدلات الأرباح وزيادة حدة المنافسة بين الرأسماليين وتقدم الفن التكنولوجى وإحلال رأس المال محل العمال ثم زيادة التركيز الرأسمالى وظهور العمال البطالين مرة أخرى^(١) .

وفى هذه الدورة الخبيثة يسير النظام الرأسمالى نحو نهايته المحتومة .

(٦)

وقد أوضح ماركس وأتباعه من المشايخين للمدرسة الماركسية أن المنافسة القاتلة بين الرأسماليين سوف تتجمع وتتركز ثم تؤدى فى النهاية إلى الاحتكار الرأسمالى فى يد قلة من الأفراد المتصيرين فى معركة المنافسة . وعندئذ يصبح الإحتكار هو السابغ المميز للإنتاج بأكمله^(٢) . ولن يقتصر الأمر على مجرد تحقيق الاحتكار واستغلال القلة للكثرة بل ستعتمد هذه القلة إلى ربط جميع السكان فى المجتمع بشبكة السوق العالمية، وعندئذ سيبدأ النظام

(1) Ibid., III. p. 299.

(2) K. Marx. «Capital» p. 837.

الرأسمالي يتخذ طابعاً دولياً^(١) .

وماركس حين يدلي بهذه النظرية يعتمد إلى نزعتة التاريخية المعهودة ليفسر بها رأيه ، فيقرر بأن التوسع الإستعماري المبكر قد لعب دوراً رئيسياً في قيام الرأسمالية ، إن اكتشاف الذهب والفضة في أمريكا واستعباد السكان الأصليين واسترقاقهم في العمل في المناجم وسلب ثروات جزر الهند الشرقية وتحويل أفريقيا إلى ميدان لصيد الرقيق ثم الإتجار فيه هي الوسائل البدائية القديمة لتكوين الرأسمالية^(٢) . كما أن التوسع في الأسواق الدولية الذي صاحب الاستعمار قد خلق طلباً على السلع لم يكن من السهل إشباعه في حدود مجتمع الإقطاع القديم .

تزداد أهمية التجارة الخارجية كلما تحركت الرأسمالية نحو مرحلة الاحتكار ، ويتم ذلك عندما يشتد تركيز رأس المال وتبدأ المنافسة الحرة تضع شيئاً فشيئاً حتى تفقد سلطانها وتفوذها نهائياً وتصبح في خبر كان . وعند هذه المرحلة الأخيرة يظهر الاستعمار الاحتكاري كمرحلة أخيرة من مراحل الرأسمالية . وقد عبر لينين عن ذلك بقوله : إن الاستعمار هو المرحلة الأخيرة للرأسمالية المحتكرة التي تسيطر عليها الاحتكارات ورؤوس الأموال الضخمة وعندها ينقسم العالم إلى احتكارات دولية تسيطر على مناطق العالم المختلفة وتقسمها فيما بينها^(٣) .

إن الرأسمالية — كما عبر عنها لينين — عندما تخرج عن الحدود السياسية للدولة تصبح رأسمالية استعمارية ، ولا بد في هذه الحالة من حدوث الخطوات التالية (١) يصبح تصدير رأس المال مسألة أساسية تفوق في أهميتها تصدير السلع (٢) تتكون الاحتكارات والاتحادات الدولية الضخمة وتقسم العالم

(1) Ibid., p. 836.

(2) Marx «Capital» p. 823.

(3) V. Lenin. «Imperialism the Highest Stage of Capitalism» Handbook of Marxism p. 694.

الى مناطق نفوذ (٣) ويتم تقسيم العالم بين الدول الاستعمارية الكبرى ويصبح حقيقة واقعة ^(١) .

تؤكد المدرسة الماركسية أن خروج رأس المال في شكل استثمار اقتصادي الى الدول المتخلفة يتضمن قوى راكدة مدمرة تصيب اقتصادياتها الدول الرأسمالية فتلجأ هذه الأخيرة الى القطاع الخارجي من اقتصادياتها لتخفف من حدة هذا الضغط أو لتطرد عن اقتصادياتها القومية خطر التدمير النهائي. وعند ذلك يصبح تصدير رأس المال الى المناطق المتخلفة ذات معدلات الربح المرتفعة حقيقة واقعة تلجأ اليها الدول الرأسمالية لتأخير حدوث حالة الركود الإقتصادي المتناظر . كما تلجأ الدول الرأسمالية الى زيادة تصديرها للسلع التامة الصنع في محاولة يائسة منها لتخفيف ظاهرة الإفراط الإنتاجي في الداخل .

ان الدول الرأسمالية المستعمرة — بناءً على الفكر الماركسي — عندما تصل الى هذه المرحلة الحرجة لا بد لها من أن تزيد قبضتها الاستعمارية على الدول الفقيرة حتى تضمن تصدير رأس مالها بسهولة ، وعندئذ وجب على جهازها السياسي والإداري مقاومة أية معارضة تقوم في الدول الفقيرة ازاء سياستها الاستعمارية . وإذا نجحت الدول الرأسمالية في كبح جماح الحركات الوطنية في المستعمرات كان لها أن تنجح كذلك في ابعاد أي نفوذ لأية دولة استعمارية أخرى منافسة عن هذه المنطقة بالذات . وبالتالي وجب تدخل الحكومة لمنع أية منافسة تقوم بها دولة استعمارية في نفس الظروف ولتعمق من جذور استغلالها للمستعمرات .

وفي جميع هذه الظروف يقع الغرم كله على الدول المستعمرة الفقيرة. اذ يقضى على العادات والتقاليد ويتم القضاء على الصناعات اليدوية الصغيرة التي كانت الطابع المميز لهذه المناطق والمورد الداخلي الرئيسي لنسبة كبيرة من السكان. ولا يقتصر الفكر الماركسي على ذلك، فمن غير المنتظر أن يتطور رأس المال

(1) Ibid., p. 690.

الإحتكاري الدولي ومعه المؤسسات الإحتكارية الكبرى في الدول الرأسمالية الكبرى بنفس المعدل في جميع أنحاء العالم . بمعنى أن بعض المؤسسات الإحتكارية قد تتقدم على حساب الأخرى . ويرزى سير هذا التطور غير المنتظم في شكل صراع إقتصادي قاسى بين الإحتكارات الدولية الكبيرة وبين الدول الرأسمالية الاستعمارية . ويلقى في ميدان هذا الصراع بوسائل تتزايد في القوة والضراوة بحيث تكون نتائجها الحتمية هي الصراع تلو الصراع والحرب والتدمير الذى يثبت استحالة قيام تنظيم عالمى على أساس رأسمالية الإحتكارات . وعند ذلك ، يكتب الاستعمار أن يقضى تماماً على النظام الرأسمالى (١) . إن تقدم الدول المتخلفة اقتصادياً سوف يودى إلى تضائل مقدار ما يصدر إليها من رؤوس الأموال من جانب الدول الرأسمالية الغنية ، ومن ثمَّ توجد فترة تقابل فيها كل من الدولة الحاكمة والدولة المستعمرة بعض المنتجات الصناعية في مقابل المواد الخام وستهبط الصادرات من السلع المصنوعة في النهاية بينما تظهر المنافسة والاحتكاك بين كل دولة رأسمالية قديمة مصدرة للسلع التامة الصنع والمستعمرات التابعة لها . وسينتج عن ذلك حرب من أجل التحرر والاستقلال .

ولكن مهما يكن من أمر فسوف تحصل المستعمرات على استقلالها في النهاية وستغلق أبوابها أمام رؤوس الأموال الاستعمارية التى تصبح عاجزة عن الهروب من الأرباح المتناقصة في وطنها الأصلي . والنقص في منافذ الاستثمار والطاقة الإنتاجية الفائضة والتأزم البالغ في الأمور . وفي النهاية يتكرر إشهار الإفلاس القومي وتقع الكوارث الأخرى بانتظام بل قد يكون نشوب حرب عالمية نتيجة للفشل الذريع واليأس الذى يصيب نفوس طبقات المجتمع الرأسمالى مسألة لا ريب فيها .

هذه هي الصورة التى رسمتها المدرسة الماركسية للاستعمار أعلا مراحل الرأسمالية .

(1) K. Marx, «India.» Handbook of Marxism, p. 719—720.

(م ٩ — نظريات النمو)

الفصل الثامن

كينز

لاشك أن ماينارد كينز (١٨٨٣ - ١٩٤٦) أحدث انقلاباً بالغ الأثر في دراسة جوانب هامة من النظرية الاقتصادية كالدورات وتقلبات العمل والبطالة وعلاقة ذلك بالاستهلاك والاستثمار . وهي الجوانب التي ضمنها كتابه « التقييم » النظرية العامة في التوظيف والفائدة والنقود . إلا أن كينز على الرغم من تعدد الموضوعات التي بحثها واسهم فيها بقدر وافر من الجدة والتعمق قد قصر بحثه على التحليل في القصير الأمد .

وربما كان السبب في ذلك أن كينز عاش أزمة سنة ١٩٣٠ وقاسى مرارتها وشهد بعينه كيف أخرجت أجهزة التنظيم الاقتصادي للدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة الملايين من عمالها إلى آتون البطالة . فعكف على دراسة أسباب ذلك وحاول في كتابه أن يبين أوجه علاج هذه المشكلة الخطيرة . ومن ثم تركزت أعماله الخالدة في العلاج السريع للأزمة ولإعادة هؤلاء العاطلين الذين لفظهم النظام الرأسمالي مرة أخرى إلى أعمالهم . فالنظرية الكينزية دراسة علمية متعمقة في كيفية اصلاح الجهاز الرأسمالي الضخم وخاصة في الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة حتى يستطيع استيعاب ما سبق ان طرد من العمال . ومن هنا فإن نظرية كينز هي بالقطع نظرية تهتم بالعلاج السريع المركز على المدة القصيرة أولاً وهي ثانياً نظرية تهتم أكثر ما تهتم بالدول الصناعية المتقدمة داخل التنظيم الرأسمالي .

ولذا كان هذا هو رأينا في نظرية كينز وأهدافها وأبعادها فلماذا أفردنا إذن فصلاً قائماً بذاته لكينز وأرائه في النمو الاقتصادي طالما أننا لا نعتقد بأن كينز قد ساهم برأى واضح ازاء التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة ؟

(١)

لنبدأ بأدى ذى بدء بأخذ مقتطفات من آراء الكتّاب الذين ادلوا برأيهم
إزاء هذه النقطة الأخيرة لنرى ما إذا كانت آراء ذلك الاقتصادى اللامع
تنطبق بالفعل على الدول النامية ثم مدى هذا الانطباق .

يقول البرونسور Kenneth Kurihara ما يلي « إن الذين لا يذكرون
ما ينارد كينز إلا بعبارته المشهورة — فى المدة الطويلة نكون جميعاً فى عداد
الموتى — قد تملكهم الدهشة حين يكشفون أن أعظم ما ساهمت به نظرية
كينز فى ميدان التحليل الاقتصادى كان فى المدة القصيرة . وإن هذه المدة لم تكن
من القصر بحيث تحول دون اتخاذ جناحين يطير بهما إلى المدة الطويلة . وهو
ما يعلمه جيداً الواقفون على أعماله المتنوعة . وبالإضافة إلى ذلك سوف
نجد أن النظريات كينز علاقة وثيقة بالدول النامية أكثر مما هو مفروض
. بوجه عام وخاصة تلك الدول التى تميل فى تنميتها الاقتصادية إلى التجه
للمديموقراطية الرأسمالية لا النظام الديكتاتورى » (١) .

وواضح من هذه العبارة أن Kurihara يعتقد بإمكان تطبيق نظرية
كينز على المدة الطويلة التى يتطلىها مفهومنا للنمو الإقتصادى ، كما سبق
أن أوضحنا فى الفصل الأول من هذا المؤلف . كما يتضح كذلك علاقة
هذه النظرية بالدول النامية .

ويتفق المرحوم الدكتور جمال سعيد مع رأى القائل بأن النظرية
الكينزية تصلح الصلاح كله لكافة مستويات التوظيف ، بل إن هذه النظرية
يمكن الاستفادة منها فى الاقتصاد الاشتراكى على أساس أنها تبشر كذلك
بالاشتراكية ! (٢) . يقول الدكتور سعيد « عمل اللورد كينز على إيجاد نظرية

(1) K. Kurihara «The Keynesian Theory of Economic Development» p. 18.

(١) راجع صفحة ٥١٠ من كتاب الدكتور سعيد «النظرية العامة لكينز بين الرأسمالية
والاشتراكية» طبعة سنة ١٩٦٢ .

عامة تصلح لكافة مستويات التوظيف وتستطيع أن تفسر تقلبات النشاط الاقتصادي من التوظيف الكامل إلى حالة البطالة . فهو يعنى بجميع حالات التوازن في ظل مستويات هي دون مستوى التوظيف الكامل . وهو في هذا يهتم بإبراز أن نظريته ليست نظرية توازن في حالة السكون وإنما نظرية توازن إنتقالى .

كما يوضح أن نظريته تصلح لتفسير حالات الرواج والكساد على حد سواء وتصلح للتطبيق في حالات التضخم والانكماش ، وهي تعالج التغيرات في التوظيف والانتاج في الحياة الاقتصادية في مجموعها وليس التوازن الخاص بسلعة أو منشأة أو صناعة أن كينز يعالج الظواهر في مجموعها كالتوظيف الكامل والدخل القومى والانتاج القومى والعرض الكلى والطلب الكلى والاستهلاك الجماعى واستثمار المجتمع ومدخرات المجتمع . الخ (١) ، ويخيل إلينا ان ما من كاتب أو مؤلف اقتصادى يتحمس لكينز ونظريته مثل تحمس الدكتور سعيد (٢) ، فقد جعل من نظرية كينز العلاج والبلسم الشافى لجميع الأمراض والعلل الاقتصادية . كما يعتقد بأن النظرية ذات أثر فعال حتى على نقادها لدرجة أنها حلت هؤلاء النقاد إلى تغيير موقفهم إزاءها — انظر إليه وهو يقول : لقد تأثر بهذا التحليل (يقصد تحليل كينز) الكثير من الاقتصاديين . بل أن نقاد كينز أنفسهم تركوا موقفهم القديم ليلتحقوا بالمعسكر الكينزى (٣) ،

ومع ذلك فهناك آراء أخرى عديدة لا ترى في نظرية كينز هذه الحالة العظمى التى يضيفها عليها محبوه وتلاميذه . فهى نظرية تصلح للمجتمعات الصناعية المتقدمة وفي أوقات الكساد ليس إلا . ومن هنا فلا ينبغي

(١) صفحة ٤٨٥ من المرجع السابق .

(٢) والدلالة على هذا يكفى أن أورد هذه العبارة التى جاءت في صفحة ٤٨٤ من كتاب الدكتور سعيد . إن من يدرس النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود لا بد وأن يهره براعة المؤلف وذكائه الخارق وعمق التفكير وأهمية أدوات التحليل التى استخدمها .

(٣) صفحة ٤٨٧ من المرجع السابق .

تُدراجها ضمن نظريات النمو . انظر الى البروفسور Meir وزميله البروفسور Baldwin حينما يقولان : على الرغم من أن العالم الاقتصادي كينز قد أحدث انقلابا في نظرية تقلبات العمل الاقتصادية إلا أنه قصر بحثه على الأمد القصير . ثم يقولان في نفس الصفحة : لقد حدد كينز الاطار الذي تنطبق فيه تحليلاته وهو الاطار الساكن ، كما أنه لم يركز اهتمامه بمشاكل الأمد الطويل التي أثارت اهتمام الاقتصاديون الكلاسيكيون واهتمام عاركس وشومبيتر .^(١)

وعلى هذا الخط وفي نفس هذا الاتجاه الفكري يؤكد البروفسور V. R. Rao فقدان الصلة بين كينز والدول النامية ، وبالتالي عدم انطباق التحليلات التي أدلى بها على هذه الدول . ويعني آخر عدم ملائمة نظريته لأحداث النمو الاقتصادي في الدول التي تخلفت عن ركب التقدم . وفي هذا المعنى يقول دكتور راو مايلي : « لقد ركز كينز جل اهتمامه على مشاكل التوظيف في المجتمعات الغنية فضلا عن أن نظريته بأكملها تتصل بكيفية ضمان التوظيف الكامل في حالة الدول الغنية »^(٢) ،

ولا يكتفى الدكتور راو بهذه العبارة وإنما يؤكد في نفس الصفحة أن آراء كينز لا تتصل بالدول النامية . انظر اليه وهو يقول : من المؤسف أن كينز لم يكون نظرية للمشكلة الاقتصادية في الدول النامية كما أنه لم يناقش علاقة هذه الدول بالأهداف والسياسة التي اقترحها للدول المتقدمة — أي الدول الصناعية . وكنديجة لهذا وجدت تطبيقات غير ذكية — لا من جانب كينز نفسه — وإنما من مفسريه ازاء مشاكل الدول النامية^(٣) .

(1) Meir and Baldwin •Economic Development• p. 100.

(2) Rao, V. R. •Investment, income and the multiplier in an underdeveloped economy. • Article p. 206 in •The Economics of Underdevelopment• Edited Agarwala.

(3) Ibid., p. 207.

وهكذا أصبح لدينا مقتطفات لكتاب أربعة يعالجون الموضوع ذاته بزوايا مختلفة ويصلون الى نتائج متباينة . إذ يعتقد اثنان منهما وهما البروفسور Kurihara والمرحوم الأستاذ الدكتور جمال سعيد بأن اراء كينز تصلح ليكل من الأمد القصير والطويل معاً وتنطبق على الدول النامية وبالتالي فهي نظرية يمكن أن تأخذ مكائتها بين نظريات النمو الاقتصادي . وعلى خلاف هذا الرأي نجد كل من Bawrin , Meir ثم Rao يعارضون بشدة جواز تطبيق نظرية كينز على اقتصاديات الدول النامية على أساس أن النظرية إنما رسمت لتوافق اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة ولمعالجة البطالة التي نشأت فيها .

ونتيجة لهذا التعارض وجب علينا الآن معالجة أراء كينز — في شيء من الإيجاز — لينبين موقفنا الشخصي في ظل هذا التباين الفكري ولنستطيع أن نقنع القارئ بوجهة نظرنا أزاء مشكلة لا تستأهل ما أثارته من ضجة علمية في السنوات الأخيرة .

(٢)

لقد بنى كينز نظريته على كيفية زيادة حجم التوظيف في المجتمعات الصناعية المتقدمة حتى يتم امتصاص العمال العاطلين بسرعة تفادياً لعواقب البطالة والأزمات . وفي سبيل هذا الهدف ربط حجم التوظيف بالطلب الفعّال Effective demand في المجتمع^(١) . وهو الطلب الذي يحقق مستوى التوازن في المدة القصيرة . ويمثل كمية من النقود تنفق على منتجات الصناعة ويحصل عليها جميع أفراد المجتمع بعد ذلك في شكل عوائد عوامل

(١) أطلق كينز لفظ الطلب الفعّال لأنه يمثل الطلب الكلي الذي يصبح فعّالاً لأنه يعادل ثمن العرض الكلي . وهو يمثل مستوى التوازن للمدة القصيرة للطلب الكلي والعرض الكلي والذي يتحدد عنده مستوى التوظيف .

الإنتاج كالأجور والفائدة والأرباح والربح . ومن ثم فإن الطلب الفعّال يعادل كمية النقود التي يحصل عليها جميع أفراد المجتمع — أى الدخل القومى ذلك أن ثمن الناتج القومى الكلى هو نفس المتحصلات النقدية عن بيع الاستثمار . وطالما أن الإنتاج يتكون إما من سلع استهلاكية أو سلع إنتاجية فإن الطلب الفعّال إنما يعادل الإنفاق القومى الكلى على سلع الاستهلاك والإنفاق الكلى على سلع الاستثمار . ويمكن التعبير عن ذلك فى شكل معادلات كما يلي :

$$\begin{aligned} \text{الطلب الفعلى} &= \text{الدخل القومى} \\ &= \text{قيمة الإنفاق القومى} \\ &= \text{الإنفاق الخاص على سلع الاستهلاك} + \text{الإنفاق} \\ &\quad \text{الخاص على سلع الاستثمار} + \text{الإنفاق الحكومى} \\ &\quad \text{على كل من ك و ت .} \end{aligned}$$

وعلى هذا فإن حجم التوظيف الذى يتوقف على الطلب الفعّال إنما يتوقف بدوره على كمية الإنفاق على الاستهلاك وعلى كمية الإنفاق على الاستثمار . ومن ثم فإذا أردنا تحقيق مستوى عال من التوظيف (أى الإنقاص من حجم البطالة) وجب تحقيق مستوى عال من الإنفاق على الاستهلاك أو الإنفاق على الاستثمار أو كليهما معاً . ولما كان الإنفاق على الاستهلاك يكاد يكون ثابتاً ولا سيما فى الفترة القصيرة فإن الأهمية القصوى لإحداث زيادة فى حجم التوظيف تتركز فى زيادة المنفق على الاستثمار .

والموضوع الأساسى فى نظرية كينز إذن هو ربطه الحجم الكلى للتوظيف بالطلب الكلى على كل من سلع الاستهلاك والاستثمار . ومعنى ذلك أن البطالة — أى النقص فى الحجم الكلى للتوظيف — ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنقص الذى يطرأ على الطلب الكلى . وطالما أن الطلب الكلى يتعادل مع حجم التوظيف ومع الدخل القومى كان معنى ذلك أن الزيادة التى تطرأ على

حجم التوظيف تؤدي إلى زيادة في الدخل القومي . ولكن إذا زاد دخل المجتمع زاد الاتفاق الكلي على الاستهلاك ولكن بدرجة أقل من الدخل . ومن ثمّ فلن يكون الطلب الفعال كبيراً وكافياً لسيادة مستوى عالي من التوظيف لا بد من زيادة حقيقية في الاستثمار معادله للفرق بين الدخل والاتفاق من هذا الدخل . وبعبارة أخرى فالتوظيف والحالة هذه لا يمكن أن يزيد إلا إذا زاد الاستثمار .

هذا هو الاطار النظري العام لنظرية كينز . إلا أننا قد نكون مقصرين في حق الموضوع نفسه إذا تركناه عند هذا الحد . فقد اعتمد كينز في تحليله لفكرته على أدوات هامة هي :

١ — الميل للاستهلاك *Propensity to Consume* .

٢ — الكفاية الحدية لرأس المال .

٣ — سعر الفائدة . وهي كلها مفاهيم كينزية جديدة أوضحت الجوانب الخفية من النظرية . وسنحاول فيما يلي أن نلقى الضوء على مبدأ الميل للاستهلاك دون غيره لما له من أهمية إزاء موضوع النمو الاقتصادي .

افترض كينز وجود علاقة ثابتة بين الاتفاق على الاستهلاك وبين دخل الفرد . وهو أمر طبيعي للغاية . فكما في نظرية الأسعار تعتمد الكمية المطلوبة من السلعة على ثمن هذه السلعة حيث تزيد الكمية إذا نقص السعر وتقل إذا زاد فكذلك هناك علاقة بين استهلاك الفرد وبين حجم الدخل الذي يستطيع التصرف فيه . ومن ثمّ فالميل للاستهلاك عبارة عن نسبة الجزء المنفق على الاستهلاك إلى الدخل النقدي . فإذا فرضنا أن س من الناس دخله السنوي ٥٠٠ جنيه وأنه ينفق من هذا الدخل ٤٠٠ جنيه ويدخر ١٠٠ جنيه فإن الميل للاستهلاك بالنسبة لهذا الشخص $\frac{400}{500} = 0.8$ ويكون الميل للاختار $\frac{100}{500} = 0.2$.

وبالمثل لو فرضنا أن مجتمعاً ما دخله ٥٠٠ مليون جنيه سنوياً ينفق منها

على الاستهلاك ٤٠٠ مليون لكان معنى ذلك أن الميل للاستهلاك لهذا المجتمع = ٨ ر. والميل للادحار هو ٢ ر. ومعنى هذا — بصورة أخرى — أن أفراد ذلك المجتمع يستهلكون في مجموعهم أربعة أخماس هذا الدخل ويدخرون الخمس الباقية .

ولا بد أن يختلف الميل للاستهلاك من فرد لآخر طالما اختلف الناس في الميول والرغبات وفي نظرتهم إلى الحياة نفسها ومن هنا قسم الاقتصاديون العوامل التي تؤثر في الميل للاستهلاك إلى عوامل موضوعية وأخرى شخصية وتتفاعل كلها في بوتقة نفسية واجتماعية واحدة لتأتى لنا بالآثر المطلوب^(١) . أما العوامل الموضوعية فهي التغيرات التي تطرأ على مستوى الأجور الحقيقية وعلى الأسعار والتغيرات في أذواق المستهلكين وتلك التي تطرأ على السياسة المالية العامة للدولة . أما العوامل الشخصية فهي العوامل المتصلة بالشخص نفسه كالرغبة في تحسين تعليم الأبناء والرغبة في تحسين مستوى المعيشة وضمان الاستقلال والتمتع بالنفوذ والسلطان الذي يحققه المال والثروة وهكذا .

ولا شك أن الزيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة في الانفاق الكلى على الاستهلاك أيضاً ولكن ليس بنفس كمية زيادة الدخل . فلو فرضنا أن الزيادة التي طرأت على دخل س من الناس هي ١٠٠ جنيه فإن انفاقه على الاستهلاك سوف يزيد ولكن بوحدة أقل من ١٠٠ ولتكن ٩٠ مثلاً أو حتى ٩٩^(٢) .

(١) راجع جمال سميد « النظرية العامة لكمية » ص ١٣٥ وما بعدها .

(٢) يمكن التعبير رياضياً عن ذلك إذا رمزنا للدخل بالحرف y ومقدار ما ينفق على

الاستهلاك بالحرف x فإن متوسط الميل للاستهلاك يصبح $\frac{x}{y}$. فلو كانت الزيادة في الدخل

في هذه الحالة هي ١٠٠ جنيه والزيادة الناتجة في الإنفاق على الاستهلاك من هذا الدخل الإضافي

هي ٩٠ جنيه فإن الميل الحدي للاستهلاك $= \frac{90}{100} = \frac{9}{10}$ ولو كانت Δy تمثل تغييراً

طبيعياً في الداخل ، Δx تمثل التغيير الطفيف الذي طرأ على الإنفاق على الاستهلاك فنتيجة =

ومن المسائل المرتبطة بنظرية كينز كذلك مبدأ المكرر Multiplier الذى طالما ذكره الاقتصاديون وطبقوا أثره على الدول النامية . ومؤدى فكرة المكرر أن اتفاق شخص ما هو فى واقع الأمر لإدخال لآخر . فلا دخل ينشأ دون أن يكون أساسه شكلا ما من أشكال الاتفاق . ومن هنا فإن الزيادة الكلية فى الاتفاق سوف تؤدي إلى زيادة — بل إلى خلق جديد — فى التوظيف والدخول . ولو راعينا الدقة فى ملاحظة هذه الظاهرة لتبين لنا أن أثر الزيادة الصافية فى الاتفاق على حجم التوظيف والدخل القومى كبير عما نتصور لأول وهلة .

لنفرض أن حكومة ما قررت القيام بمشروعات إنتاجية تؤدي إلى خلق فرص جديدة لعمال مليون عامل . فما هو رد الفعل الإقتصادى لذلك ؟ سيزداد حجم التوظيف ولا شك بإضعاف مضاعفة للعدد المذكور ، وربما يصل إلى أربعة أو خمسة ملايين عامل ، فالزيادة فى الطلب على سلع الاستهلاك الناتجة عن التوظيف الأساسى الأول — وهو المليون عامل الذين أصبحوا يحصلون على دخل محترم بعد أن كانوا عاطلين — سوف يكون لها أثر توسعى كبير فى صناعات السلع الاستهلاكية . توظيف يسمى «التوظيف التبعى» . والتوسع الذى يطرأ على الصناعات الاستهلاكية نتيجة الزيادة الأصلية فى حجم التوظيف يحدث بدوره موجة توسعية تؤدي إلى الزيادة التى نتجت عن الاستثمار الأسمى . وعدد المرات التى يتضاعف بها التوظيف الأسمى الناجم عن زيادة الاستثمار يطلق عليه اسم مكرر الاستثمار — Multiplier أما كلمة مكرر فى حد ذاتها فهى تعبر عن المعامل العددي الذى يدلنا على

$$= \text{لذلك فإن } \frac{\Delta Y}{\Delta S} \text{ تكون كمية موجبة ولكنها أقل من الواحد الصحيح .}$$

ونسبة الزيادة الطفيفة فى الاتفاق على الاستهلاك إلى الزيادة الطفيفة فى الدخل هى عبارة

$$\text{عن الميل الحدى للاستهلاك } \left(\frac{\Delta Y}{\Delta S} \right) \text{ Marginal Propensity to Consume}$$

مقدار الزيادة في الدخل المترتبة على كل زيادة في الاستثمار ^(١)

(٣)

لنبداً الآن مناقشة إمكانية تطبيق نظرية كينز في عموميتها على الدول النامية . ولنأخذ المشكلة الأولى وهي مشكلة إقرار التوظيف الكامل في المجتمع .

لا شك أن إقرار التوظيف الكامل هو في حد ذاته يتضمن معنى إلغاء البطالة وبالتالي رفع مستوى المعيشة . وهو أمر طبيعي للغاية . إذن فالتوظيف الكامل لابد وأن يكون ضمن الأهداف الاقتصادية المرجوة في الدول النامية بل ضمن أية سياسة اقتصادية عامة ترسمها كل من الدول النامية والدول المتقدمة على السواء .

ولكن الدول النامية - بناء على النظرية الكينزية - تتميز بميل حدى كبير للاستهلاك ، ولا بد أن تتبع ذلك ارتفاع في المكرر . وليس من العسير تغير هذه الظاهرة التى نراها رأى العين فى المجتمعات الفقيرة . وان الأسر الفقيرة من ذوات الدخل المنخفضة لابد تنفق جزءاً كبيراً من دخولها على سلع الاستهلاك العادية بينما يحدث عكس ذلك فى الأسر الغنية ذوات الدخل الكبيرة حيث تصبح أكثر قدرة على الادخار . وإذا كان الميل الحدى للاستهلاك هو نسبة الزيادة فى الاستهلاك الى الزيادة فى الدخل فان الميل الحدى للادخار هو نسبة الزيادة فى الادخار الى الزيادة فى الدخل . وطالما ان المجتمع الفقير ينفق كل زيادة تطرأ على دخله على سلع الاستهلاك

(١) لنفرض أن تنفيذ مشروع منخفض التكلفة يتضمن زيادة سنوية فى الاستثمار بواقع ٢٠ مليون جنيه . فإذا ما أدت هذه الزيادة فى الاستثمار الى زيادة فى الدخل بمقدار ٦٠ مليون جنيه يكون مكرر الاستثمار إذن هو العدد ٣ ($20 \times 3 = 60$) . أما إذا كانت الزيادة فى الدخل بمقدار ٨٠ مليون جنيه يكون مكرر الاستثمار هو ٤ . وبناء على ذلك يمكننا أن نعرف المكرر بأنه العدد الذى يجب أن تضاعف بعوضيه الزيادة فى الاستثمار للوصول الى زيادة فى الدخل المتزامنة على ذلك .

فإن الميل الحدى للاستهلاك يصبح كبيراً بينما الميل الحدى للادخار ضعيفاً أو يكاد ينعدم .

وهكذا فإذا تميزت الدول النامية بكبر الميل الحدى للاستهلاك على وجه العموم وبالتالي بارتفاع المكونر فسيترتب على ذلك — بناء على نظرية كينز — ان كمية بسيطة نسبياً من الاستثمار تكفى لتحقيق التوظيف الكامل . فهل ينطبق هذا الفرض على اقتصاديات الدول النامية ؟ بالطبع لا . ذلك أن زيادة الاستثمار إن قدر لها أن تكون ذات أثر — بناء على النظرية — يجب أن يتزايد معها وجنباً إلى جنب الطلب على سلع الاستهلاك وهنا تقوم الصعوبة . إذ ليس من اليسير رفع الطلب على سلع الاستهلاك في الدول المتخلفة ^(١) . ويرجع ذلك أولاً إلى أن رفع الطلب على السلع الاستهلاكية يتضمن انخفاض المدخرات القومية التي هي الزم الامور بالنسبة لتمويل التنمية في هذه الدول . ومن هنا فلا بد من وجود تعارض مدمر بين رفع الطلب على سلع الاستهلاك وبين ارتفاع المدخرات القومية . فإذا قبلت الدول النامية الشرط الأول كان لها ان تضحي بالشرط الثاني . وهى لن تفعل ذلك بالطبع لأن وجود مستوى مرتفع من المدخرات أمر لاغنى عنه في احداث النمو . ولذلك فإن الدول النامية ستضطر إلى عدم قبول ارتفاع الطلب على سلع الاستهلاك حتى لا تضحي بتكوين المدخرات القومية .

كما أن مضمون النظرية الكينزية في حد ذاته لا يفرق بين معنى الزيادة في حجم التوظيف والزيادة في الدخل . والتوظيف الكامل يتضمن إنتاج الحد الأقصى من الناتج وإزالة أى بطالة كامنة والاستخدام الكامل لموارد الثروة والفنون الإنتاجية في المجتمع . وإذا ما وصل الاقتصاد القومى في الدول النامية إلى هذه المرحلة فإن أية محاولة بعد ذلك لزيادة الاستثمار ستؤدى إلى ارتفاع فى الأسعار النقدية إلى ما حدود أو ستؤدى إلى حالة

(١) راجع « الخطاب القومى » الأستاذ الدكتور رفعت المحجوب ص ٢٤٩ وما بعدها .

عنفة من التضخم^(١) . حيث لا تسير الأسعار المرتفعة جنباً إلى جنب مع الزيادة في الدخل الحقيقي . إلا أن كينز لم يناقش المشكلة إلى أبعد من ذلك . فقد افترض وجود مستوى معين من التوظيف الكامل وعندما يحقق المجتمع هذا الهدف ينتهي الفرض الذي افترضه كينز ويقف بيننا الواجب بالنسبة للدول النامية التي تخطو خطوات متتابعة في مراحل التنمية ألا تكون الفروض القائمة ذات هدف معين لا تتخطاه إلى أبعد من ذلك . فالتنمية الاقتصادية عملية دائمة وذات أجل طويل وتتطلب فروضاً متتابعة يحققها الاقتصاد القومي الواحد تلو الآخر . إنها عملية تراكمية تسير من مرحلة إلى أخرى دون توقف وهو مبدأ غاب عن كينز .

كما أن الطبيعة الاقتصادية للدول النامية تختلف تماماً عن طبيعة الدول المتقدمة التي رسم لها كينز نموذج . إن الزراعة هي المهنة الرئيسية في اقتصاديات الدول النامية . والزراعة لا تستخدم إلا أقل أنواع رأس المال وبالتالي لن يكون مستوى الفن التكنولوجي مرتفعاً . أضف إلى ذلك أن عدد العمال الذين يحصلون على أجر نقدي لن يكون كبير بالنسبة للأعداد الكبيرة من السكان الذين يعيشون ويكسبون دون أن يحصلوا على أجر نقدي معلوم . وهناك حقيقة أخرى تنطبق على الدول النامية التي لازالت بعد في أولى مراحل النمو ومؤداها أن جزءاً كبيراً من الناتج القومي لا يذهب إلى السوق وإنما يستهلك في الحال وعن طريق المزارعين الذين انتجوه .

في مثل هذه الظروف فإن مبدأ المكرر لا يسير في نفس الطريق الذي رسمه كينز ولا يأتي بنفس النتائج التي تنبأ بها بالنسبة للاقتصاديات المتقدمة . فلقد افترض كينز — كما سبق أن أوضحنا في الجزء الثاني من هذا المبحث — أن الزيادة في الاستثمار ستؤدي إلى زيادة في الدخل والتوظيف . وأن الزيادة التالية يجب أن تأتي من الزيادة الثانوية التي تطرأ على الدخل والتوظيف والناتج من الصناعات الاستهلاكية . وسيتبع ذلك زيادة أخرى وهكذا إلى

أن يزيد الدخل والنتاج والتوظيف بعدد كذا من الزيادة الأصلية في الاستثمار . ويزيد الادخار بكمية تتعادل مع الزيادة الإضافية في الاستثمار .

وإذا طبقنا هذا التحليل على الدول النامية فإن الزيادة الثانية والثالثة في الدخل والنتاج والتوظيف — بناء على نظرية المكرر — لن تسير في الطريق الذي رسمه كينز وبالتالي لن تنطبق على الرغم من إرتفاع الميل الحدى للاستهلاك . وما يترتب على ذلك من فعالية أثر المكرر . ويرجع ذلك إلى أن صناعات سلع الاستهلاك التي سيوجه إليها الطلب المتزايد ليست في مركز يسمح لها التوسع في ناتجها وبالتالي امتصاص المزيد من العمال نتيجة لهذا التوسع . ولعل للسبب الرئيسى لقصور هذه الصناعات عن التوسع يرجع إلى الطبيعة الفنية للصناعات الاستهلاكية الرئيسية، وهى هنا الغذاء الذى يعتمد بالطبع على الزراعة . والزراعة كما نعلم تتميز بمنحنى عرضى غير مرن في المدة القصيرة^(١) .

وإذا أضفنا إلى ذلك أن سلوك الفلاحين في الدول النامية إزاء الأرباح يختلف تماماً عن سلوك المنظمين الذى افترض كينز حدوثه ورسم له خطوطه العريضة . فالفلاح الهنـدى أو الأفريقى مثلاً يحاط اليوم بعدة قرارات حكومية زراعية تحد من حرية تصرفه إذا ما ارتفعت الأسعار وحقق بالتالى أرباحاً كما أنه فى وضع أصبح معه غير واضح الرقياً لـكل ما يحدث فى بيئته الاقتصادية وبالتالي لا يستطيع التنبؤ بما ستكون عليه الأوضاع فى المستقبل والتصرف تبعاً لذلك كما هو الحال بالنسبة للمنظمين فى الدول الصناعية المتقدمة . أضف إلى ذلك أن المنتج الزراعى فى الدول النامية لا يستطيع

(١) وليس هذا وحسب ، بل إن هناك اعتقاد شائع بين الاقتصاديين المعاصرين على أن الزراعة فى كثير من الدول المتخلفة التى تفتقر إلى رؤوس الأموال الكبيرة المستثمرة فى الزراعة لا تتميز بمنحنى عرضى غير مرن فى المدة القصيرة فقط وإنما ميل هذا المنحنى إلى الخلف لدرجة أن الزيادة فى قيمة الناتج لن تؤدى بالضرورة إلى زيادة متعادلة فى حجم هذا المنتج .

بسهولة إيجاد الوسائل اللازمة لزيادة إنتاجه إذا ما ارتفعت الأسعار ليستفيد من هذا الموقف المواتي. فهو محاط بعقبات وصعاب من الصعب التغلب عليها في الأمد القصير . ومعنى هذا أن المنتج الزراعى إبان ارتفاع أسعار منتجاته سيجد دخلة النقدي يتزايد بينما متجه لا يزيد بنفس النسبة . ومن ثمّ تزيد الأسعار بسرعة تفوق سرعة زيادة الدخل الحقيقي ، الأمر الذى يؤدي إلى ظاهرة التضخم^(١) .

يمكن أن نصل إلى نفس النتيجة السابقة إذا درسنا سلوك المزارعين بصفاتهم مستهلكين والذين سيجدون أنفسهم فجأة وقد ارتفعت دخولهم النقدية نتيجة لزيادة معدلات الاستثمار . فكيف سيكون تصرفهم الاستهلاكى فى هذه الحالة وهل سيؤدي هذا التصرف إلى مزيد من التضخم؟ بالطبع نعم . فظالما أن الميل الحدى للاستهلاك لدى الشعوب الزراعية الفقيرة مرتفعاً فإن نسبة كبيرة من الدخل المتزايد ستجاهد فى سبيل إيجاد منفذ لها تنفقه على سلع الاستهلاك . وظالما أن الزراع أنفسهم هم المنتجون للطعام فإن الزيادة التى ستطرأ على استهلاكهم للحبوب وغيرها من المنتجات الغذائية ستؤدي إلى اقلال كمية المعروض من هذه السلع فى الأسواق . ومعنى هذا أن القطاع غير الزراعى فى الدول النامية سيدفع أسعار اعلا للمنتجات الزراعية دون أن تزيد هذه المنتجات فى الأسواق . وهنا تتجه الأسعار إلى الارتفاع دون أن يقابل ذلك ارتفاع فى الدخل الكلى الحقيقي للمجتمع ، وهو التضخم بعينه .

وامام هذا الوضع التضخمى الذى سيحدث لاحالة بناءً على فروض النظرية الكينزية وجب توعية جزءاً كبيراً من الاستثمارات الجديدة نحو الصناعات الاستهلاكية فنضمن قدراً معقولاً من زيادة المعروض من السلع الاستهلاكية لمواجهة الزيادة فى الطلب على هذه السلع . الأمر الذى يضعف

(١) وصل إلى نفس هذه النتيجة المنطقية الزميل الأستاذ الدكتور المحجوب فى كتابه المشار إليه آنفاً صفحة ٢٥٠ .

من المخصص للادخار بغرض المساهمة في تمويل التنمية. وهنا يحدث التعارض بين الهدفين . فكيف تستطيع الدول النامية ان تزيد الاستهلاك وفي نفس الوقت تزيد من الادخارات القومية اللازمة لزيادة الاستثمار ؟ هذا ما فشلت النظرية الكينزية في توضيحه .

وثمة نقطة أخرى على جانب كبير من الأهمية تقف امام التحليل الكينزى وتبطل أثره تماماً في الدول النامية . إن مبدأ المكرر في التحليل الكينزى انما يتوقف على توفر الشروط الأربعة الآتية .

١ — وجود بطالة اجبارية في المجتمع

٢ — وجود اقتصاد صناعى قوى ينحدر فيه منحنى عرض المنتجات إلى اسفل متجهاً جهة اليمين . ولا يمكن ان يصبح هذا المنحنى أفقياً إلا بعد فترة زمنية معينة .

٣ — وجود قدرة متزايدة داخل قطاع الصناعات الاستهلاكية — بمعنى أن هذه الصناعات تستطيع التزايد بسهولة تلبية لرغبات الجمهور الذى سوف يطلبها إذا ما زادت دخوله النقدية .

٤ — توافر المزيد من رأس المال العامل الذى يمكن ان يزيد من الناتج إذا طلب منه ذلك دون ما صعوبة .

فهل تتوافر مثل هذا الشروط في الدول النامية ؟ بالطبع لا . وطالما أنها لا تتوافر فكيف إذن نستنتج إمكان أحداث أثر المكرر ؟ إن البطالة الإجبارية التى بنى عليها كينز الجزء الهام من تحليله ترتبط باقتصاد يسير على أساس المشروع الفردى الحر حيث يحصل العاملون على أجور وحيث يتم الإنتاج بغرض التبادل لا بغرض الاستهلاك الذاتى . وهذا النوع من الاقتصاد ليس هو نوع الإقتصاد الشائع فى الدول النامية التى يسودها فى الغالب الأعم اقتصاد أكثر بدائية والتى تتميز بظاهرة البطالة المقنعة أكثر من البطالة الاجبارية . وهى البطالة التى تعقد من النموذج الكينزى

الذى لم يأخذ في اعتباره مثل هذا النوع من البطالة^(١). كما هي تؤدي إلى ضعف فعالية نظرية المكرر. ذلك أن وجود البطالة المقنعة لن يؤدي إلى حدوث الأثر الثانوى أو الثالثى لازيادة الأولوية التى تطرأ على التوظيف والتى حدثت نتيجة لازيادة فى الاستثمار. فطبيعة العمال الذين يعيشون فى ظل بطالة مقنعة تمنعهم من الاستجابة للعمل فى ظل الأجور السائدة. والبطالة الاجبارية فى معناها تتضمن وجود عرض غير مرن للعمال فى ظل مستوى الأجور السائدة، بينما يتضمن معنى البطالة المقنعة أن العمال لا يعلمون أنهم عاطلون بالفعل لأنهم — فى رأيهم — يعملون، وظالما أنهم كذلك فلن يبحثوا عن عمل وبالتالي لن يوضعوا فى قائمة المنتظرين للعمل والذين سوف يعملون بمجرد الطلب. والعاطلون المقنعون يحصلون بالفعل على دخل يمنحهم إشباعاً قد يتساوى مع الاشباع الذى يمنحه العمل فى ظل أجور نقدية محترمة وفى مصانع تدار بطريقة اقتصادية فعالة وعلى أسس عصرية. وسيظلون فى أعمالهم القديمة ذات البطالة المقنعة طالما أن الاعمال الجديدة لا تمنحهم أجوراً عالية جداً تدفعهم إلى ترك وظائفهم القديمة التى تعودوا عليها والتى أصبحت ذات جاذبية خاصة بالنسبة لهم. والواقع أنهم ليسوا فى بطالة إجبارية فى المعنى الكينزى ومع ذلك فهم فى بطالة فى المعنى الاقتصادى وبناء على تعريف البطالة المقنعة. والخلاصة أن الشكل الخاص للبطالة فى الدول المتخلفة — أى البطالة المقنعة تمنع — من تطبيق الفروض الكينزية وبالتالي تمنع أثر المكرر من العمل فى الاتجاه الذى تنبأ به كينز

(١) تتضمن فكرة البطالة المقنعة أن الفرد يعمل بالفعل ولكنه يعمل أعمالاً تافهة لا تليق به ولا تؤثر فى الإنتاج القومى لدرجة أن إزالته من هذا العمل لن يترتب عليه إنقاص فى الناتج. وابد وصف تقرير هيئة الأمم المتحدة فكرة البطالة المقنعة كما يلى «إن العمال فى البطالة المقنعة هم العاملون لحسابهم والذين تكثر أعدادهم بالنسبة لموارد الثروة المستخدمة لدرجة أنه إذا سحب أى عدد منهم للعمل فى قطاعات أخرى من الاقتصاد القومى فإن الناتج الكلى للقطاع الذى سحبوا منه لن ينقص عن ذى قبل. حتى ولو نظم هذا القطاع».

U. N. «Measures for the Economic Development of Under-Developed Countries» p. 7.

(م ١٠ — نظريات النمو)

أى زيادة كل من الناتج القومى أو حجم العمالة . وفى هذا المعنى يقول البروفسور Rao ما يلى : إن وجود البطالة المقنعة فى الدول النامية يمنع تنفيذ قانون كينز القائل بأن الزيادة فى التوظيف للاستثمار ستؤدى إلى تقوية الصناعات التى تعمل لإنتاج سلع الاستهلاك وبالتالي تؤدى إلى زيادة إجمالية فى التوظيف الذى هو فى الواقع مكرر للتوظيف الأول اللازم للاستثمار نفسه^(١) .

نتقل الآن إلى تفسير مبدأ هام فى التحليل الكينزى غير متوافر فى اقتصاديات الدول النامية . فالتحليل الكينزى قد بنى أساساً لاقتصاد مغلق بمعنى أن تحقيق التوظيف الكامل فى الفكر الكينزى يعتمد على السياسة الداخلية التى ترسمها الدول المتقدمة فى الدخل معتمدة على وسائل وإجراءات داخلية . فهل يمكن تطبيق ذلك فى الدول النامية ؟ يصعب ذلك . لأن طبيعة اقتصاديات الدول النامية تعتمد اعتماداً كبيراً على الخارج نتيجة اندماج هذه الاقتصاديات مع اقتصاديات الدول الصناعية الكبيرة المستوردة للمادة الأولية التى تصدرها الدول النامية . فضلاً عن أن الدول النامية بكم قيامها بالتنمية هى فى أمس الحاجة إلى رؤوس أموال أجنبية من الخارج وبالتالي فهى متصلة بالخارج لا تستطيع الإستغناء عنه . ومن هنا يتضح خطأ التحليل الكينزى الذى يعتمد على الداخل ويأخذ كل آثار الخارج وهو ما لا تقدر عليه الدول النامية خاصة وهى مرحلة النمو الإقتصادى^(٢) .

إن المشكلة الأساسية فى اقتصاديات الدول النامية هى عدم توافر الجهاز الإنتاجى الكفء الذى يستطيع نقل التنمية الاقتصادية من مرحلة معينة ومن مستوى معين إلى مرحلة ومستوى آخر أكثر تقدماً . فالتنمية الاقتصادية فى مضمونها العام عملية تراكمية ينتقل المجتمع بموجبها اجتماعياً واقتصادياً إلى مرحلة أكثر تقدماً فهل استطاعت النظرية الكينزية تحقيق

(1) Rao, Ibid., p. 215.

(٢) روست الخجوب ص ٢٧٣ .

هذا الهدف ؟ بالطبع لا . فالنظرية في مضمونها العام تنقل الاقتصاد المتقدم من مستوى ضعيف من التوظيف إلى مستوى التوظيف الكامل ولا تهدف إلى نقل المجتمع المتخلف من مستوى اقتصادي معين إلى مستوى آخر أفضل . فهي نظرية خلقت ورسمت لتطبق على الدول الصناعية المتقدمة أكثر من انطباقها على الدول المتخلفة . ولعل النظريات الكلاسيكية — والاشتراكية بالطبع — هي النظريات التي تنطبق وتفيد الدول النامية والتي بموجبها ينتقل المجتمع المتخلف من مستوى اقتصادي معين إلى مستوى آخر أفضل من المستوى الأول .

بقي علينا الآن أن نؤكد نقطة أخيرة على جانب كبير من الأهمية وهي . طالما أن نظرية كينز ليست بذات موضوع بالنسبة للدول النامية بل ليست نظرية نمو في المعنى العلمي الصحيح فلماذا أفردنا لها هذا الفصل بتفصيلاته وملاحظات ؟ والإجابة على هذا السؤال سهلة بسيطة . حقاً إن نظرية كينز لا تنطبق إلا أنها خطوة هامة ورئيسية في دراسة النمو الاقتصادي فقد اعتمد عليها الاقتصاديون المعاصرون — الذين يسمون أنفسهم بالاقتصاديين المشايعيين لكينز — اعتمد هؤلاء على النظرية بشكل أو بآخر في رسم نماذجهم الجديدة في التنمية . ان نموذج Dommar ، Harrod دراسة ذكية للنمو الاقتصادي لأنه لا يترك آراء كينز نهائياً وكذلك الحال بالنسبة لنموذج البروفسور Kaldar في النمو^(١) .

(1) For further detail of this point of view see ch. 7 of Adelman's book 'Theories of Econ. Growth and Development.'

الفصل التاسع

شومبيتر

(١)

إن الأعمال الاقتصادية العظيمة التي خلفها شومبيتر (١٨٨٣ - ١٩٥٠) تدور أغلبها حول النمو ونظرياته^(١). ولكن الخطوط العريضة التي رسمها لنظرية النمو تختلف عن الخطوط والابعاد التي خلفها ماركس والاقتصاديون الكلاسيكيون. فشومبيتر أولاً وقبل كل شيء يفسر عملية النمو في ظل نظام رأسمالي قلباً وقالباً^(٢). وهو يرى أن عملية النمو ممكنة طالما أنها تقوم في ظل الرأسمالية المتطورة والتي تستطيع على حد قوله بأجهزتها المختلفة أن توفر الامكانيات والظروف المواتية للنمو.

وشومبيتر متفائل بالطبع إزاء مستقبل الرأسمالية وإزاء عملية النمو داخل إطارها. وهو في هذا التفاؤل يختلف تماماً عن التحليلات الماركسية التي تنتقد الرأسمالية أشد وأعنف الانتقادات والتي لا تتصور حدوث أية تنمية داخل إطارها العقيم. ولكن مفسري شومبيتر يعتقدون — عن حق — أن اختلافه الواضح عن ماركس لا يمنع من أنه شخصياً قد تأثر بآراء وتعليمات ماركس أكثر من تأثيره بأي اقتصادي آخر. فهو ماركسي الثقافة

(١) أول مؤلف له هو «نظرية النمو الاقتصادي» الذي ظهر باللغة الألمانية سنة ١٩١١ ثم ترجم إلى الإنجليزية بعد ذلك وظهر في طبعت متعددة.

(٢) يقول ريتشارد كليمنس Clemence في كتاب له بعنوان «مدرسة شومبيتر» ما يلي: لقد كانت الدراسة التي خلفها شومبيتر سواء في نظرية الفائدة أو الدورات التجارية أو غير ذلك دراسات ذات طابع رأسمالي بحت، أو دراسات تعانها الرأسمالية الحديثة. ويقول Higgens في نفس المعنى «إن شومبيتر يمثل القشة من الاقتصاديين المعاصرين المحزون بالنظام الرأسمالي وقدرته على التنبير والحركة» «Economic developmet» p. 123.

ولكنه يبالغ في التطبيقات الماركسية التي اتبعتها روسيا السوفيتية وغيرها من الدول الشيوعية . وذلك على الرغم من أنه لا يزال يعتقد بأن النظام الرأسمالي به أخطاء وعيوب لن توصله إلى مرتبة الكمال ^(١)

واختلافه عن ريكاردو وماركس واضح كذلك . فالنموذج الذي رسمه لنظرية النمو يختلف عن نموذج ريكاردو الذي يؤكد ظهور قوانين الغلة المتناقصة بعد مدة طالت أو قصرت ، وهي الأفكار التي سيطرت على ريكاردو وطبعت نفسيته بطابع التشاؤم . كما أنه يبعد بين أفكار مالتس عن تزايد السكان وما ينتج عن هذا التزايد من عراقيل وصعوبات تواجه عملية النمو . لقد كان شومبيتر بعيداً عن هذا كله لأنه آمن بالنظام الرأسمالي وقد تده على رفع مستوى الدخل الحقيقي بين المواطنين مع اعترافه في الوقت نفسه بوجود هزات وقتية تصيب هذا النظام ، أو — بمعنى آخر — تصيب النشاط الاقتصادي الدوري في ظل هذا النظام من وقت لآخر .

ولكن إيمان شومبيتر العميق بالرأسمالية لم يمنعه من التنبيه بحالة الركود التي تصيب النظام الرأسمالي . وعندما تتقدم الرأسمالية فإنها ستحمل بين طياتها تغيرات بعيدة المدى في اتجاهات السلوك الاجتماعي ، وفي التنظيمات والمؤسسات الاقتصادية الأمر الذي سيؤدي في النهاية إلى تقويض أركان النظام الرأسمالي نفسه . ^(٢)

إلا أن شهرة شومبيتر في عملية النمو تتركز في مبدء الابتكار والتجديد innovation الذي يعتمد على استخدام التكنولوجيا الحديثة في النشاط الاقتصادي والذي يتعلل من شأن الفكر المجدد المبكر البناء الذي يستحدث كل ما يؤدي إلى التنمية وزيادة الدخل القومي في البلاد هذا فضلاً عن أهمية

(1) Higgins «Economic Development» p. 124.

(2) Arthur Smithies, «Joseph Schumpeter» American Economic Review, XL No : 4 p. 640.

المعظم Entrepreneur الذى تقوم على اكتتاف عملية النمو. ومع ذلك فيعزى إلى شومبيتر كذلك أنه أوجد نظرية عملية عميقة تبحث أسباب الركود فى اقتصاديات الدول النامية .

وقد تأثر شومبيتر بالفكر الكلاسيكى الحديث الذى يرفض اعتبار الرأسمالية نظاماً فاشلاً لا يرقى إلى الكمال الإنسانى وإنما هى فقط نظام يحتاج دائماً إلى التعديل والتغيير ليتماشى مع مقتضيات العصر وظروفه . كما تأثر كذلك بالبيئة الرأسمالية الحرة فى أعقاب الحرب العالمية الأولى . فقد تنقل بين أربع دول فى ثلاث قارات مختلفة تندم كلها بنفس الطابع^(١) . ومن ثمّ فما كان باستطاعته رفض النظام الرأسمالى والمناداة بنظام آخر بديل كالشيوعية أو الاشتراكية طالما أن ثقافته والبيئة التى عاشها لا توحى إلا بالطابع الرأسمالى . أن مؤلفه القيم ، الرأسمالية والاشتراكية والديموقراطية ، يحوى تحليلاً رائعاً لأرائه فى الرأسمالية والتعديلات المختلفة التى يمكن أن تغير منها لتصبح أكثر ملاءمة للظروف الاقتصادية للقرن العشرين . ولكن من المقطوع به أن شومبيتر قد تأثر بالأراء الماركسية إلى حد بعيد . فاركس — فى رأيه — عالم اقتصادى وفيلسوف اجتماعى أقام مدرسة فكرية خالدة فى تاريخ الفكر الإنسانى . والرسالة الماركسية تحليل رائع لعبرى قلما يجود بمثله الزمان . إن أعجابه بماركس لا يعنى أنه يتفق معه فى الرأى أو فى إيمانه بمبادئه الإيدولوجية . لقد كان شومبيتر من أشد المعارضين الناقدين لماركس وخاصة بالنسبة لأدواته التحليلية فى ظل الركود .

(١) تأثر شومبيتر أولاً بالمدرسة الاقتصادية النمساوية حيث تخرج من جامعاتها وعمل فى أولى سنوات حياته بالجامعات النمساوية وتدرج فى الوظائف العامة إلى أن أصبح وزيراً لغالية ولكنه ترك الوزارة مستقلاً إلى غير رجعة معضلاً كرسي الأستاذية على كرسي الحكم الوزارى ، فعمل أستاذاً فى جامعة بون ثلاث سنوات ثم أستاذاً بجامعة طوكيو لسنتين وأخيراً ومن ١٩٢٧ إلى وفاته ١٩٥٠ عمل أستاذاً بجامعة هارفارد الأمريكية حيث أظهر أغلب مؤلفاته الاقتصادية العالمية وخاصة كتابه المعروف Capitalism, Socialism and Democracy . فتأثره بالبيئة الرأسمالية إذن تأثير واضح .

وشومبيتر ، على الرغم من إجماع الآراء بشأنه على أنه من الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد The Noe Classical Ecanonists إلا أنه — في واقع الأمر — قد اعتمد اعتماداً واضحاً على آراء فالراس في القرن التاسع عشر مع إضافات من عند تناسب ظروف القرن العشرين المعقدة . ومن ثم فإذا أردنا أن نحكم عليه من وجهة النظر العامة ومن الخطوط العريضة لمدرسته الفكرية جاز لنا القول بأن نظريته جمعت بين الإطار العام الذي نسجه الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد وبين التحليل التاريخي والحركي لماركس . ولقد بنينا هذا الرأي نتيجة تأثير شومبيتر بالاقتصاديات الرأسمالية التوازنية جنباً إلى جنب مع تأثيره بالاقتراضات التشاؤمية لماركس إزاء الرأسمالية — ولكن بشئ من التحفظ العلمي السليم .

(٢)

والنمو الإقتصادي كما يراه شومبيتر عملية سريعة مفاجئة تتضمن الإنفاق والاشتغال ثم الخمود دون ثمة انتظام أو اتساق في مراحلها المختلفة فهو يرفض الرأي الكلاسيكي القائل بأن النمو عملية تتميز بالملاءمة المتزنة المتطورة ، لأنه رأى خاطئ — في نظره — ولا يعبر عن النمو الإقتصادي الصحيح في ظل الرأسمالية . ومعنى هذا أن شومبيتر لم يؤمن إطلاقاً بمبدأ التخطيط الراعى الهادف الذي يرسم خطة التنمية على فترات زمنية منتظمة ويحاول تنفيذها ليسير بالاقتصاد القومي كله قدماً إلى الأمام . وكيف له أن يؤمن بالتخطيط الذي يؤيد النمو المتطور وهي يرى في النمو كعملية تضيء مرة واحدة تبعاً لظهور اختراعات جديدة تدخل إلى الميدان التجاري وتستغل في استثمارات جديدة تؤدي فجأة إلى زيادة ملموسة في الدخل القومي ؟

وهو ، حين يدلل على صحة هذا الرأي يأتي بأمثلة حدثت بالفعل في القرنين التاسع عشر والعشرين وكانت ذات أثر واضح وسريع في عملية النمو

إن اختراع السكك الحديدية وانتشار استخدامها في الدول الصناعية المتقدمة في فترات متقاربة من هذا القرن يمثل هذا النوع من التنمية الانفجارية — على حد قوله . كما أن التوسع في استخدام الآلات الكهربائية والصناعات الآلية في القرن العشرين يعتبر كذلك من الأمثلة الواضحة للتنمية السريعة التي أعقبت ظهور هذه الاختراعات والسكك الحديدية في القرن التاسع عشر والمعدات الكهربائية في القرن العشرين ما هما في واقع الأمر إلا اختراعات علمية فنية اكتشفها الإنسان بثاقب بصره وبوحى من عزمته القوية ثم أدخلها إلى الميدان التجارى فأحدثت دوياً هائلاً ونهضة اقتصادية ونموا انفجارياً بغير ما حدود .

مثل هذا النوع من التنمية السريعة المفاجئة التي ترتبط باختراع ما أو بتجديد في العدد والآلات الصناعية يؤدي بعد ذلك إلى زيادة في الاستثمارات هو أهم أنواع التنمية في الدول الصناعية الرأسمالية^(١).

وهو يرى في النمو الاقتصادى عملية دائمة التغير ، تظهر بقوة في زمن معين ثم تخمد في زمن آخر . إنها عملية اختلال في القوى الإنتاجية نتيجة تغيرات ملموسة في حالة التوازن الذى يصل إليها الاقتصاد القومى ثم إعادة التوازن مرة أخرى . وهكذا يقفز الاقتصاد من مستوى معين إلى مستوى آخر ، وقد يظل في هذا المستوى مدة تطول أو تقصر حسب قوة الاختراعات وهمة المنظمين ثم ينتقل إلى مستوى آخر وهكذا . وفي هذا المعنى يقول « أن النمو هو ذلك النوع من التغير الذى يطرأ من نقطة التوازن إلى نقطة أخرى جديدة عن طريق التقدم المفاجئ ، المتسم بالاختلال في القوى الرأسمالية^(٢) » .

(١) واسكن شوميتز لا ينكر أثر التطور التاريخى في عمليات النمو ، فالنمو عملية متصلة بالتاريخ والتطور التاريخى العائى . وهو في رأيه هذا يتجه اتجاهاً . ركيباً و تأكيداً وتفسيره للأحداث تفسيراً تاريخياً . ويقول في هذا المعنى « إن التنمية الاقتصادية مسألة اقتصادية وتاريخية معاً وهى في المظهر الثانى تعتبر جزء من التاريخ العالمى » راجع

Schumpeter, J. «The Theory of Econ. Development» p. 58.

(2) Ibid., p. 64.

وإذا كان هذا هو رأى شومبيتر في نموذج النمو الإقتصادي الفعّال على وجه العموم فإنه يرى في عملية الإنتاج اعتماداً على مزيج من القوى المادية وغير المادية تتضافر سوياً في وحدة مؤتلفة مكرّنة الناتج القومي . أما القوى المادية فهي العوامل الأصلية الإنتاجية كالعمل والأرض — أو الطبيعة في المعنى الكلاسيكي — ورأس المال . وأما العوامل غير المادية — وهي تلعب دوراً لا يقل أهمية عن الدور الذي تلعبه العوامل المادية — فهي الظروف والحقائق الفنية المرتبطة بالعملية الإنتاجية ارتباطاً مباشراً ثم الحقائق المتصلة بالتنظيم الاجتماعي في الدولة . وهذه جميعاً تتشابك وتتآزر هي الأخرى لتحديد المستوى العام للنشاط الإقتصادي في البلاد .

ومن هنا ونتيجة لارتباط عملية النمو بالإنتاج الذي يرتبط بنوره بالقوى المادية وغير المادية فإن الناتج القومي — في رأيه — إنما يتوقف على معدل التغير الذي يطرأ على المحددات الرئيسية في المجتمع . وهي ١ — العوامل الإنتاجية التي يتحكم فيها المجتمع ٢ — الفن الإنتاجي والتكنولوجي ٣ — البيئة الثقافية والاجتماعية السائدة .

ولكن شومبيتر لا يفرد أهمية متعادلة لهذه المحددات الثلاثة ، من حيث تأثيرها على العملية الإنتاجية وبالتالي على عملية النمو على وجه العموم ، إن اندماج العوامل الإنتاجية التي يتحكم فيها المجتمع والتغيرات التي تطرأ على هذا الاندماج كزيادة نسبة السكان أو رأس المال أو الأرض مثلاً تؤثر ولا شك في العملية الإنتاجية إلا أن هذا التأثير تدريجي وتظهر آثاره في المدة الطويلة ولكن أثر التغيرات التي تطرأ على الفن الإنتاجي غالباً ما يحدث في المدة القصيرة ويكون بالغ العمق بعيد المدى وهو يدال على صحة هذا الرأي بدراسة التغيرات البطيئة التي طرأت على عرض العوامل الإنتاجية في نمو الدخل القومي في الدول الغربية في القرنين التاسع عشر والعشرين ويقارن ذلك بالآثار العظيمة التي نتجت عن التغيرات الفنية والاجتماعية في هذه البلاد في نفس المدة فيجد أن الثمانية أعظم وأبعد أثراً . ويقول شومبيتر

في هذا المعنى ما يلي : أن الزيادة في الموارد الانتاجية قد تظهر لأول وهلة على أنها العامل الحاسم والأساسي في العملية الانتاجية ولكن الواقع أنها تغيرات صغيرة تتطلب أكثر مما تتطلب إلى عملية ملائمة مع الظروف الجديدة^(١) .

ويلاحظ أن التحليل الشومبيترى في النمو يتميز بطابع الحركة . فهو يؤكد التجديد والاختراع ويحبذ استخدام الفنون التكنولوجية الحديثة بل هو يحبذ اندماج عوامل الإنتاج التقليدية بنسب جديدة وهو بالتالي يحبذ الحركة والتجديد المتواصلين ويعنى بذلك .

١ — إنتاج سلعة جديدة لم يتعود عليها المستهلكون بعد .

٢ — استخدام وسيلة جديدة في الإنتاج بعد المزيد من التجارب العلمية الناجحة .

٣ — فتح أسواق جديدة لتصريف السلع والمنتجات .

٤ — تسخير العلم في اكتشاف موارد جديدة للسلطة الأولية اللازمة للصناعة .

٥ — خلق تنظيمات إدارية جديدة من شأنها التنظيم المحكم للعملية الانتاجية^(٢) .

ولكن شومبيتر لا يتمسك بهذا التقسيم وإنما ينص في موضع آخر من كتابه على عنصرين أساسيين يؤثران تأثيراً واضحاً في العملية الانمائية وهما .

١ — المؤثرات التي تؤدي إلى تغيرات ملموسة في المعروض من عوامل الإنتاج ، وقد أسماها مكنونات النمو .

٢ — الآثار التي تنجم عن التكنولوجيا الفنية وعن التغير الاجتماعي ، ويسمى التطورات التقدمية .

(1) Ibid., p. 68.

(2) Ibid., p. 66.

أما عن المؤثرات الأولى أى التغيرات فى المعروض من عوامل الإنتاج، فتعنى التغيرات التى تطرأ على السكان من حيث الزيادة أو النقص ومن حيث التوزيع العمرى ثم التى تطرأ على رؤوس الأموال القومية والمدخرات وتلك التى تؤدى إلى زيادة القوة الشرائية .

إن عملية النمو تأخذ فى الاعتبار الآثار التى تنجم عن زيادة الأعداد السكانية جنباً إلى جنب مع زيادة المنتج من السلع الإنتاجية . والزيادة السكانية ، كما يراها شومبيتر عملية بطيئة تتم على فترات زمنية طويلة دون أن تخضع لذبذبات سريعة مفاجئة^(١) . إلا أن السكان فى زيادتهم المتصلة سيصلون ولا شك إلى حد الامكانيات الاقتصادية للبيئة . ومن ثم فمن الخطأ الاعتقاد بأن السكان يميلون إلى التزايد إلى أبعد مما تبيحه البيئة التى يعيشون بها . إذ أن الوضع الأصح للمشكلة هو أن السكان يزيدون ببطء إلى أن يصلوا إلى الامكانيات الاقتصادية للبيئة . فهو ينظر إلى التزايد فى الأعداد السكانية كتغير يحدث فى البيئة ، ويؤدى بعد ذلك إلى ظواهر اقتصادية معينة^(٢) .

وبالمثل فإن الزيادة فى السلع الإنتاجية وهى النتيجة الطبيعية للزيادة فى المدخرات الصافية فى المجتمع تؤدى هى الأخرى إلى زيادة تدريجية فى الناتج القومى . وفى هذا المعنى يقول : إن التغيرات الطويلة المدى التى تطرأ على معدلات الادخارات لا تحدث إلا بشكل جزئى وعلى فترات زمنية طويلة^(٣) . فهو يشعر أن أية تغيرات تلقائية سريعة فى معدلات الادخار لا بد ستوازن فى الأجل الطويل ، لأن الاقتصاد القومى الرأسمالى فى مكانه التغلب على هذه الذبذبات الناجمة عن التنمية . ومن هنا فإن المدخرات قلما تعتبر سبباً قوياً فى إحداث تغيرات عميقة سريعة فى البيئة الانمائية .

(1) Ibid., p. 68.

(2) Schumpeter, «Business Sycles» p. 74.

(3) Ibid., p. 81.

وهو إذ يجذب الطابع الحركي في عملية النمو ويدعو إليه يرجع إلى التاريخ الاقتصادي للدول الغربية من منتصف القرن التاسع عشر إلى الحرب العالمية الأولى فيجد أن هناك ما يثبت بأن السبب الأساسي في زيادة كميات السلع الإنتاجية هي العوامل الحركية التي تنقسم بها الاقتصاديات القومية في هذه الدول . وهي العوامل التي تختفي في اقتصاديات أخرى تتوسع وتنمو في ببطء تدريجي . وفي هذا المعنى — معنى زيادة السلع الإنتاجية التي تتكون من الادخارات والتي تحدث حركة إنمائية في الاقتصاد القومي يقول شومبيتر ما يلي « مهما اتخذ القارئ من تعاريف لمفهوم الادخار فإن الحقيقة التي لا شك فيها أن مصادر الادخار ودوافعه تهبط إلى درجة كبيرة أو تنعدم في حالة الاقتصاد الساكن a stationary state ، ويقول في نفس الصفحة وتخلق دوافع تكوين المدخرات بوضوح في المواقف الملازمة للتغير الاقتصادي،^(١) ثم يخرج بعد ذلك بنتيجة مؤداها أن المصور الرئيسي للادخارات في المجتمع هي الأرباح ، سواء أكانت أرباحاً شخصية أم أرباح داخل نطاق المشروع . والكلمة الماثورة عن شومبيتر هنا قوله « بدون التنمية الاقتصادية تنتفي الأرباح وبدون الأرباح تنتفي التنمية الاقتصادية »^(٢) .

ولكن كيف ينشأ الربح في النظام الرأسمالي ؟ يجيب شومبيتر على هذا السؤال معتمداً على المفاهيم الحديثة للدخل القومي فالعملية الإنتاجية تتضمن استخدام عوامل إنتاجية معينة ذات تكاليف معينة . فإذا كانت قيمة السلعة المنتجة مساوية تماماً لقيمتها العوامل الإنتاجية التي تضافرت في إنتاجها عند ذلك ينتفي الربح . أما إذا استخدمت في العملية مزيداً من الفنون الإنتاجية الجديدة أدت إلى زيادة الوحدات المنتجة لا إلى تخفيض تكاليف الإنتاج فعندئذ يتكون الربح . فالأرباح إذن هي النتيجة الطبيعية لاستخدام المزيد

(1) Ibid., p. 83.

(2) As stated by Schumpeter «without development there is no profit, without, profit no development» Theory... p. 154.

من الفنون الإنتاجية الجديدة بشكل يعود على الناتج القومى بالزيادة أو بشكل يؤدي إلى خفض تكاليف الوحدة من الناتج فالأرباح بهذا المعنى لا بد وأن تكون لها أهمية بالغة فهي المحرك أو الدينامو الذي يحرك النشاط الاقتصادي بأكمله وهي التي تؤدي إلى زيادة التجميع الرأسمالي الذي يلعب دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية^(١).

ويتصل معدل التجميع الرأسمالي في رأى شومبيتر اتصالاً وثيقاً بمعدل التغير الذي يطرأ على النمو التكنولوجي في البلاد . إذ يرتفع ويزيد معدل التجميع الرأسمالي بارتفاع وزيادة استخدام الفن التكنولوجي ويقل بانخفاضه . وهنا يرجع مرة أخرى إلى رأيه الذي كثيراً ما كرره إزاء عملية النمو وهو التأكيد البالغ على أهمية الفنون التكنولوجية الحديثة .

هذا — ويذكر شومبيتر — أن ثمة عامل آخر يؤثر في النمو الاقتصادي وهو التغيرات الاجتماعية والثقافية التي تطرأ على المجتمع . ذلك أن الحالة الاقتصادية الجديدة التي سيكون عليها الأفراد بعد بدء التنمية لن تكون امتداداً لحالتهم السابقة فحسب بل هي امتداد كذلك لجميع الأوضاع العامة السكينة السابقة كذلك^(٢) . . . وهو في هذا الاتجاه يقترب بعض الشيء من الآراء الماركسية التي تركز أهمية بالغة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب وتعتبرها عاملاً أساسياً في النمو الاقتصادي .

إلا أن شومبيتر يختلف بالطبع عن ماركس فهو يلحح تلميحاً طفيفاً إلى أثر هذه العوامل ويكاد يفسر التاريخ تفسيراً مادياً متطوراً دون أن ينتقد الطبقات في المجتمع أو يبين الحالة السيئة التي وصل إليها العمال كما فعل ماركس . كل ما في الأمر أن شومبيتر ذكر أن النمو الاقتصادي يستلزم إحداث تغيرات في البيئة الاجتماعية والثقافية تسير جنباً إلى جنب مع

(1) . . . «For the Capitalist system it must be added further that without profit there would be no accumulation of Capital.» Ibid., p. 154.

(2) Theory ... p. 58.

مقتضيات النمو. وحين يذكر التغيرات في البيئة الاجتماعية والثقافية يقصد خلق المناخ الاجتماعي الملائم للنمو أى الجو الاجتماعى والسياسى والنفسانى الذى يستطيع المنظم أن يتنفس خلاله ويعمل بحد ونجاح. كما يدخل ضمن هذا المناخ الاجتماعى النظم التعليمية السائدة ومستوى الثقافة والتكوين الطبقي والوثام الذى ينبغى أن يسود بين الطبقات ثم المكافأة الأدبية التى يمنحها المجتمع للمنظم الناجح بعرف النظر عن الأرباح التى يحققها^(١).

(٣)

إن المنظم هو العمود الفقري الذى يبنى عليه شومبيتر نظريته فى النمو. فهو المجدد المبتكر الذى يعمل على اندماج عوامل الإنتاج فى وحدة مؤلفة متضافرة تأتى المشروع بأفضل النتائج. فطبيعة المنظم فى تصور شومبيتر هى التجديد والابتكار. وتنشأ هذه الطبيعة التجديدية المبتكرة لأنه يعتمد إلى توجيه عوامل الإنتاج إلى مسالك جديدة تحدد أقصى الأرباح. وبذلك يتربع على عرش الزعامة الرأسمالية التى تعمل على التغير الحركى وتسعى إليه سعياً متصلاً^(٢).

وليس من المحتم أن يجمع المنظم بين وظيفته التنظيمية وامتلاكه للمشروع. وقد لا يكون له اتصال بالمشروع اللهم إلا فى خلال وظيفته الحقة فى التجديد والابتكار. ومن ثم فإن شومبيتر لا يؤكد وجوب قيام المنظم بوظيفة إدارية داخل المشروع بل لا ينبغى أن يقوم أصلاً بهذه الوظيفة إلا فى أضيق الحدود^(٣) كما لا ينبغى أن يعتمد — فى قيامه بوظيفته — على مركز موروث عن آباءه أو أجداده أو حتى على ملكيته للمشروع^(٤). إن طبيعة المنظم الحقة فى نظام رأسمالى ذى وحدات إنتاجية كبيرة ودائبة التوسع أنه مبتكر لا أكثر ولا أقل. ومن هنا فهو أبعد ما يكون عن صفة التبريل أو عن

(1) Higgins., «Economic Development» p. 129.

(2) Schumpeter, «Theory ... » p. 75.

(3) Ibid., p. 77.

(4) Ibid., pp. 88—89.

أن يكون رأسمالياً ينفق على مشروعه ثم يحنى أرباحاً في النهاية وطالما أن طبيعة عمله — في رأى شومبيتر — هي التجديد والابتكار فلا ينبغي اعتباره وغيره من المنظمين يكونون فئة اجتماعية قائمة بذاتها كما هو الحال بالنسبة للعمال والرأسماليين^(١).

والغريب أن شومبيتر ذو النزعة الرأسمالية البحتة يصف المنظم وصفاً بعيداً عن الطبقة الرأسمالية الخالصة فهو يدمج عوامل سيكولوجية تكمن في شخصية المنظم الناجح وتجعله يتصرف هذا التصرف أو ذاك . فالواقع الذي يدفع المنظم إلى التجديد والابتكار ليس لمجرد الحصول على الأرباح وإنما هناك دوافع سيكولوجية كامنة في شخصيته تلح عليه وتدعوه للعمل والجد والابتكار والتجديد . أنظر إليه وهو يصف تصرفات المنظم قائلاً : إنه يعيش تحت وطأة حلم يلح عليه ويدعوه إلى تكوين مملكته الفردية الخاصة ... وهناك الرغبة الكامنة في الانتصار على منافسيه ليثبت أنه أجدرهم جميعاً ليتبوأ مكانه ممتازة .. إنه يعمل للنجاح لا ليقتطف ثمار هذا النجاح وإنما للنجاح في حد ذاته^(٢).

وشومبيتر في تأكيد طبيعة المنظم الذي يعمل ويبتكر ويحدد ليحقق النجاح في حد ذاته يقترب من ماركس في تأكيد طبيعة الرأسمالي الذي يجمع الثروة لا شيء إلا للمجرد جمع الثروة وشومبيتر الذي تعود أن يفصل بين معنيين ملتصقين بالشئ يفصل بين وظيفة المنظم في القرن العشرين المتسم بتعدد وكبر الوحدات الانتاجية وبين ملكية المشروع . كما أنه يفصل بين ملكية المشروع وبين القيادة الحكيمة له على أساس أن الثانية أهم من الأولى . وفي هذا المعنى يقول : إن القيادة الحكيمة للمشروع هي الأساس في إنهاضة أكثر من الملكية^(٣) ، أضف إلى ذلك أن شومبيتر يربط طبيعة نشاط

(1) Ibid., p. 78.

(2) Ibid., p. 93.

(3) Schumpeter, «Business Cycles» p. 103.

المنظم في الجهاز الاقتصادي الكبير بالبيئة الاجتماعية والثقافية السائدة والتي يعمل تحت كنفها . وتأكيده لهذا الربط — فيما نعتقد — أثر من الآثار الفكرية العديدة التي نتجت عن أعجابه بماركس وتحليلاته . فالمؤسسات والتنظيمات الرأسمالية والمستوى الثقافي السائد مسائل لها أهميتها لنجاح وظيفة المنظم ، بل إنها الظروف التي ينبغي أن تساعد المنظم في قيامه بنشاطه الابتكاري .

ومن رأى شومبيتر أن بزوغ فجر الرأسمالية أدى إلى النمو المطرد للروح الفردية الرشيدة وبالتالي إلى ظهور العقلية التنظيمية التي تآزر عملية البحث العلمي السليم^(١) . إن الرأسمالية التي قضت على النظم الاقطاعية قد خلقت الوسط أو المجال الاجتماعي الذي ينشط بداخله طبقة من الناس استطاعت بمرور الزمن أن تحقق نجاحاً في الأعمال الاقتصادية التي قاموا بها ومن ثم ارتبط نجاحهم الفني بنجاح المشروع الرأسمالي . وفي هذا المعنى يقول شومبيتر : من الخطأ اعتبار المشروع الرأسمالي شيئاً منفصلاً عن التقدم التكنولوجي ... إن الأول هو القوة الدافعة للثاني^(٢) . ولا بد من توافر عاملين أساسيين في المنظم الكفء .

العامل الأول هو المعرفة والفن التكنولوجي اللذان يسمحان بإنتاج المنتجات الجديدة وبمزج العوامل الانتاجية الموجودة بشكل مختلف يؤدي إلى أفضل النتائج . وايدت هناك صعوبة كبيرة في توافر المعرفة والفن التكنولوجي طالما أن البيئة تحوى كنوزاً طبيعية ومخزناً من الأسول الرأسمالية والاختراعات الفنية غير المستخدمة يستطيع المنظم الكفء أن يعترف منها كما يشاء . وعندئذ ، وعلى حد تعبير شومبيتر ، ليس من وظيفة المنظم أن يغالى في البحث والتنقيب عن الإمكانيات الجديدة فهي موجودة

(1) Schumpeter -Capitalism, Socialism and Democracy-
p. 124.

(2) Ibid., p. 110.

منذ زمن بعيد وبكثرة ملحوظة ويكفى أن يبذل أدنى الجهود ليكتشفها^(١) .
أما العامل الثانى الذى ينبغى توافره ليقوم المنظم بدوره الفعّال فى عملية النمو فهو رأس المال . وأهمية رأس المال فى رأى شومبيتر واضحة ، فطالما أن عملية التجديد والابتكار تتطلب تسير عوامل الإنتاج فى مسالك جديدة، ينبغى أن يكون تحت يد المنظم الوسيلة التى تحقق له هذا الهدف بحيث يستطيع التحكم بسهولة فى عوامل الإنتاج التى تحت أمرته . ومن ثم تصبح التسهيلات الائتمانية على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للمنظم ، لأنها — كما يقول — تمنحه القوة على توجيه عوامل الإنتاج إلى استخدامات جديدة أو تملى عليه اتجاهات إنتاجية جديدة .

ولكن شومبيتر عندما يتكلم عن رأس المال لا يعنى مجرد الأصول الرأسمالية المخترنة والتى يمتلكها المجتمع فحسب وإنما هو يعنى كذلك القوى الشرائية الجديدة التى تخلقها عملية النمو، كما يعنى الدفعات التى تحت يد المنظم فى أى وقت ، وأخيراً فهو يعنى الوسيلة التى يستخدمها المنظم لتوزيع عوامل الإنتاج فى سبيل استخدامات جديدة أو لتوجيه عوامل الإنتاج وجهة جديدة^(٢) .

ولكن يجب أن يأخذ فى الاعتبار أن مفهوم شومبيتر لرأس المال يختلف عن مفهوم الاقتصاديين الكلاسيك له الذين يفرّدون أهمية خاصة لرأس المال باعتباره عاملاً أصيلاً فى العملية الإنتاجية حنباً إلى جنب مع العمل والطبيعة والتنظيم . إن رأس المال فى المفهوم الشومبيترى لا يشترك فى العملية الإنتاجية بشكل مباشر وإنما بطريق غير مباشر ، لأنه يعطى إلى المنظم الوسيلة التى عن طريقها يتم الإنتاج . فكأن المنظم هنا هو الأساس فى العملية بينما رأس المال عامل ثانوى . وفى هذا المعنى يقول شومبيتر مايلى :

(1) Schumpeter, «Theory ... » p. 88.

(2) Ibid., p. 116.

(3) Ibid., p. 116.

(م ١١ — نظريات النمو)

« إن الوظيفة الأساسية لرأس المال هي منح المنظم الوسيلة التي ينتج بمقتضاها..
إن رأس المال هو الكبرى الذى يصل بين المنظم وبين عالم السلع من
حوله . وهو لا يقوم بالعملية الإنتاجية بطريق مباشر وإنما يقوم بمهمة
ينبغي أن تتم قبل بدء العملية الإنتاجية الفنية^(١) . »

ولا يعترف شومبيتر بأهمية رؤوس الأموال النقدية money capital
في حركة النمو الاقتصادى في النموذج الذى تصوره شومبيتر ، وإنما هو يفرد
أهمية خاصة للائتمان والتسهيلات الائتمانية . فهو يقول : إن التسهيلات
تسمح للمنظم بزيادة الطلب على السلع الإنتاجية وتوجيهها إلى وجهات
استعمالية جديدة ، وعندئذ يسير الاقتصاد القومى فى مسالك إنتاجية
جديدة . إن منح التسهيلات الائتمانية للمنظم لا يختلف عن مبدأ إصدار
الآمر إلى النظام الاقتصادى ليلائم نفسه لأغراضه وأهداف المنظم . إنه
بمثابة إعطاء قوة جديدة للمنظم لتقوم بإنتاج جديد^(٢) . »

وتظهر أهمية التسهيلات الائتمانية بالنسبة للمنظم فى حالة حدوث النمو
الاقتصادى ، أما إذا لم يكن هناك نمو فإن الاقتصاد القومى يصبح دائرياً
ينطبق عليه قانون Say فى الأسواق . ولتفسير ذلك يقول شومبيتر : لكل
عرض هناك طلب ينتظر أن يتلاءم معه ، ولكل طلب عرض يوازيه .
وكل السلع فى السوق لها سعر محدد — مع تذبذبات طفيفة — حتى أن كل
وحدة نقدية يمكن أن ينظر إليها على أنها تذهب إلى نفس الطريق فى كل
فترة . وهناك كمية معينة من النقود موجودة فى أى وقت لشراء الكمية
الموجودة من الخدمات الإنتاجية الأصلية حتى تصل إلى ملاكها . ثم تنفق
مرة أخرى فى شراء السلع الاستهلاكية^(٣) ، وهكذا تظهر أهمية التسهيلات
الائتمانية عندما تبدأ عملية النمو .

(1) Ibid., p. 117.

(2) Ibid., pp. 106—107.

(3) Ibid., p. 108.

وتنح التسهيلات الائتمانية المنظم حق على عوامل الإنتاج قبل ان يخلق قيمة معادلة لهذا الحق على شكل سلع وخدمات حقيقية ومن هنا — وفي المدة القصيرة — فان منح القروض والتسهيلات الائتمانية قد تؤدي إلى التضخم . ولكن بعد ان تظهر بوادر التجديد والابتكار في الأسواق على شكل سلع وخدمات جديدة فان القيمة المضافة الى الناتج القومي ستزيد عن قيمة الحقوق التي أوجدتها أرباح المنظمين ^(١) .

يرى شومبيتر أن ظهور جهود المنظم في سلع جديدة أو اندماجات جديدة لعوامل الإنتاج تفتح الطريق أمام نجاح آخر لمنظم آخر بقود طريق التقدم في مسلك آخر أو في نفس المسلك ولكن بطريقة أخرى إلا أن ظهور هؤلاء المنظمين الناجحين لا يقوم على خطة موضوعية هادفة وإنما يظهر هؤلاء المنظمين بغير انتظام — discontinuously — وفي أوقات متباعدة مختلفة ^(٢) .

والمنظم الناجح — في مفهوم شومبيتر — سلعة نادرة في المجتمع . فقليل من الناس من يوهبون صفات القيادة والزعامة الأصلية، وأقل منهم من يستطيع بثاقب بصره وعمق بصيرته اكتشاف المسالك التي تؤدي إلى النجاح والسير فيها . وإذا تمكن أحد المنظمين من تحقيق هذا النجاح وإزالة العقبات العديدة التي تعترض طريق المستقبل لا بد وان يعقبه آخرون يتصفون بنفس الصفات الشخصية المكتسبة . وعند ذلك يصبح النجاح أسهل منالاً ويتم التجديد والابتكار في سهولة ويسر ، الأمر الذي يزيد من معدل نمو الاقتصاد القومي بأسره .

وخلاصة القول أن المنظم هو الشخصية الرئيسية التي تركز عليها نظرية شومبيتر في النمو . فهو الذي يجدد ويبتكر ويخلق بذلك الزيادات المتلاحقة في الناتج القومي . وهي الزيادات التي لا تحدث بطريقة منتظمة

(1) Ibid., p. 110.

(2) Ibid., p. 223.

والتي تتعرض لعلاقات دورية صعوداً وهبوطاً ، وهي الثمن الذي يدفعه طريق النمو في ظل النظام الرأسمالي .

(٤)

أن الدراسات التي قام بها شومبيتر في رسم أبعاد نظريته المشهورة في النمو الاقتصادي في ظل الرأسمالية هي — في واقع الامر — دفاع عن النظام الرأسمالي القائم على حرية المنظم الكفء الناجح في خلق نشاط زائد في الميدان الاقتصادي ، واعتبار هذا النشاط بمثابة الدينامو المحرك للجهاز الاقتصادي بأكمله .

ويبدأ شومبيتر تحليله للنمو الاقتصادي في ظل الرأسمالية بالسؤال الآتي : كيف يستطيع المنظم أن يؤدي دور الخلاق في مضمار النمو الاقتصادي؟ وهو يجيب على هذا السؤال بافتراضات سهلة مبسطة يفترض أولاً أن الاقتصادي السائد تنافسي «ليبرالي» بحث لا تشوبه شوائب أو اتجاهات اشتراكية، كما يفترض ثانياً سيادة حالة السكون أو الثبات Static Condition بمعنى عدم وجود استثمارات صافية لا تجد لها مسلكاً ، وعدم وجود زيادة دائمة في السكان ، ووجود العمالة الكاملة . إلا أن حالة الثبات هذه لم تمنعه من إدراج فرض ثالث وهو وجود فرص علنية غير خافية أمام المنظمين بوجود تضافرات Combinations جديدة لعوامل الإنتاج . وسوف يفترض المنظمون من البنوك والمؤسسات الائتمانية في سبيل الحصول على المواد اللازمة للقيام بهذه التضافرات الجديدة ، وليبددوا العملية الإنتاجية التي من شأنها أن تتدفق النقود من مضخة الجهاز الاقتصادي . وسيكون سعر الفائدة هو « الثمن » الذي يدفعه في سبيل حصولهم على الأموال اللازمة لمشروعاتهم الإنتاجية وهو — أي سعر الفائدة — يمثل جزءاً من أرباحهم المحتملة أو المتوقعة . وسيعتمد بعض المنظمين القادة إلى تهديد الطريق أمام غيرهم من المنظمين ليصبح النظام الاقتصادي كله مليئاً بالمنظمين الأكفاء الذين يحملون تبعه التجديد والابتكار .

وعند ذلك تتجمع موجات الرخاء في بحر الجهاز الاقتصادي الكبير وكما زاد المنظّمون من إنفاقاتهم الاستثمارية وأثرت هذه الاتفاقات على الاقتصاد القومي بأسره ، وكلما تحررت العوامل الانتاجية القائمة من الصناعات الاستهلاكية كنتيجة للادخارات الاجبارية ارتفعت الأسعار وزادت معها الدخول النقدية . وسيؤدي ذلك بدوره إلى حدوث موجات أخرى من الرخاء تؤثر على النشاط الابتكاري وتعتمد المؤسسات القديمة وقد وجدت قوة دافعة في الإنفاق الاستهلاكي المتزايد إلى توسيع انتاجها . وتزيد المضاربات من جانب رجال الأعمال كمحاولة للتنبؤ بالزيادات الإضافية في الأسعار والدخول النقدية . وهنا تعتمد البنوك لا إلى تمويل النشاط الابتكاري الجديد فحسب بل إلى تمويل جميع أنواع التوسعات الاقتصادية في ظل الظروف القديمة وربما كان هذا النوع الأخير من الاستثمار أكبر حجماً من الاستثمارات الابتكارية الأصلية . ويتحول تكوين الناتج القومي خلال المراحل الأولى للتنمية التصاعدية من السلع الاستهلاكية إلى السلع الإنتاجية وستتم الابتكارات تدريجياً ، ويزداد تدفق السلع من النشاطات الاقتصادية المختلفة .

وعندما يصل النمو الاقتصادي التي هذه المرحلة تبدأ هناك عملية تدمير إيجابية . إذ تجد المؤسسات القديمة التي في الدرجة الأولى من الأهمية بالنسبة للنمو الاقتصادي وجهها لوجه أمام منافسة حادة من جانب المؤسسات الجديدة التي انتجت سلعا ومنتجات جديدة والتي استطاعت كسب الأسواق وسيترتب على هذا نتيجة حتمية مؤداها افلاس المؤسسات القديمة أو إدراجها ضمن المؤسسات الثانوية التي تجيء في الدرجة الثانية من الأهمية^(١) .

(١) إلى هذا الحد من التحليل نجد شهاً كبيراً بين شوميتز الرأسمالي وكارل ماركس نبي الشيوعية ومؤسس نظريتها . إلا أن ماركس ينهي تحليله بعد ذلك إلى التنبؤ بانتهاء الرأسمالية نهائياً ليحل محلها النظام الشيوعي الظفر ، بينما شوميتز لا يزال يؤمن بقدرة النظام الرأسمالي على البقاء والتغلب على الأزمات وإعادة التوازن الاقتصادي مرة أخرى .

ولكن كلما استطاع النشاط الابتكاري الوصول إلى حده الأقصى. وكلما استطاع هذا النشاط جنى ثمار عمله يصبح المنظمون في وضع يبيع لهم تسديد الديون المقترضة . ومن ثمَّ وكنتيجة لانتقال هذه الأموال السائلة من المنظمين إلى البنوك تبدأ قوى انكماشية في الاقتصاد القومي . ولن ييطل مفعول هذه القوى قيام منظمون جدد بالاقتراض من البنوك لأن السيل المتدفق من السلع الجديدة والسلع القديمة المنتجة تحت ظروف جديدة يخلق حالة من الاختلال تجعل من الصعب على المنظمين احتساب التكاليف والإيرادات بشكل مرضي . وتبدو المخاطرة وعدم التأكد عالية لدرجة ينخفض معها نشاط المنظمين إلى أن يتوقف هذا النشاط نهائياً .

وسيتوقف التجديد كذلك لا لعدم ظهور اختراعات جديدة بل لأن البيئة الاقتصادية السائدة غير موانية للزيد من هذه الاختراعات . وكلما انخفض مستوى الابتكار والتجديد فإن الأثر الانكماشى لإعادة دفع الديون عن طريق المنظمين سيؤدي إلى انخفاض في الأسعار والدخول النقدي . وعند ذلك تشتد حدة العملية التوازنية . ومع ذلك فلن يطول الأمر على هذا الحال إذ أن الجهاز الرأسمالي الكبير قادر على ملائمة النشاط الاقتصادي من جديد

ولكن على الرغم من هذا فإن شومبيتر يعتقد أنه من الوجهة النظرية البحتة قد لا يستطيع النظام الاقتصادي الرأسمالي استرداد قوته ونشاطه والعودة إلى العمالة الكاملة مرة أخرى إذ يستلزم هذا وقتاً وأمداً طويلاً للغاية قد تصفى خلاله المشروعات الضعيفة نهائياً . ولكن عندما تكتمل الملاءمات الضرورية للابتكارات والتجديدات مهما طال الوقت اللازم لذلك — وعندما يسود الوضع التوازني مرة أخرى يعد المسرح الاقتصادي حينئذ لاستقبال موجة جديدة من الابتكارات وعند ذلك تبدأ الدورة من جديد .. وهكذا .

ولكن الوضع التوازنى بعد كل دورة لا بد وأن يكون فى مستوى أعلا من مستوى التوازنى عند بداية عملية النمو . إذ يستمر ارتفاع كل من الدخل القومى ودخل الفرد فى المتوسط — فى المعنى الحقيقى — فى اتجاه من شأنه القضاء على الاختلالات السائدة ، وسوف تستفيد من جراء هذا جميع فئات المجتمع . إذ لا بد من إرتفاع الأجور الحقيقية وارتفاع مستوى التشغيل .

وشومبيتر فى هذا الرأى الأخير لا يؤكد وجود النزاع أو الصراع بين فئات المجتمع إزاء مشكلة التوزيع خلال عملية النمو . فالعمل لا بد وأن يحصل على نصيبه من الجهود الابتكارية المتزايدة فى ظل الرأسمالية طالما أن العمال يوجهون نحو إنتاج السلع التى تطلبها الجماهير الشعبية ذات الطلب المتزايد . ولا بد وأن يحصل المنظّمون على نصيبهم المتزايد من الربح وهكذا يعم الرخاء دون ثمة نزاع طبقي .

ويلاحظ من التحليل الفكرى لشومبيتر وجود اتجاهات واضحة نحو الرأسمالية باعتبارها البيئة المادية الثقافية التى تحدد إمكانيات التجديد والابتكار وبالنسبة للنمو الاقتصادى . فالبيئة الرأسمالية — فى رأيه خالية من العقبات الكأداء التى تمنع خلق اتجاهات تصاعدية فى الناتج القومى . ولكن العجيب أن شومبيتر المدافع عن الرأسمالية والمتكلم باسمها فى فترة الثلاثينيات من هذا القرن يقول فى كتابه القيم « الرأسمالية والاشتراكية والديموقراطية مايلى » يشير التنظيم الحالى للنظام الرأسمالى إشارة واضحة إلى استحالة انهياره تحت ثقل العوامل الاقتصادية .. إن نجاح الرأسمالية يدعو إلى الإقلال من شأن المنظمات الاجتماعية التى تحميها ، كما أنه يخلق بالضرورة حالات تجعل من الصعب على الرأسمالية أن تعيش وجودها وبالتالى تشير إلى الاشتراكية كنظام آخر يرثها ^(١) .

(1) Schumpeter" Capitalism Socialism and Democracy
p. 61.

وهو حين يعرض الحجج التي تؤيد النتيجة الأخيرة يؤكد أولاً الأسس الثقافية التي يقوم عليها النظام الرأسمالي وهي التعقل الواعي الذي يختلف عن القرارات غير المنطقية والمتحيزة التي تسود بعض الدول الأخرى ولا يعنى هذا أن الرأسمالية تخلو تماماً من مظاهر السلوك غير الواعي وإنما يعنى وجود مجال كبير للتوسع في التفكير المتزن الرشيد . أضف إلى ذلك أن شومبيتر لم يكن ينظر إلى النظام الرأسمالي وكأنه هو النظام أو الثقافة الوحيدة التي تبرز مزايها إصدار قرارات رشيدة ، وإنما يؤكد أن الرأسمالية تؤيد فقط كل ما هو معقول ورشيد وتوسع من آفاقها . وربما أثر هذا التفكير الرشيد الذي يحسب حساب كل كبيرة وصغيرة في كل فروع وآفاق الفكر المعاصر كالفن والعلوم الإنسانية والدين والطب . والرأسمالية تخلق كذلك البيئة أو الوسط الاجتماعي الذي يساعد الأفراد على تحقيق إمكانياتهم في المجال الاقتصادي . أن اتجاه أفضل العقول والأفكار إلى الحقل الاقتصادي يمنع الترشيح في حد ذاته قوة دافعة جديدة . وفي هذه المعاني كلها يقول شومبيتر : ليست المؤسسات الحديثة ذات الآلات الميكانيكية الضخمة فقط وليس حجم الإنتاج الذي يتدفق منها ، وليس فقط الفن التكنولوجي الحديث والتنظيم الاقتصادي بل إن جميع المظاهر والإمكانيات التي حققها المادية المعاصرة سواء بطريق مباشر أو غير مباشر من إنتاج وخلق العملية الرأسمالية ^(١) .

ومع ذلك — وعلى الرغم من هذه القوة الدافعة التي يضيفها شومبيتر على النظام الرأسمالي إلا أنه يرى بأن الأسس الاجتماعية والاقتصادية للرأسمالية قد بدأت في التدهور . وهو يبنى هذا الرأي عن ثلاث حجج . اضمحلال مهمة المنظمين في التنظيم الرأسمالي الحديث . وانحيار الإطار ، الهيكلي للمؤسسات داخل التنظيم الرأسمالي الليبرالي وتدهور

(1) Ibid., p. 125.

الفئة السياسية التي تحمى النظام الرأسمالى وإضمحلال نفوذها السياسى والاجتماعى .

أما عن النقطة الأولى وهى إضمحلال نفوذ ومهمة المنظمين فى التنظيم الرأسمالى الحديث — فإن التحليل الذى أورده شومبيتر مقنع تماماً . فطبيعة الوظيفة التى يقوم بها المنظم تقوم أساساً على التغلب على النظم والأنماط الاقتصادية القائمة وخلق أشياء جديدة وأنماط إنتاجية . فالمنظم فى المفهوم الشومبيترى قادر على التغلب على العقبات التى تعترضه وفى الوقت نفسه قادر على الوقوف على قدميه فى معترك الحياة الاقتصادية عملاقاً كبيراً مجدداً مبتكراً . وهنا تكون النتيجة الحتمية قد تحققت ، ويقصد بها التغير الإقتصادى بكل ما فى الكلمة فى معنى .

ولقد تحقق هذا بالفعل إبان القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين حينما ظهر المنظمون الكبار وزعماء الصناعة والتجارة وقاموا بإنجازاتهم الجليلة فى ظل الرأسمالية النامية . إلا أن نجاحهم هذا جعل من فكرة التجديد والابتكار مسألة روتينية لا تخضع لومضات العقل البناء بل إلى التنظيم العلمى الجماعى .

ان التقدم الفنى التكنولوجى هو اليوم عمل جماعى منظم - Team Work يشترك فيه العلماء والباحثين داخل وحدات إنتاجية كبيرة . كما أن عملية التسويق وإدارة أوجه النشاط الجديدة أصبحت هى الأخرى عملية أوتوماتيكية مستقرة ثابتة يقوم بها أفراد كل فيما يخصه بشكل تبرز فيه روح الجماعة والتعاون داخل نطاق الجماعة . ومن هنا فإن عملية الابتكار والتجديد قد تغيرت عما كانت عليه إبان جيل زعماء وقادة الصناعة والتجارة القدماء . فهى اليوم أقرب إلى العملية الروتينية التى يقوم بها أفراد عاديين داخل نطاق المشروعات الكبرى ، أو قد يقوم بها منظّمون بيروقراطيون مدربون على الإدارة والتنظيم .

وينتقل شومبيتر بعد ذلك إلى نقطة أخرى ذات جانب اجتماعي وسياسي فيقول بأن المنظم الحديث الذي يوجد في المجتمع الرأسمالي لم يعد قادراً على القيام بالدور الاقتصادي الكبير الذي كان يقوم به من قبل . ولا يختلف في هذا عن الفئة البرجوازية بأكملها ، تلك الفئة التي كانت لها كل القوة والنفوذ وأصبحت اليوم أضعف من أن تؤثر في النواحي السياسية والاجتماعية ، ومن ثم فقدت وظيفتها التقليدية وأهميتها كطبقة . . . وقد أدى هذا كله إلى تحول في الفئة الصناعية البرجوازية بأكملها من فئة تعيش بطريق مباشر أو غير مباشر على الأرباح إلى فئة أخرى تعيش على الأجور التي تدفع لهم في سبيل الإدارة والتنظيم .

وإذا انتقلنا إلى النقطة الثانية الخاصة بانهيار إطار المؤسسات في النظم الرأسمالية نجد شومبيتر يؤكد أن المنظم يسير في اتجاه من شأنه ليس فقط هدم وظيفته الاقتصادية والاجتماعية بل هدم الإطار العام للمؤسسات القائمة التي يعمل داخلها . إن الاتجاه الاقتصادي الحديث يعمل على زيادة حجوم المشروعات التجارية وزيادة التركيز الرأسمالي . ولقد بالغت رأسمالية القرن العشرين في السير نحو هذا الاتجاه بكل طاقتها . والمعروف أن هذا الطريق يضر بحيوية التنظيم الداخلي للرأسمالية ، ويدعو إن عاجلاً أو آجلاً إلى الإضرار بحق الملكية الخاصة وحرية التعاقد . ولكن سيئات التوسع وكبر حجم المشروعات التجارية لا تنصب فقط على المجال الاقتصادي وإنما تعداه إلى النواحي الاجتماعية والسياسية . حقاً — كما يقول شومبيتر — أن ضخامة الحجوم الإنتاجية يشارك مشاركة فعالة في النمو الاقتصادي السريع ، ولكن الشرور الناجمة عنه تتضمن إضعاف المفاهيم الرأسمالية المتعاقد عليها ، وهي الملكية الفردية وحرية التعاقد .

أضف إلى ذلك أن التوسع في حجم الوحدات الإنتاجية — وهو طابع السنوات الأخيرة من هذا القرن — قد أفقد المنظم دوره التقليدي القديم

فضلا عن أنه أفقد صاحب رأس المال دوره في ملكية هذه الوحدات . فالمالك لم يعد يقوم بإدارة مشروعاته الكبيرة بل اضطر نتيجة لكبر حجم هذه المشروعات إلى استئجار فئة من المديرين المحترفين الاجراء ليقوموا عنه بهذا العمل . أن كبر الحجم الإنتاجية أدى إلى بروز الشركات المساهمة الكبرى لعدم استطاعة مالك واحد فقط تمويل المشروع بأكمله . ومن ثمّ حلت فئة جديدة مالكة هي حملة الأسهم محل المالك الرأسمالي الكبير في أكثر المشروعات الإنتاجية الرأسمالية . وهذه جميعها تغيرات جذرية أضعفت مرة أخرى من مبدأ الملكية الفردية وحرية التعاقد وهما العمودان الأساسيان للنظام الرأسمالي .

والدليل الثالث الذي يسوقه شومبيتر ليثبت تداعى الرأسمالية هو أن الفريق الذي كان يحمى مصالح الرأسمالية المبكرة في المجال السياسى قد تضائل أثره . فقد ظهرت مع تطور الرأسمالية دول قوية ذات حكومات ملكية بين القرنين السادس عشر والسابع عشر . ولقد عمدت القوى الملكية اخضاعا للنبل الاقطاعين من ملاك الاراضى إلى تشجيع فئة الرأسماليين الصناعيين والتجار وقربتهم اليها ومنحتهم الكثير من النفوذ السياسى . وبالفعل أيد هؤلاء جميعاً الملكية من الناحية الاقتصادية وأصبحوا سنداً لها .

إلا أن نجاح الرأسمالية باستتباب كل مقومات الحياة الاجتماعية والاقتصادية وبعض المقومات السياسية لطبقة رجال الصناعة الأذكاء قد حطم الملكية التى كانت هى ذاتها مصدراً لقدرتهم ونفوذهم فى المراحل الأولى . فعند ما أصبح الصناعيون ورجال المال والتجارة قوة اقتصادية كبيرة وضحت مواقفهم الرشيدة وتصرفاتهم التى تنم عن العقل والحكمة فى المجال الاقتصادى ودخلوا الحياة السياسية وتمكنوا من السلطة وادخلوا إصلاحات سياسية كبيرة . ولكن وعلى الرغم من ذلك يرى شومبيتر أن رجال الصناعة الذين نجحوا اقتصادياً ووصلوا إلى أعلا قمة الهرم الاجتماعى وتربعوا على

عروش المال لم يعدوا إعداداً كافياً لدخول معترك الحياة السياسية ثم النجاح في هذا المعترك السياسى ذو الطابع المحلى والدولى فى نفس الوقت .

وعلى الرغم من اضمحلال مهمة المنظم وانهيار القواعد المتعلقة بالملكية الفردية وحرية التعاقد وتداعى الطبقة الاجتماعية التى تحمى البرجوازية، إلا أن هذه الظروف جميعها ليست كافية لتحطيم الرأسمالية . ولهذا يرى شومبيتر — وهو الاقتصادى العلمى "اللامع" — أنه ينبغى القيام بأعمال عدائية إيجابية ضد النظام الاجتماعى الرأسمالى السائد III وهنا يظهر فى جلاء ما أحدثته قراءات ماركس وتحليل ماركس فى نفسية الرجل من آراء تنسم بالماركسية بما دعا البعض إلى وصفه بالماركسى المقنع (1) .

ويعتقد شومبيتر أن العداء البادى ضد الرأسمالية سيقوم على أكتاف الطبقات المثقفة من الشعب، ذلك أن الميكانيكية العملية للرأسمالية ذاتها تمنح المثقف حرية أكثر فعالية لممارسة مهنته التقليدية التى يصلح لها ويتقنها وهى — فى رأيه — حرية النقد بكل ما تتضمنه هذه الكلمة من معنى . أى حرية نقد الأفراد والأحداث الجارية والطبقات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية . وسيزداد هؤلاء المثقفون فى العدد بزيادة فرص التعليم أمام الجماهير وبدخول الكتبة وصغار الموظفين من أصحاب الياقات البيضاء (على التعبير الإنجليزى white collar groups) الذين سيجدون فرص العمل تقل رويداً رويداً أمامهم وسيتحولون شيئاً فشيئاً إلى فئات ناقمة ناقدة حاسدة على المجتمع . وعند ذلك سيتزايد العداء للرأسمالية التى سيعتبرونها جميعاً مصدراً للبلاء وأصلاً له . وسيحاول المثقف الناقم أن يجد متنفساً لآرائه عند الطبقة العمالية وأن يفرض على هذه الطبقة الأخيرة زعامته الزائفة ليعضن بذلك إصلاح النظام السياسى والاقتصادى القائم . وسيصب جام غضبه على النظام الرأسمالى الذى يكرهه العمال بالطبع ، وربما ينجح فى

(1) Sir Alexander Gray's Lectures at Edinburgh University — 1950.

ذلك وتكون النتيجة بعد هذه التيارات كلها هي التقلص في نفوذ النظام السياسي الذي يقوم عليه النظام الرأسمالي وبالتالي خلق حركة نحو الاشتراكية .

(٥)

إن نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي على الرغم من نزعتها الرأسمالية الواضحة تقف على قدم المساواة في الأصالة والعمق مع غيرها من النظريات الاقتصادية الكبرى التي أثرت في الفكر الاقتصادي المعاصر وساهمت بحق في تكوين شجرة العلوم الاقتصادية .

كما أن آرائه الاقتصادية عموماً سواء ما تعلق بالآزمات والدورات أو بالنظم الاقتصادية المعاصرة أو تطور الفكر التاريخي لا تقل عمقاً وأصالة عن آراء أئمة الفكر الاقتصادي الذين أسسوا علم الاقتصاد كآدم سميث وريكاردو مالتس وماركس ومارشال وكينز^(١) .

ومع ذلك فإن نظريته في النمو — كأى نظرية أخرى — لا تخلو من عيوب. ولعل أحد عيوبها هي افتقارها إلى العمومية الشاملة ، فالنظرية عمدت إلى تأكيد مجموعة معينة فقط من العلاقات دون غيرها . لقد ركز شومبيتر تحليلاته بشكل واضح على عملية الابتكار والتجديد وسار في هذا الشوط إلى مراحل بعيدة راسماً الصورة التي يتم بها هذا الابتكار وموضحاً في غير ما لبس أو غموض الدور الهام الذي يقوم به المنظم الكفء في هذا المجال .

وليس هناك ما يعيب شومبيتر في هذا الاعتقاد ، فعملية الابتكار التي يقوم بها المنظم لها أهميتها وفعاليتها في تطور الرأسمالية . وللذلة على هذا نذكر أن عمليات الابتكار التي قام بها المنظمون في القرن التاسع عشر وأوائل العشرين كان لها أعظم الأثر في خلق النمو في الدول الرأسمالية بشكل

(1) Meir & Baldwin, «Economic Development» p. 95.

لم يسبق له مثيل في تاريخ هذه الدول . إلا أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية قد تغيرت تغيراً كبيراً في القرن العشرين . ذلك أن طبيعة عملية الابتكار قد أملت بها تغيرات تدريجية عميقة غيرت من وضعها ووظيفتها التي قامت بها أبان القرن التاسع عشر وأوائل العشرين .

إن عملية الابتكار في الدول الصناعية والكبرى أصبحت من اختصاص المؤسسات الكبرى لا المنظم الفرد . كما أن طبيعتها هي اليوم أقرب ما تكون إلى التنظيم الروتيني المبني على عمليات حسابية معقدة يشترك فيها عدد كبير من العلماء والباحثين . ومن هنا فإن كثيراً من الاقتصاديين وعلماء إدارة الأعمال التجارية أصبحوا في صف الرأي القائل بأن الابتكار والتجديد في السنوات الأخيرة من هذا القرن هو جزء لا يتجزأ من النشاط التجاري للمؤسسة الكبيرة . ومن هنا أيضاً وضح الاختلاف بين طبيعة المنظم في الرأسمالية المعاصرة وبين المنظم في النموذج الشمبترى القديم .

وإذا كانت مهمة الابتكار والتجديد يقوم بها اليوم عدد كبير ومتغير من الأفراد الباحثين المتخصصين ، كان من الصعب تحدتد ما قام به أحدهم بالفعل في ميدان الابتكار . إذ أن العملية أخذت طابع الاشتراك أكثر من الطابع الفردي التنافسي . كما أصبحت تكاليف البحث والتطوير تدخل ضمن التكاليف الإجمالية المشروع مثلها مثل أية تكاليف أخرى تدخل ضمن نطاق المشروع . وهنا نقف قليلاً لنسائل أنفسنا السؤال الآتي . هل كان شومبتر ، وهو الاقتصادي اللامع الذي بحث في طبيعة الرأسمالية والاشتراكية والدورات التجارية وغير ذلك من الموضوعات غافل عن هذه النقطة بالذات ولماذا لم يفتن إلى طبيعة التغير الذي طرأ على النظام الرأسمالي في الأزمنة الحديثة ؟

والواقع أن شومبتر فطن فعلاً إلى طبيعة هذا التغير . فقد أشار أن المنظم قد أصبح — في الوقت الحاضر أي في الزمن الذي عاش فيه شومبتر وكتب مؤلفاته ، وهو السنوات الثلاثينية من هذا القرن — يلعب دوراً قديماً

لا يتسم مع التجديد المتواصل الذى يطرأ على النظام الرأسمالى . ومع ذلك فإنه يقرر أن هذه النقطة لا تضعف من نظريته ، بل إن عدم وجود تناسق بين نظريته وبين الامكانيات العملية الحديثة تشير إلى أن الرأسمالية كنظام اقتصادى مصيره إلى الزوال^(١) .

وثمة نقطة أخرى يمكن أن يوجه إليها النقد فى تحليل شومبيتر ونعنى بها التحليل الاقتصادى والاجتماعى للعملية الرأسمالية . أن هذا التحليل — فى واقع الأمر — جدير بالإعجاب حقاً إلا أن الإقتصاديين الرأسماليين المعاصرين (وحتى الاشتراكيون المعاصرون كذلك) لا يؤيدونه فى النتائج النهائية التى وصل إليها . فالجميع الذى أدلى بها لتحليل الرأسمالية لا بأس بها إلا أنها غير مقنعة بالنسبة للواقع الذى حدث بالفعل .

يرى شومبيتر أن الرأسمالية سوف تتداعى تحت وطأة البيئة الاجتماعية المتغيرة وتحت وطأة الأزمات المستمرة ، وأن الاشتراكية ستحل محلها . كما أن التحليلات التى قام بها تشير إلى أن طبيعة النظام الرأسمالى قد تغيرت عما كانت عليه إبان عهد الرأسمالية الأولى — وهى نتيجة يؤيدها الجميع — إلا أن هذه التحليلات لم توضح أو تفسر بشكل مقنع كيف ستحل الاشتراكية محل الرأسمالية .

ونحن لا ننكر اتجاه شومبيتر القائل بأن الحكومة سوف تغير من اتجاهاتها نحو حماية بعض الفئات السياسية فى المجتمع — وهو اتجاه صحيح أثبتته الأحداث فى السنوات الأخيرة — إلا أن الحجة المقنعة لاتزال مفقودة وهى الحجة القائلة بأن الاشتراكية ستحل محل الرأسمالية فى الدول الصناعية الكبرى .

كما أن النتائج التى توصل إليها شومبيتر إزاء وظيفة المنظم فى الرأسمالية الحديثة ، وتغير طبيعة الملكية الخاصة وتغير مفهوم الحرية ، وحتى الاتجاهات

(1) Ibid., p. 96.

الحديثة في مركز العائلة. كل هذه النتائج قد تكون مقبولة ، ولكن من الصعب على الإقتصادي المعاصر أن يتفق مع شومبيتر على أن الاشتراكية ستحل محل الرأسمالية في العالم الصناعي الغربي ، أو حتى قبول الرأي القائل بأن الاشتراكية في طريق التطبيق في دول الغرب الرأسمالي وخاصة بعد التكتلات الرأسمالية التي نراها اليوم ممثلة في السوق الأوروبية المشتركة وفي دول حرية التجارة .

و النقطه الأخيرة التي نود توضيحها هنا بخصوص أوجه النقد التي توجه إلى شومبيتر هي تصويره الفذ للمنظم . فقد صورته كشخصية قوية ومرنة في نفس الوقت ، كما صورته كشخصية قادرة على تخطي جميع أنواع العقبات والعراقيل التي تعترضه . ولكن شومبيتر يغير من هذه الصورة كلية عندما يصف المنظم في المجال الاجتماعي أو السياسي . إذ يرسم له صورة أخرى تختلف عن الصورة البراقة التي رسمها له في المجال الاقتصادي .

لقد أدخل فئة المنظمين ضمن الفئة البرجوازية ، وهي فئة ضعيفة غير قادرة . ثم أن المنظم — في رأيه — لا يستطيع أن يتلاءم مع التغييرات السياسية التي تطرأ على النظام الرأسمالي الحديث .

إن تحليلات شومبيتر ولو أنها مثيرة إلا أنها تقسم بشيء غير قليل من المبالغة وزيادة التأكيد . أن القول بأن التاريخ يتضمن تغيرات دائمة مستديمة يختلف تماماً عن القول بأن شكلاً اشتراكياً جديداً سوف ينبثق من النظام الرأسمالي . وهو في هذا يبرز الأثر الذي أحدثه ماركس في تشكيل اتجاهاته الفكرية المتعلقة بالتطور التاريخي الحتمي .

لقد رأى شومبيتر كيف بدأت الرأسمالية في التغير ، فاسرع واستنتج أنها آخذة في الانحدار والتلاشي . ولا شك أن هذا التفسير يعتمد على تفسير خاص للتاريخ ، بل هو تفسير ماركسي بحث ولكن كيف تموت الرأسمالية

وكيف ستحل الاشتراكية محلها؟ هنا نجد شومبيتر قاصر على أن يدلي
بحجج مقنعة، فهو يقول:

«We know nothing as yet about the precise way by
which socialism may be expected to come except that there
must be a great many possibilities ranging from a gradual
bureaucratization to the most picturesque revolution».^(١)

وحتى إذا قبلنا ما جاء في آراء شومبيتر عن تحول الرأسمالية فيخيل إلينا
أن الرأسمالية ستتغير بالفعل في الدول الغربية ولكن إلى نظام آخر
غير الاشتراكية.

(1) Schumpeter — «Capitalism, Socialism and Democracy»
p. 162—163.

(م ١٢ — نظريات النمو)

الفصل العاشر

روستو

يختص من يظن بأن روستو هو أول من نادى بنظرية المراحل التي يمر بها الاقتصاد القومي في طريقة نمو والارتقاء . فقد سبقه في هذا الرأي أعضاء المدرسة الاقتصادية الألمانية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين^(١) . ومع ذلك فإن آراء روستو العصرية في مراحل النمو قد أكتسبت شهرة واسعة في موضوع النمو الاقتصادي أكثر من أي عالم آخر من سبقوه في هذا الرأي . ويرجع ذلك أولاً إلى أن روستو قد ركز أبحاثه وآرائه الاقتصادية حول هذه الفكرة بالذات فأبرزها كوحدة قائمة بذاتها لا تحتاج إلى مزيد من التوضيح بينما عمدت المدرسة الألمانية إلى إدراج هذه الفكرة خلال أبحاثها ودراساتها الاقتصادية التاريخية دون التركيز عليها ودون الإشارة إلى حالات معينة في الدول المتخلفة يمكن أن تنطبق عليها هذه الآراء . ومن ثم ظهرت آرائهم في النمو والارتقاء باهتة ضعيفة قلما تلفت نظر الباحث في نظريات النمو الاقتصادي^(٢) .

والواقع أن الآراء الاقتصادية على وجه العموم قلما يستطيع الإنسان إرجاعها إلى إقتصادي بذاته شكل قاطع . ذلك أن الآراء نفسها لا تخرج عن أن تكون محصلة لأفكار قديمة تأثر بها الفرد وأثرت عليه ثم أضاف عليها

(1) Hoselitz, F. 'Theories of Stoges of Econ. Growth' Article in Theories of Econ. Growth Etid by Hoselitz and others p. 193.

(٢) يختلف هذا الرأي تماماً عن رأي البروفسور Hoselitz الذي نشر مقالا بأكمله عن المدرسة الاقتصادية الألمانية في القرن التاسع عشر وأوائل العشرين باعتبارها الأساس والمصدر الأول والأخير لنظرية المراحل دون الإشارة إطلاقاً إلى آراء روستو في هذا الصدد . راجع المقال السابق .

آراء من عنده اكتسبها من البيئة التي عاشها والزمن الذي عاصره فأدبها كلها سواء القديمة منها أو الحديثة في تركيبه الذاتي والنفسى. فأصبحت بعد ذلك وكأثرها جديدة لا تمت بصله إلى الماضي أو بمن تأثر بهم في الماضي بينما هي في واقع الأمر موجودة وقائمة بذاتها فيما مضى وقد اكتسبها الزمن والبيئة والظروف لونا جديداً ملائماً للعصر ومتفقاً ومقتضيات الظروف والأحوال المستحدثة .

ولا ينطبق هذا الرأي الشخصى البحت على نظريات النمو الاقصادى فحسب بل وربما ينطبق على جميع النظريات الاقتصادية الأخرى . فلا توجد نظرية واحدة أو إقتصادى واحد لم يتأثر بمن سبقوه وبالتالي فلا أعتقد أن أى إقتصادى مهما كان مستواه الفكرى يستطيع أن يخلق نظرية اقتصادية سليمة من فراغ دون ما صلة بالنظريات السابقة . فالفكر الإقتصادى سلسلة لانهاية لها من الآراء والأفكار القديمة والحديثة تسير في وحدة مؤتلفة وقبلها تجد هذه السلسلة انفصالاً .

ولست هذه المقدمة دفاعاً عن روستو وإنما هي وضع الأمور في نصابها الصحيح . حقاً إن نظرية المراحل لها أصول تاريخية بعيدة بشكل أو بآخر . ولكن هل هناك نظرية من النظريات الحديثة في الاقتصاد ليست لها أصل أو شبهة في التاريخ الإقتصادى القديم ؟ لا اعتقد ذلك .

(١)

إن الفكرة الأساسية في نظرية المراحل أن الاقتصاد القومى يسير في طريق طويل شاق حتى يصل إلى النمو والارتقاء . بمعنى أن الاقتصاد القومى لا يمكن أن يحقق التقدم المنشود إلا إذا سار في هذا الطريق وإلا إذا قطع مرحلة تلو الأخرى وتخطى العقبات والسدود التي تعترض طريقه ليصل إلى أعلا درجات النمو الإقتصادى .

ومن هنا، وعلى أساس هذه الفكرة المبسطة المعقولة يمكن ترتيب البناء الهيكلي للمجتمعات على أساس مراحل نموها الاقتصادي إلى فئات تبعا لوجهة النظر الخاصة التي يراها صاحب الرأي. فروستو مثلاً يقسم هذه المراحل إلى خمسة، الأولى هي المجتمع التقليدي القديم الذي يتميز بالجمود الاقتصادي التام وبالقيود العنيفة المفروضة على الإنتاج غير التبادلي. والمرحلة الثانية هي مرحلة المجتمع الذي يتأهب للانطلاق، ثم المجتمع الذي انطلق فعلا والمجتمع المتجه نحو النضج وأخيراً المجتمع الذي دخل عصر الاستهلاك على نطاق واسع. وإذا كان هذا هو رأي فروستو في مراحل النمو فهناك تقسيمات أخرى لاقتصاديين آخرين عاشوا قبله وكان لهم نفس هذا الرأي في عموميته، إلا أنهم عرضوه في شكل آخر يختلف عن فروستو ولكنه لا يختلف في الجوهر والمضمون. ونذكر على سبيل المثال أن الاقتصادي الألماني Wilhelm Roscher — وهو أحد أقطاب المدرسة الألمانية القديمة في أواخر القرن التاسع عشر — يرى في مبدأ التطور الاقتصادي شبيهاً بالحياة العصرية نفسها حيث ينمو الاقتصاد القومي ويكبر ويتوسع إلى أن يصل إلى مرحلة النضج ثم يذوى ويذبل وينحل بعد ذلك كأي كائن حي يبدأ بالحياة وينتهي بالموت والفناء^(١). وهناك — ومن نفس المدرسة السابقة — الاقتصادي Karl Knies الذي ينظر إلى النمو الاقتصادي كساحية من الاتجاه العام للتقدم الإنساني الثقافي. فالإنسان في كفاحه الطويل عبر العصور والأجيال يحقق تقدماً مضطرباً في النواحي الثقافية والإنسانية وستعكس هذه التقدّمات على النواحي الاقتصادية فتعمل على تقدمها كذلك لتسير جنباً إلى جنب مع الثقافة والعلم، وهكذا يربط Knies مراحل التقدم الثقافي بالتقدم الاقتصادي. ومن نفس هذه المدرسة هناك Hildebrand الذي يتفق والخط العريض الذي سار فيه زميلاه وأعنى به وجود مراحل معينة يسير فيها الاقتصاد القومي في تقدمه. إلا أنه يختلف عنهما في الشرط الذي بموجبه يتحقق أعلا مراحل النمو.

(1) Ibid., p. 194.

وهو — فى رأيه — التنظيم الاقتصادى السليم الذى يضمن تحقيق مراحل التقدم . ومع ذلك فإن آراء هؤلاء المفكرين الثلاثة يمكن إرجاعها إلى كتابات الفلاسفة والكتاب القدماء فى القرنين الثامن عشر والسابع عشر الذين أظهروا ميلاً واضحاً نحو فكرة التطور فى كل شىء والذين آمنوا بأن سنة الطبيعة هى التطور والارتقاء وأن الإنسان يهدف إلى الكمال وسيصل إلى هدفه هذا طالما توفرت شروط ومؤهلات معينة تمكنه من تحقيق الكمال المنشود^(١) .

ومع تعدد الاقتصاديون الألمان الذين آمنوا بنظرية المراحل — بصرف النظر عن عدد هذه المراحل ، والقوى التى تؤدى إلى انتقال المجتمع من مرحلة معينة إلى المرحلة التى تليها — إلا أن الاقتصادى Friedrich list قد أوضح فى جلاء تام فكرة المراحل الاقتصادية التى يمر بها الاقتصاد^(٢) القومى . فهو يفرّق بين المراحل الخمسة التالية .

١ — المرحلة الوحشية البربرية التى يبدأ بها الإنسان تطوره التاريخى على مر العصور .

٢ — مرحلة الرعى التى تلى المرحلة الوحشية البدائية والتى يستأنس فيها الإنسان ببعض الحيوانات ويستخدمها لتساعده فى حياته الجديدة وفى هذه المرحلة لا يستقر الإنسان فى بقعه معينة من الأرض وإنما يهيم على وجهه بحثاً وراء مصادر ثروة والرزق .

٣ — المرحلة الزراعية التى يعرف الإنسان عندها الزراعة ويستقر فى بقعة معينة من الأرض يفلحها لئلا كل من ثمارها ، ولقد اتسمت هذه المرحلة بالجمود الحركى وباقنصاد غير تبادلى .

(1) Ibid., p. 195.

(٢) ومع ذلك ، ومرة أخرى ، ليست آراء فردريك ليست من عندياته ومن خلقه . وابتكاره . فلقد أوضح شوميتز إن ليست سمح لنفسه بافتراض فكرة المراحل من فلاسفة القرن الثامن عشر .

Schumpeter, J. •History of Economic Analysis• New-York: 1954. p. 505.

٤ — المرحلة الزراعية الصناعية وتنسم باقتصاد زراعى نامى جنباً إلى جنب مع اقتصاد صناعى يحاول جاهداً أن يقف على قدم المساواة مع الاقتصاد الزراعى القديم . كما تنسم هذه المرحلة كذلك بتحول تدريجى يطرأ على الاقتصاد القومى فينقله من الجمود إلى الحركة بفضل الصناعة والعمليات الصناعية التى تتداخل فى بطن وثقة داخل الإطار الاقتصاد القومى الامام . كما يتحول السكان شيئاً فشيئاً من العقلية الزراعية التقليدية التى سيطرت عليهم فترة زمنية طويلة إلى العقلية الصناعية المتحررة والتى بموجبها يتم استخدام بعض الطرق والوسائل الفنية فى الإنتاج . ثم يعم استخدامها بعد ذلك . وعند ذلك ينتقل المجتمع إلى المرحلة الأخيرة .

٥ — المرحلة التى تتميز بقطاع زراعى وصناعى وتجارى على جانب كبير من النمو والتقدم .

ويتفق Hildebrand والخطوط العريضة التى رسمها في مراحل الخمسة السابقة إلا أنه يركز أهمية قصوى على الرغبات الاجتماعية والاقتصادية فى الشعوب تلك الرغبات التى تدفعها دفعاً لتحقيق التقدم والانتقال من مرحلة من مراحل النمو إلى أخرى . وهو فى اعتقاده هذا يقترب من آراء ماركس الذى يدمج الظروف الاجتماعية والاقتصادية فى وحدة واحدة ويضيف عليها العلاقات الاجتماعية بين الناس كسبب من أسباب تحول المجتمعات من طور معين من أطوار التقدم إلى طور آخر . ولكن Hildebrand يخالف ماركس فيما انتهى إليه الأخير من فناء النظام الرأسمالى ووصول المجتمع إلى الشيوعية كنظام أخير يتوج به البشر كفاحهم الطويل نحو التقدم . إن Hildebrand رأسمالى قلباً وقالباً وهو يعالج مراحل المختلفة فى إطار رأسمالى وبأسلوب رأسمالى . مؤكداً أثر البيئة السياسية والثقافية والاقتصادية فى سرعة تحرك المجتمعات من مرحلة إلى أخرى .

وعلى نفس الخط الفكرى العريض سار الاقتصادى الألماني Karl Bucher الذى أكد هو الآخر فكرة مراحل النمو ولكن بطريقة

تختلف نوعاً ما عن زميله ليست وهيلبراند^(١) فقد قسم المراحل إلى ثلاثة فقط .

١ — مرحلة الاقتصاد الريفي المستقل

٢ — مرحلة الاقتصاد المدني — نسبة إلى مدينة .

٣ — ومرحلة الاقتصاد القومي^(٢) . وتتميز المرحلة الأولى بضآلة حجم الإنتاج عموماً الذي يتركز في الزراعة ، كما تتميز كذلك بعدم وجود تبادل ذو شأن إذ يهدف الإنتاج إلى الاستهلاك المباشر عن طريق المنتجون أنفسهم بمعنى أن استهلاك السلع يتم في مكان إنتاجها ويصف Bucher هذه المرحلة قائلاً : « أن الظاهرة الأساسية التي تميز هذه المرحلة هي عدم وجود اقتصاد تبادلي . أي الاتصال المباشر بين الخدمة التي تؤدي والخدمة التي تقابلها وحرية الحركة من جانب الوحدات الفردية التي تتاجر مع بعضها البعض^(٣) .

وتتميز المرحلة الثانية بقيام التبادل — تبادل السلع والخدمات بين المنتجين والمستهلكين — ويتم تحول المجتمع إلى هذه المرحلة بقيام المدن والتجار وتحسن طرق المواصلات التي تربط الريف بالمدن الجديدة النامية . ويضرب Bucher مثلاً لهذا التحول عندما تحولت القرى الإقطاعية في العصور الوسطى إلى مدن أوروبية تجارية نامية مديّة بالثروة والتجارة . ولقد تحول المجتمع بعد هذه المرحلة — في رأيه — إلى المرحلة الثالثة والأخيرة ويعني بها مرحلة الاقتصاد القومي القائم على الائتلاف والتعاون بين القوى السياسية الواعية إلى القومية الدولية جنباً إلى جنب مع قوى اقتصادية تدعو هي الأخرى إلى القومية الاقتصادية . وهو يعني هنا الزيادة

(١) ظهرت الطبعة الأولى من كتابه « دراسات في التاريخ والاقتصاد السياسي » سنة ١٨٩٣ وأعيد طبع الكتاب سنة ١٨٩٧ ثم ظهرت الطبعة الثالثة سنة ١٩٠٠ . وفي الفترة ما بين ١٩٠٠ ، ١٩٢٠ ظهرت للكتاب ستة عشر طبعة باللغات الألمانية والإنجليزية والفرنسية والروسية والخرية .

(2) Bücher « Industrial Evolution » ch : 3 esp. p. 89.

(3) Ibid., pp. 106—107.

المتصلة في رأس المال والصناعة القومية والتجارة التي خرجت من النطاق المحلي الضيق إلى النطاق الخارجى الواسع . وفى هذه المرحلة بالذات تظهر مرة أخرى أثر آراء ماركس ولكن بطريقة مختلفة ، فماركس أكد أن الاحتكارات الرأسمالية المحلية تخرج إلى الخارج فى شكل استثمارات اقتصادية خارجية أو استثمار اقتصادى ينقلب بعد ذلك إلى استثمار سياسى بغرض يؤدى إلى ثورات وحروب ، بينما يقرر Bucher أن المرحلة الثالثة من مراحل نمو الاقتصاد القومى هى فى تقوية هذا الاقتصاد صناعياً وتجارياً ولا بأس من خروج رأس المال إلى الخارج باحثاً وراء فرص أفضل للاستثمار . واقتصر على ذلك دون الدخول فى مناقشات سياسية حادة يوضح فيها خطورة هذه الخطوة الأخيرة . ومع ذلك فإن تفسيره للتطور التاريخى لا يختلف عن تفسير ماركس ، فكلاهما يدخل العامل الاجتماعى والظروف المادية فى الإنتاج كأسباب رئيسية تنقل المجتمعات من مرحلة تقديمية معينة إلى مرحلة أخرى .

وهكذا . وبناء على ما ورد حتى الآن من تحليل يتضح فى جلاء صحة السطور الأولى لهذا الفصل حينما كتبت : « يخطئ من يظن بأن روستو هو أول من نادى بنظرية المراحل التى يمر بها الاقتصاد القومى فى طريقة نحو النمو والارتقاء . فقد سبقه فى هذا رأى أعضاء المدرسة الاقتصادية الألمانية فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين » .

رتب روستو البناء الاقتصادى الهيكلى للمجتمع على أساس مراحل يمر بها الاقتصاد القومى تحقيقاً للتقدم والنمو . وقد قسم هذه المراحل بشكل عام إلى خمسة :

(١) المجتمع التقليدى . (٢) مرحلة ما قبل الانطلاق .

- (٣) مرحلة الانطلاق . (٤) الاتجاه نحو التضج الاقتصادى .
(٥) مرحلة الاستهلاك الكبير .

ولكن روستو قبل أن يسهب فى شرح مراحل الخمسة يبادر فيحذر القارىء بأن نظريته لا تخرج عن أن تكون وجهة نظر شخصية لتطور المجتمعات الحديثة وهى فى طريقها نحو التقدم ، وهى تتصف بالعمق والمنطق والاستدامة — على حد تعبيره . كما أنها متعمقة فى البناء الهيكلى للمجتمعات بشكل يجعل منها كذلك نظرية حركية فى الإنتاج حيث يتفاعل العرض والتألب ونطاق الإنتاج بنسب حركية داخل المجتمع فينقله من مرحلة إلى أخرى^(١) .

إن العيب الأساسى للنظرية الكلاسيكية فى الإنتاج ، كما يراه روستو ، هى تلك الفروض التى جمدت كافة المتغيرات المتصلة بعملية النمو . ولقد حاول الاقتصاديون المعاصرون الذين تأثروا بالعالم الكينزية والذين أرادوا التمسك بالنظرية الكلاسيكية فى عموميتها التغلب على هذا العيب ، فقدموا إلى الفكر الاقتصادى المعاصر متغيرات حركية ذات أثر فعّال فى النشاط الاقتصادى وهى : السكان فى زيادتهم أو نقصهم والفن الإنتاجى التكنولوجى فى تغيره المستمر والتنظيم والإدارة وما إلى ذلك من المتغيرات . ولكن روستو لا يعتقد أن هؤلاء الاقتصاديين قد نجحوا تماماً فى رسم نماذج للنمو تأخذ فى الاعتبار انظواهر الأساسية للنمو بطريقة مرحلية . ومن ثمّ بدت أهمية نظريته ذات الطابع الحركى فى الإنتاج التى تعزل ليس فقط مسألة توزيع الدخل بين الاستهلاك والادخار وإنما تعمل على تركيز الأهمية البالغة على تكوين الاستثمار وعلى التقدم الذى يطرأ داخل القطاعات المختلفة من الاقتصاد القومى .

(1) W. Rostow, «The Stages of Economic Growth» Article in Studies in Econ. Development — edit By Okum. p. 184

ويعتقد روستو أن توسيع أبعاد نظريته في الإنتاج الحركي تمكنا من التعرف على مراكز نظرية توازنية للناتج والاستثمار والاستهلاك في مجموعها وبالنسبة لكل قطاع من الاقتصاد القومي على حدة^(١). فالمفروض أن من السهل تحديد المراكز المثلى للقطاعات الاقتصادية المختلفة داخل الإطار الاقتصادي الذي رسمته القوى المحددة للمستوى الإجمالي للناتج. فمن جانب الطلب يمكن تحديد ذلك عن طريق مستويات الدخل وعدد السكان وطبيعة أذواق المستهلكين: أما من جانب العرض فإن مستوى التكنولوجيا السائد ونوعية التنظيم كفيلا أن بتحديد المراكز المثلى للقطاعات المختلفة^(٢). وبالإضافة إلى ذلك ينبغي وضع فروض أخرى بالإضافة إلى الفروض السابقة: وهي أن الاتجاه الطبيعي للأشياء - في أغلب الأحوال - لا يسيّر النمو في قطاع ما دائما بسرعة فائقة. إذ لابد من إقلال هذه السرعة في فترة أو أكثر من فترات النمو نتيجة لعوامل وأسباب تؤثر على جانب العرض أو الطلب أو كليهما معا^(٣). وهكذا فإن الوضع التوازني الناجم عن تحقيق هذه الظواهر المختلفة سيؤدي إلى مسالك قطاعية تنبع منها هيكل مثلي للاستثمار.

ولكن روستو يبادر فيقول بأن نماذج التاريخية في الاستثمار لم تخضع بالضرورة للصورة المثلى السابقة. فقد سارت في طرق ومسالك مختلفة متباينة، متأثرة بعمليات الاستثمار الخاص وبالسياسات الاقتصادية الحكومية والحروب. فما لا شك فيه أن الحروب التي شهدتها العالم العربي منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى غيرت مؤقتا اتجاهات أرباحية الاستثمار بخلقها أنواعا غير عادية من الطلب وبتغييرها لظروف العرض وتدميرها لرؤوس الأموال القومية والخاصة. ولكن الحروب قد تسرع أحيانا من

(1) W. Rostow, 'The Process of Econ. Growth — Oxford 1953. ch. IV.

(2) Ibid., pp. 22—25.

(3) Ibid., pp. 96—103.

خطى التقدم التكنولوجى الذى يصلح لأوقات السلم : كما أنها تعمل بطريق غير مباشر على تغيير الإطار الاجتماعى والسياسى فى المجتمع ليصبح أكثر استجابة لتطلبات النمو الاقتصادى عندما يحين السلام^(١) .

ويعتقد روستو أن منشأ الحركات المتتابعة للدورات التجارية الرأسمالية — أى تنابع فترات الرخاء والكساد — يرجع إلى انحراف النماذج الواقعية عن النماذج المثلى . كما أن هذه التقلبات جنبا إلى جنب مع آثار الحروب . تؤدي إلى إظهار مسالك تاريخية للنمو تختلف عن المسالك المثلى التى كان يمكن أن تتحقق لولا هذه العوامل .

ومهما يكن من أمر فإن التاريخ الاقتصادى للمجتمعات الدائبة النمو يتخذ جزءاً من ملامحه الأولية من الجهود التى تبذلها هذه المجتمعات لتقرب من المسالك القصاعية المثلى .

وسوف يتباين معدل النمو الذى يطرأ على القطاعات المختلفة فى أى فترة زمنية تبايناً كبيراً . كما يمكن تميز قطاعات رئيسية معينة فى المراحل الأولى لتطورها . وهى القطاعات التى تتقدم بمعدل سريع ويلعب دوراً رئيسياً مباشراً أو غير مباشر فى الاحتفاظ بقوة اندفاع الاقتصاد القومى فى مجموعة . والواقع أن من المفيد أن نميز الاقتصاد بقطاعاته الرئيسية . ذلك أن جزءاً من الأساس الفنى لمراحل النمو إنما يقع على التغير المتتابع الذى يطرأ على القطاعات على أن تمر بمرحلة من النمو السريع فى فترة حياتها المبكرة يجعل من الممكن والمفيد النظر إلى التاريخ الاقتصادى على أنه سلسلة من المراحل لا على أنه عملية مستمرة خلت من الطفرات التى تجود بها الطبيعة .

وتتطلب نظرية مراحل النمو لروستو أن يؤخذ فى الاعتبار كذلك مسألة مرونة الطلب ، وأن يستخدم هذا الاصطلاح فى معنى أوسع من

(1) Ibid., pp. 164—167.

المعنى المأثوف ، وذلك لأن هذه المراحل السريعة للنمو فى القطاعات ليست مستمدة من أوظائف الانتاجية فحسب وإنما من مرونة الطلب الناجمة عن ارتفاع الأسعار أو الدخل . فلا تتحدد القطاعات الرئيسية بمجرد تغير فى تيار التكنولوجيا والتغير فى رغبة المنظمين بقبول المستحدثات المتاحة بل تتحدد جزئيا كذلك عن طريق أنواع الطلب التى تظهر مرونة عالية بسبب السعر أو الدخل أو كليهما معا .

ولا ينشأ الطلب على الموارد نتيجة للطلبات التى حددها الذوق الشخصى والاختيار فحسب وإنما نتيجة للقرارات الاجتماعية والسياسيات الحكومية بصرف النظر عن الشكل السياسى للحكومة . ولذلك فمن الضرورى النظر إلى الاختيارات التى تقوم بها المجتمعات إزاء التصرف فى مواردها بما يجاوز عمليات السوق التقليدية . إذ من الضرورى أن ننظر إلى الوظائف الاجتماعية التى تحققها هذه الاختيارات فى أوسع معانيها وبما تتضمنه من عمليات ليست ذات طابع اقتصادى تحدها .

ويضرب روستو مثالا للنواحي الاجتماعية المتصلة بالاختيارات التى يختارها المجتمع باتجاهات معدلات المواليد نتيجة للتغيرات التى تطرأ على الدخل . ففي مراحل التخلف الأولى حينما لا يستطيع الإنسان التحكم فى يئشته والظروف المحيطة بها ترتفع معدلات المواليد والوفيات ينما فى مرحلة الانطلاق أو بعدها مباشرة ونتيجة لارتفاع مستوى التحكم على جميع المستويات تنخفض هذه المعدلات . وقد ترتفع مرة أخرى إبان مرحلة الاستهلاك على نطاق واسع نتيجة لإشباع المجتمع فى هذه الفترة لجميع سلع الاستهلاك والانتاج وتطلعه الطبيعى بعد ذلك إلى المزيد من الأطفال .

هناك قرارات أخرى مماثلة اتخذتها المجتمعات عندما تبدلت الاختيارات للائحة لهم نتيجة لعمليات التنمية الاقتصادية . وهذه القرارات الجماعية

العريضة التي تتحدد بعوامل كثيرة عميقة في تاريخ هذه المجتمعات وفي ثقافتها، وشكلها السياسي وخارجها عن نطاق السوق قد تفاعلت مع ديناميكية الطلب السوقى وتحمل المخاطرة وحالة الفن التكنولوجى وما إلى ذلك لتحدد مراحل النمو بالنسبة لكل مجتمع .

ويتساءل روستو مثلاً كيف يستجيب مجتمع التقاليد — وهو أول مرحلة من مراحل النمو الاقتصادى — لأول بادرة من بوادر التقدم التى تطرأ داخل تنظيماته المختلفه؟ هل يسلك سلوك اليابانيين عندما رحبوا بالتقدم وقالوا هل من مزيد؟ أو يسلك هذا المجتمع مسلك الإيرلنديين فى القرن الثامن عشر فى تمجيدهم للفشل والتقاعد؟ أو مسلك الصينيون الذين بدءوا يضمنون ظروف التقدم ولكن فى ببطء وتؤدة .

وإذا حققت الدول النامية استقلالها وأصبحت سيدة نفسها فى المجال السياسى فستجد نفسها أيضاً مواجهة للعديد من أوجه الاختيار . فكيف ستصرف فى الطاقات القومية .. هل فى العدوان الخارجى؟ أم فى تصحيح أخطاءها السابقة؟ أم فى استكمال وتحسين انتصاراتها السياسية؟ وهل ستعتمد إلى تجديد اقتصادها القومى؟ وإذا استطاعت هذه الدول أن تخطو خطواتها الحميدة فى المجال الاقتصادى وتدخل مرحلة الانطلاق مكونة جهازاً صناعياً قوياً متنوع الإنتاج فلأى الأغراض ينبغى أن يستخدم هذا الجهاز وبأى نسب؟ هل لزيادة الضمان الاجتماعى للأفراد عن طريق دولة الرفاهه باعتبارها المطلب الأساسى والهدف الرئيسى للاقتصاد القومى المعاصر أم سيستخدم هذا الجهاز فى سبيل إنتاج المزيد من السلع الرأسمالية الثقيله التى تحقق المزيد من التقدم؟

وربما تبادر سؤال آخر بعد هذا كله وهو : لنفرض أن المجتمع قد حقق أقصى زيادة فى الدخل القومى وأقصى زيادة ممكنة فى دخل الفرد فى المتوسط وبدأ المواطنون يشعرون بشيء من عدم الاهتمام ازاء تحقيق المزيد من

الزيادة في الدخل فهل ينقلون اهتماماتهم المادية إلى زيادة انجاب الأطفال . أم يصيرون الضجر من هذه الحياة ؟ أم يحاولون السفر إلى القمر ؟ هذه الأسئلة وغيرها يصعب الإجابة عليها بتقاييس اقتصادية بحتة . ولكن نظرية المراحل لروستو تضع نقاطا فوق الحروف الاجابات الصحيحة لهذه الأسئلة.

(٣)

تبدأ المرحلة الاقتصادية الأولى من مراحل النمو لروستو بمجتمع التقاليد *The Traditional Society* وهو المجتمع الذي يحده أطار محدود من الانتاج أو هو المجتمع الذي لا يستطيع الانتاج إلا القيام بمهام ووظائف محدودة ، وحيث يرتكز هذا الانتاج على علم وتكنولوجيا بدائية بعيدة عن العلم والتكنولوجيا الحديثة .

والمجتمع التقليدي ليس هو المجتمع الساكن الجامد الذي يستبعد حدوث أية زيادة في الانتاج . إذ الواقع أن في الإمكان زيادة المساحة المزرعة وتطبيق مستحدثات إنتاجية جديدة في المجالين الزراعي والصناعي والتجاري تؤدي إلى زيادة الانتاج أو تؤدي إلى تحسين أعمال الري والصرف واكتشاف محاصيل زراعية جديدة . ولكن جوهر الحقيقة في المجتمع التقليدي هو وجود حد أو سقف لما يمكن أن يبلغه متوسط انتاج الفرد لأن امكانيات العلم الحديث والفنون الانتاجية العصرية غير متاحة بالنسبة لهذا المجتمع .

إن قصة المجتمعات التقليدية سواء تلك التي عاشت في الماضي وأصبحت اليوم مجرد دراسة تاريخية اقتصادية أو تلك التي لا تزال إلى يومنا هذا في عداد المجتمعات التقليدية إنما هي قصة التغير الدائم الذي لا يثبت على حال . فنطاق وحجم التجارة سواء داخل هذه المجتمعات أو فيما بينها كان دائماً عرضة لهزات عنيفة تبعاً لدرجة الاضطراب السياسي والاجتماعي وكفاية الحكم المركزي وتأمين طرق ووسائل المواصلات وما إلى ذلك من

من العوامل والمقومات . وقد تزيد الأعداد السكانية أو تقل لا بزيادة المحصولات الزراعية أو نقصها فحسب وإنما تبعاً لظروف الحرب أو السلام . وكان على هذه المجتمعات بسبب القيود المفروضة على الانتاجية أن تخصص نسبة كبيرة من مواردها للزراعة . ومن ثم أصبحت مجتمعات زراعية بكل ما في هذه الكلمة من معنى . ونشأ عن سيادة القطاع الانتاجي الزراعي تركيب اجتماعي خاص يعتمد على الطبقة . ولم يترك المجال الانتاجي الضيق فرصة كبيرة للأفراد الأحرار لترقى السلم الاجتماعي بسهولة . ولعبت العلاقات الاسرية والعصبية دوراً هاماً في التنظيم الاجتماعي ووجهت القيم الروحية إلى ما يسمى بالقدرية الطويلة الأجل التي تسلم بأن ابواب الفرص المعيشية أمام الاحفاد لا تكاد تختلف عن الفرص التي كانت للأجداد . إلا أن القدرية الطويلة الأجل لا تستبعد استطاعة بعض افراد المجتمع من تحسين مراكزهم نوعاً ما أثناء حياتهم . وطالما أن المجتمع التقليدي مجتمع زراعي بالطبع فقد وجد نوع من الصراع بين ملاك الأراضي في سبيل الحصول على مزيد من الأراضي ، على اعتبار أن من يملك الأرض يملك النقود والقوة السياسية والاجتماعية .

إن مجتمع التقاليد من الوجهة التاريخية البحتة هو العالم الذي حكم قبل عصر نيوتن الذي تميز بانتشار العلوم والتكنولوجيا الصناعية وثقة الناس في العلم وتطبيقاته . فالعالم كله قبل ذلك لم يخرج عن صفات مجتمع التقاليد بما في ذلك العروش التي توالى على الصين وحضارات مصر القديمة وروما والأغريق والعصور الوسطى في أوروبا . بل لا يزال إلى يومنا هذا — بناءً على رأي روستو — دول كثيرة في أفريقيا وآسيا لم تمسها ولم تحركها بعد مقدرة الانسان الجديدة في ادارة بيئته والتحكم فيها بطريقة علمية معظمه من أجل صالحه وتقدمه الاقتصادي .

ولكن وضع هذه المجتمعات المتغيرة ضمن فئة واحدة على أساس أنها

تشارك جميعاً في صفات اقتصادية واجتماعية وسياسية واحدة لن يستقيم التحليل العلمى الصحيح . إلا أن ادراج هذه المرحلة البدائية مسألة لاغنى عنها بالنسبة لما سيجىء بعد ذلك من مراحل . كما أن رسم الابعاد الرئيسة لها يساعدنا على تفهم الظروف والعوامل المؤدية إلى انتقال مجتمع التقاليد إلى المرحلة الثانية التى أسماها روستو بمرحلة ما قبل الانطلاق .

. The Preconditions for Take-off

ان المظهر الرئيسى لمرحلة ما قبل الانطلاق فى وجود ظروف اقتصادية اجتماعية تهيء لانتقال المجتمع نحو الانطلاق . ولا بد من انقضاء بعض الوقت يتحول فيه المجتمع التقليدى نحو المسالك المؤدية إلى استغلال ثمار العلم الحديث والتغلب على ظاهرة الغلة المتناقصة فيزيد الإنتاج زيادة متصلة دون خضوع أمام جبروت الطبيعة .

وقد وضحت الظروف المهيأة للانطلاق فى دول أوروبا الغربية فى نهاية القرن السابع عشر وبداية الثامن عشر عندما بدأت هذه الدول استخدام العلم الحديث لأداء وظائف انتاجية فى المجالين الزراعى والصناعى . وعند ذلك ظهر شىء من التوسع فى الأسواق العالمية واسند الصراع من أجلها كسبا للمستعمرات فى أمريكا والشرق . وقد كانت إنجلترا من أولى الدول الغربية التى تدخل هذه المرحلة فى الربع الأخير من القرن السابع عشر لموقعها الجغرافى ومواردها الطبيعية واستقرارها النسبى فى الشئون السياسية والدينية فتهيأت لها كل مقومات الانطلاق . وليس معنى ذلك أن الظروف المهيأة للانطلاق ينبغى أن تنبعث عن الداخل كما كان الحال فى إنجلترا فى ذلك الوقت ، وإنما قد يحدث العكس بالنسبة لبعض الدول المتخلفة اليوم وتهيأ لها هذه الظروف من تدخل منظم واقتباس علمى خارجى من جانب دول أو مجتمعات أكثر تقدماً .

وقد هزت هذه الغزوات — سواء فى المعنى المجازى أو الحرفى — للمجتمع التقليدى القديم واسرعت فى تفكيكه . ولكنها أطلقت العنان كذلك

للأفكار والمشاعر تسبح في الآفاق مجددة مبتكرة أو ناقلة مقتبسة ، فبدأت عملية تلوين ثقافة المجتمع الجديد بألوان أخرى غير الألوان القائمة التي سيطرت على مجتمع التقاليد القديم .

وروستو حين يرسم صورة المرحلة الثانية من مراحل التقدم الاقتصادي ونعني بها مرحلة ما قبل الانطلاق ، يؤكد بأن التقدم الاقتصادي ليس ممكناً فحسب بل أنه شرط لازم لغرض آخر هو خلق الكرامة الوطنية وتوفير الربح الخاص والرفاهة العامة وتحقيق فرص أفضل للجيل الجديد . وتتميز هذه المرحلة كذلك بخلق فرص أفضل للتعليم لبعض المواطنين فقط . كما يتصور التعليم ليتلاءم والنشاط الاقتصادي الحديث ويتقدم الصفوف الأولى فئة جديدة من المنظمين يعملون على تعبئة المدخرات وتحمل المخاطر سعياً وراء الربح . كما تظهر البنوك والمؤسسات المالية لتعبئة رأس المال ، ويزيد الاستثمار وخاصة في قطاع النقل وينسج نطاق وحجم التجارة الداخلية والخارجية ، وتظهر هنا وهناك مشروعات للصناعة التحويلية تستخدم أساليب الإنتاج الحديثة .

ومع هذا كله فلا يزال جميع أنواع النشاط الاقتصادي تسير بخطوات بطيئة داخل إطار مجتمع يغلب عليه طابع وسائل الإنتاج التقليدية المنخفضة الإنتاجية . كما لا يزال المجتمع الجديد — مجتمع ما قبل الانطلاق — يتسم بوجود قيم قديمة وبنیان اقتصادي قديم بل ربما عاشت معه قوى استعمارية أو شبه استعمارية تقود النشاط الاقتصادي وخاصة قطاع التصدير لصالحها أولاً قبل صالح المجتمع المهيمن . للانطلاق . ومع ذلك فإن القوى الوطنية الداخلية سيكون لها الغلبة في نهاية الأمر فتظهر هذه القوى جارفة قوية محطمة لأغلال الاستعمار الذي كبل مجتمعات التقاليد القديمة بقيود سياسية واقتصادية تمنعها من الانطلاق .

ويتقدم روستو بعد ذلك لشرح أهم مرحلة من مراحل الخمسة وهي مرحلة الإنطلاق The Take off . وهي المرحلة التي تنهزم فيها التكتلات

القديمة المناوئة للنمو المطرد والتي يبدأ عندها ناتج الفرد في المتوسط في الأزياد حاملا معه تغيرات جذرية في الفنون الإنتاجية يقوم بها فئة من أفراد المجتمع تتميز بصدق العزيمة وروح التجديد والابتكار وتحمل المسؤوليات وعند ذلك تصبح ظاهرة انمو المتصل الوضع الطبيعي للأشياء .

لقد كان الدافع المباشر للانطلاق في بريطانيا ثم الولايات المتحدة وكندا هو وجود ثروة لأباس بها من التكنولوجيا الفنية أدت إلى استخدام العدد والآلات على نطاق واسع^(١). ولقد تغلغلت هذه التكنولوجيا في القطاعين الصناعي والزراعي وظهرت قوة سياسية لفئة من الأفراد تعمل على تجديد الإقتصاد القومى وتطويره باعتبار هذا العمل عمل سياسى من الطراز الأول .

ويعتقد روستو أن مرحلة الإنطلاق قد تبدأ في بعض الدول النامية بظهور قوة ماتدفع التقدم قدما إلى الأمام محطة العقبات والسدود . وربما تمثلت هذه القوة في ثورة سياسية تؤثر بطريق مباشر في موازين القوى الاجتماعية وفي طبيعة المنظمات الإقتصادية وتوزيع الدخل القومى وهيكلا الاستثمار السائد. كما حدث بالفعل في الجمهورية العربية المتحدة بعد سنة ١٩٥٢ . أو تمثل هذه القوة في شكل قوة دافعة من الفن التكنولوجى الحديث مستورد من الخارج مؤديا إلى سلسلة لا نهاية لها من التوسع الصناعى كما كان الحال في اليابان بعد سنة ١٨٩٠ وحتى الحرب العالمية الأولى . وقد تكون القوة الخالقة الجديدة في شكل بيئة دولية جديدة مواتية للتقدم مثل فتح الأسواق الإنجليزية والفرنسية للخشب السويدي في السنوات الستينية من القرن التاسع عشر فقد فتحت رؤوس الأموال بغزارة إلى السويد محدثة انطلاقا كبيرا في التقدم الإقتصادى . ففي هذه الحالات الثلاثة وغيرها حدث تغير

(١) دخلت بريطانيا مرحلة الانطلاق في الفترة ما بين ١٧٨٣ ، ١٨٠٢ بينما تأخرت الولايات المتحدة إلى الفترة ما بين ١٨٤٣ ، ١٨٦٠ وكندا إلى ١٨٩٦ — ١٩١٤ .

مرموق في القطاعات الاقتصادية عموماً أو على الأقل في القطاعات الرئيسية. فزادت الإنتاجية والأرباح. وقد يرتفع معدل الاستثمار والإدخار إبان عملية الإنطلاق من ٥٪ إلى ١٠٪ أو أكثر. إلا أن الاستثمار في رأس المال الجماعي أي في الموانئ والمطارات وطرق المواصلات لا يسير بنفس هذا المعدل. ففي مرحلة الإنطلاق — وفي مجتمع رأسمالي بحت — يتركز الاستثمار في القطاعات الصناعية ذات العائد السريع أو في القطاعات التي تتميز بميزات طبيعية خاصة تجعل من نجاحها أمراً واقعياً. ومن هنا فإن المظاهر العامة لمجتمع الإنطلاق هي حدوث توسع سريع في الصناعات التي تغل أرباحاً مضمونة، على أن يعاد استثمار جزء من هذه الأرباح في إنشاء مصانع جديدة. وسيؤدي إنشاء هذه المصانع إلى زيادة واضحة في الطلب على العمال والخدمات المتصلة بهم والسلع التي يستهلكونها، وسيؤدي ذلك بدوره إلى مزيد من التوسع في المدن والمشروعات الصناعية الحديثة التي تتركز في المدن. وسيكون من نتائج ذلك زيادة متصلة في دخل المنظمين وأصحاب رؤوس الأموال الذين يضعون أموالهم تحت تصرف المشتغلين. وبأوجه النشاط الإقتصادي الصناعي الحديث. وعندئذ يستغل الإقتصاد القومي موارد الإنتاج الطبيعية أفضل استغلال.

ويشترط روستو توافر الشروط الثلاثة الآتية لنقل المجتمع إلى مرحلة الإنطلاق. الأول — ارتفاع في معدل الاستثمار السائد إلى ما يقرب من ١٠٪ في السنة من جملة الدخل القومي. والشرط الثاني خلق تقدم مرموق في قطاع رئيسي أو أكثر سواء أكان هذا القطاع صناعياً أم زراعياً يحمل على عاتقه أنواع التقديمات الأخرى ويدفعها معه إلى الإمام^(١). وثالثاً —

(١) يضرب روستو أمثلة عديدة استقهاها من التاريخ الإقتصادي لبعض الدول التي قطعت مرحلة الإنطلاق على أكتاف قطاع رئيسي واحد حمل عبء التقدم وموله فالدايمرك التي تقدمت على أساس صناعة منتجات الألبان والسويد عند تصديرها للخشب وأستراليا بتصديرها اللحم =

خلق الإطار السياسى والاجتماعى المناسب للتقدم والذى يعمل على سهولة توفير رؤوس الأموال اللازمة للتقدم سواء من القطاع الداخلى أو الخارجى .
ويحدد روستو مرحلة الإنطلاق فى بعض الدول التى قطعت هذه المرحلة بالفعل كما يلى .

الدولة	مرحلة الانطلاق	الدولة	مرحلة الانطلاق
بريطانيا	١٧٨٣ — ١٨٠٢	روسيا	١٨٩٠ — ١٩١٤
فرنسا	١٨٣٠ — ١٨٦٠	كندا	١٨٩٦ — ١٩١٤
إيطاليا	١٨٣٣ — ١٨٦٠	الأرجنتين	— ١٩٢٥
الولايات المتحدة	١٨٤٣ — ١٨٦٠	تركيا	— ١٩٣٧
ألمانيا	١٨٥٠ — ١٨٧٣	الهند	— ١٩٥٢
السويد	١٨٦٨ — ١٨٩٠	الصين	— ١٩٥٢
اليابان	١٨٧٨ — ١٩٠٠	ج ع ٢	— ١٩٥٢

والواقع أن مرحلة الإنطلاق هى أهم المراحل الخمسة التى رسمها روستو فى نموذجهِ . وهى المرحلة التى تعالج المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى ترسبت فى المجتمعات النامية على مر العصور والأجيال ، فضلا عن أنها المرحلة التى يسودها فكرة التغير الدائم والتى تشيع فى الأفق مبدأ التغير الثورى وتسعى دائما إلى تحقيقه .

وروستو إذ ينتقل إلى مرحلته الرابعة التى اسمها بالاتجاه نحو النضج الاقتصادى The drive to maturity يقول فى وصف تلك المرحلة : « يستتبع مرحلة الإنطلاق فترة طويلة من النمو المطرد الذى يتخلله بعض التقلب صعودا وهبوطا ويتجه الاقتصاد القومى إلى نشر التكنولوجيا الحديثة .

== ونحن نضيف على هذه الأمانة تصدير الكويت للبتروى فى السنوات التى أعقبت الحرب العالمية -

الثانية وانطلاقها اقتصادياً بعد ذلك . راجع مقال روستو بعنوان

The Take — off into Self - sustained Growth. p. 164. of Argwala's book.

على طول جبهة النشاط الإقتصادي وعرضها . وتزيد معدلات الإستثمار لتصل إلى نسبة تتراوح بين ١٠٪ ، ٢٠٪ من الدخل القومي بحيث يغل هذا الإستثمار ناتجا يربو على نسبة الزيادة في الأعداد السكانية . كما يتغير وجه الإقتصاد دون انقطاع نتيجة التحسن المستمر في فنون الإنتاج، وتزيد سرعة انبثاق الصناعات الحديثة وتبطل خطى الصناعات القديمة ، ويشغل الإقتصاد القومي مكانا مرموقا في المجال الدولي^(١) ،

والواقع أن الإقتصاد القومي إذا ما قدر له أن يصل إلى هذه المرحلة من النضج لابد وأن يقل أن لم يكن يوقف نهائيا، استيراد جميع السلع المصنوعة التي كان يستوردها فيما مضى إبان مرحلة الإنطلاق . فالأوضاع الصناعية والجهاز الإقتصادي الضخم الذي يتمتع به الإقتصاد القومي في هذه المرحلة كفيلا أن ينتج جميع السلع المطلوبة محليا بل لابد أن تظهر الحاجة كذلك إلى التصدير ، تصدير الفائض من هذه السلع إلى الخارج لزيادة حصيلة البلاد من العملة الأجنبية وزيادة قدرتها على استيراد الكماليات أن أرادت ذلك . ويجري المجتمع في مرحلة النضج كذلك بعض التعديلات اللازمة لمواجهة أساليب الإنتاج العصرية المرتفعة الكفاية مقبلا التوازن بقدر الإمكان بين المؤسسات القديمة والحديثة ثم تطوير المؤسسات القديمة بطريقة من شأنها دفع عجلة النمو الإقتصادي بها لا إزالتها نهائيا من حلقة الإنتاج .

ولقد حدد روستو بطريقة عشوائية بحة مدة تقرب من ستين سنة لانتقال المجتمع من مرحلة الإنطلاق إلى مرحلة الاتجاه نحو النضج^(٢) . وبنى تقديره هذا على أساس تاريخي وبناء على تجارب معينة حدثت في بريطانيا والمانيا وفرنسا والولايات المتحدة . ويعتقد كذلك أن إنتاج المجتمع خلال فترة الإنطلاق يتركز عادة في صناعات الفحم والحديد والصناعات الهندسية الثقيلة ثم لا يلبث أن ينتقل مركز الاهتمام بعد ذلك — وفي مرحلة النضج —

(1) Rostow, R. «The Stages of Economic Growth.» p. 9.

(2) Ibid., p. 9.

إلى صناعة الادوات والمعدات الآلية والكيمائيات والمعدات الكهربائية والإلكترونية .

إن مرحلة الاتجاه نحو النضج بناءً على التفسير السابق هي المرحلة التي يظهر فيها الاقتصاد القومي قدرته على التحرك إلى أبعد من الصناعات الأصلية التي مكنته من الإنطلاق . وهي المرحلة التي يستطيع الاقتصاد القومي خلالها استيعاب ثم تطبيق أحدث مستويات التكنولوجيا الحديثة، وهي المرحلة التي يظهر فيها الاقتصاد القومي شأخاً جباراً تتوافر لديه جميع المهارات التنظيمية التي تمكنه ليس فقط من إنتاج كل السلع المطلوبة وإنما أي السلع يختار إنتاجها .

ومع ذلك فقد يعوز الاقتصاد القومي في مرحلة الاتجاه نحو النضج بعض المواد الخام أو قد يعوزه الظروف الملائمة لإنتاج نوع معين من السلع بطريقة اقتصادية فيضطر إلى استيرادها من الخارج . ولكن هذا الاضطرار ما هو في واقع الأمر النتيجة لاعتبارات اقتصادية أو سياسية دون الاعتبارات التكنولوجية أو التنظيمية أو للنقص في رؤوس الأموال .

وفيما يلي جدول تقديري لبعض الدول التي مرت بهذه المرحلة .

الدولة	بداية الفترة	الدولة	بداية الفترة
إنجلترا	١٨٥٠	السويد	١٨٤٠
الولايات المتحدة	١٩٠٠	اليابان	١٩٤٠
ألمانيا	١٩١٠	روسيا	١٩٥٠
فرنسا	١٩١٠	كندا	١٩٥٠

وأخير وبمرور الوقت فقد تتحول القطاعات الرئيسية في الاقتصاد القومي إلى إنتاج السلع الاستهلاكية المعمّرة بكميات كبيرة وبمستوى

رفيع من الفن الإنتاجي وعندئذ يدخل المجتمع إلى عصر الاستهلاك على نطاق واسع^(١).

ولقد دخلت الولايات المتحدة الأمريكية هذه المرحلة بالفعل بل واستطاعت في السنوات الأخيرة تثبيت إقدامها بها بينما بدأت دول غرب أوروبا مثل ألمانيا الغربية وفرنسا تدخل حثيثاً إلى هذه الفترة. هذا — ويقال أن اليابان تعتبر من الدول التي قنعت مرحلة كبيرة في مرحلة الاتجاه نحو النضج وبدأت تطرق باب المرحلة الخامسة والأخيرة، مرحلة الاستهلاك الشعبي الكبير. أما روسيا السوفيتية فقد بدأت هي الأخرى محاولات جديدة للدخول إلى هذه المرحلة، وهي محاولات ناجحة اقتصادياً إلا أن نتائجها لم تتضح بعد. فالخطة الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي تواجه مشا كل اجتماعية واقتصادية لا يستهان بها، وينبغي حلها أولاً قبل السماح للمواطنين السوفيت بالتمتع ببطيات السلع الاستهلاكية المعمرة.

إن المجتمعات التي حققت النضج الاقتصادي في القرن العشرين قد تيسر لها ذلك بعد نوعين من التغيير حدثا داخل نطاقها القومي: الأول ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد في المتوسط ودوام الارتفاع إلى نقطة حقق عندها عدد كبير من الأفراد سيطرة تامة على الاستهلاك تجاوزت الحاجات الإنسانية الرئيسية كلاً كل والملبس والسكن. أما التغيير الثاني فقد طرأ على تركيب القوى العاملة حيث زادت نسبة سكان المدن بالنسبة للجموع الكلي للسكان وبالتالي زادت نسبة المشتغلين في المكاتب والمحال التجارية والمؤسسات والشركات، أو بمعنى آخر زادت تلك الأعمال التي تتطلب توافر مهارات علمية وأدبية وثقافية خاصة.

ولا تقتصر مرحلة الاستهلاك الكبير على تمتع المواطنين باستهلاك أكبر عدد من سلع الاستهلاك فحسب وإنما يتطلب الأمر أيضاً تمتعهم

(١) يقصد زوستو بالسلم الاستهلاكية المعمرة المنازل وآلات الحياكة ووسائل الاتصالات الكهربائية والآلات الإلكترونية والراديو والتلفزيونات وغير ذلك

بأقصى الخدمات كذلك تحقيقاً لما يسمى في العرف الاقتصادي الحديث دولة الرفاهة The Welfare state. أن المواطن في هذه المرحلة يعيش في ظل شبكة من الخدمات الطبية والصحية وخدمات التعليم والثقافة والترفيه على أعلا المستويات . وهو بحكم ارتفاع دخله الحقيقي يستطيع في سهولة ويسر التمتع بمثل هذا النوع من الخدمة .

ولقد تنبأ روستو بمرحلة أخرى قد تعقب مرحلة الاستهلاك الكبير إلا أنه بادر فقال : بأنه من الصعب رسم صورة صحيحة لها . ولكن على الرغم من ذلك فهو يدعو إلى ملاحظة سلوك الأمريكيين من أصحاب الدخل فوق المتوسط في السنوات العشر الأخيرة وعلى اعتبار أن هذه الفئة هي النموذج الطبيعي لمرحلة ما بعد الاستهلاك الكبير Beyond high consumption فقد انخفضت لديهم المنفعة الحدية للسلع الاستهلاكية المعمرة كالسيارات وأجهزة التكييف والراديو والتليفزيون والمنازل الفاخرة وأخذوا يفضلون عليها الأولاد والبنات سواء بزيادة إنجابهم للأطفال بأنفسهم أو عن طريق التبني .

وقد تصرف الأمريكيون كما لو كانوا قد ولدوا في ظل نظام يمنح الأمان الاقتصادي والاستهلاك على نطاق واسع بحيث هونوا من قيمة الحصول على وحدات إضافية من الدخل الحقيقي . ولكن من الخطأ التسرع بالحكم على أساس حالة واحدة فنغامر بالتعميم ونقول بأن هناك مرحلة جديدة وهي مرحلة زيادة إنجاب الأطفال .

إن مرحلة ما بعد الاستهلاك الكبير لا تزال بعد غامضة . فهل يعتمد المجتمع عندها تنفيساً عن نفسه إلى شن الحرب والعدوان على غيره من المجتمعات ؟ أو يعمل جاهداً لكشف المجهول حياً في المغامرة والنجاح ؟ أو يسافر إلى المريخ في صواريخ جبارة ؟ أو يرجع مرة أخرى إلى القيم الروحية التي سيطرت عليه إبان مراحل سابقة ؟ أم يصيبه اليأس والقنوط ويفقد قدرته على الحركة والنمو ؟

هذه الأسئلة وغيرها لازالت إجاباتها مجهولة غامضة .

(٤)

والملاحظة الأولى على نظرية المراحل لروستو هي وجود الكثير من التشابه بينها وبين نظرية ماركس في التفسير التطوري للمجتمعات وهي النظرية التي سبق دراستها في الفصل السابع من هذا المؤلف .

فقد قسم ماركس تطور المجتمعات منذ العصور الساحقة في التاريخ إلى خمسة مراحل ، تماماً كما فعل روستو ، إلا أن ماركس ذو النزعة الشيوعية والذي يهدف إلى إعلان ونشر الشيوعية في العالم يفسر كل شيء بزاوية تخدم عرضه السياسي الأصلي وهو سيادة الشيوعية في النهاية لتصبح هي المذهب الذي يقضى على الرأسمالية ويحل محلها تطبيقاً على العالم بأسره ^(١) .

إن المرحلة الأولى لماركس هي الشيوعية البدائية وهي الشكل الأول من أشكال المجتمعات القديمة . فالملكية الخاصة غير موجودة لأن الإنسان البدائي عاش على التقاط غذائه هنا وهناك دون الاستقرار في بقعة معينة من الأرض . وتبدأ مرحلة ماركس الثانية بعد حدوث بعض التقدم في طرق ووسائل الإنتاج وظهور المجتمع الاستغلالي واضحاً مجسماً في صورة عدد كبير من العبيد الأرقاء يخدمون سيدهم دون أجر ، ومن ثم أسماها بمرحلة الاقتصاد العبودي . وكانت الحروب والقرصنة المصدرين الأساسيين للعبودية . واحتلت الملكية الخاصة مركزاً مرموقاً في الاقتصاد القومي نتيجة لتحلل النظام الشيوعي البدائي القديم وإحلال نظام العائلة محله الأمر الذي ساعد على إبراز الملكية الزراعية الفردية كنظمة لاغنى عنها . أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة الإقطاع الذي استمر قروناً عديدة تبدأ بسقوط الإمبراطورية الرومانية القديمة في القرن الخامس عشر وتنتهي في إنجلترا في القرن السابع

(١) راجع الفصل الثالث من كتابنا « أسس علم الاقتصاد الاشتراكي » حيث عمدت إلى شرح وتفسير المراحل الخمسة لماركس بشيء من الإفاضة والتفصيل .

عشر وفي فرنسا في القرن الثامن عشر وفي روسيا حتى أواخر القرن التاسع عشر . ولقد تميزت هذه المرحلة بسيادة نظام الطبقات في المجتمع . فباتى الفلاحون والأتباع وصغار الحرفيين في قاعدة الهرم الاجتماعى الطبقي ثم بعد ذلك التجار وكبار الصناع ثم بعدهم الأمراء والأشراف ورجال الدين وأخيراً أمير الإقطاعين الذى يدين بالولاء للملك أو الإمبراطور . وتنتقل المجتمعات بعد ذلك — فى رأى ماركس — إلى الرأسمالية التى تسيطر سيطرة تامة على الإنتاج والتوزيع يدعمها فى ذلك العدد والآلات الكبيرة والثورة الصناعية . ولكن سرعان ما تظهر المتناقضات العديدة للرأسمالية المستغلة الاستعمارية وعندئذ ينتقل المجتمع إلى المرحلة الخامسة والأخيرة وهى مرحلة الشيوعية التى تعالج بنجاح المساوىء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للرأسمالية وعندئذ يقوم البنيان الاجتماعى كله على أساس شيوعى .

هذه باختصار المراحل الخمسة التى فسر ماركس عن طريقها تطور المجتمعات فى كتابه المعروف « رأس المال » الذى ظهر فى منتصف القرن التاسع عشر . ووجه الشبه بين النظريتين قائم وموجود ، وقد اعترف به روستو نفسه فى الفصل الأخير من كتابه وعند محاولته الرد على نقاده^(١) . ويمكن تلخيص تشابههما فيما يلى .

١ — كلاهما يعبر عن آراء ووجهات نظر تتصل بكيفية تطور المجتمعات من الوجهة الاقتصادية آخذة فى الاعتبار نظم وعادات تلك المجتمعات وهى تنتقل من مرحلة إلى أخرى .

٢ — كلاهما يتفق على أن التغير الاقتصادى له مبررات وأسباب اجتماعية وسياسية وثقافية تدفع التطور قدماً إلى الأمام .

٣ — إن النظرية الماركسية تتركز بوجود مصالح طبقية فى العملية

(1) Rostow, W. «The Stages of Economic Growth» p. 148.

الاجتماعية السياسية ، وانها متصلة بالفوائد والمزايا الاقتصادية بل تحركها . ولا تختلف نظرية روستو عن ذلك ولكنها تخفف من أثر المصالح الطبقية في تحريك المجتمعات إلى مرحلة أعلا .

٤ - كلاهما يعترف بوجود هدف أسمى تحاول المجتمعات تحقيقه . إلا إنهما يختلفان في كنهة هذا الهدف . فالنظرية الماركسية تهدف في مرحلتها الأخيرة إلى حل المشكلة الاقتصادية عن طريق التنظيم الشيوعي الذي يمجّد العمل والعمال ويضعهم في أعلا مرتبة . بينما مرحلة روستو الأخيرة هي الاستهلاك الكبير الذي يتمتع خلاله الشعب بطيبات الحياة من السلع الاستهلاكية المعمّرة دون الدخول في تفاصيل عمالية أو سياسية.

٥ - يتفق روستو وماركس في فنية النمو ذاته . إذ تعتمد نظريتهما على التحليل القطاعي للنمو . إلا أن الاختلاف هنا في تركيز ماركس على كل من قطاعي الاستهلاك والانتاج بينما يعمد روستو إلى تركيز النمو على بعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد القومي التي ستحمل على اكتافها بقية القطاعات .

أما الملاحظة الثانية على نظرية النمو لروستو فهي إمعانها في التفاؤل الخمار - على حد تعبير البروفسور E. Enke في نقده المبرر للنظرية (١) . ووجه الخطورة هنا أن المتبع لمراحل النمو لروستو سيعجب ولا شك بحسن عرض روستو للمشكلة وبراعته في نقل المجتمعات من مرحلة إلى أخرى بطريقة تقنع القارئ غير الحصيف ان الدول الفقيرة ستنتقل ولا شك من مرحلة التقاليد أو مرحلة ما قبل الانطلاق إلى مرحلة الانطلاق الفعلي ثم إلى مرحلة النضج الاقتصادي وأخيراً إلى مرحلة الاستهلاك الكبير ، وكأن المسألة لا تخرج عن أن تكون طريقاً طويلاً تسير فيه هذه الدول لتصل حتماً وبشكل قاطع إلى مرحلة الاستهلاك الكبير . بينما ليست هناك حتمية إطلاقاً في وصول المجتمعات الفقيرة إلى هذا المستوى .

(1) Stephen Enke •Economics For Development• p. 201.

إن نظرية النمو لروستو تعطى القارىء فكرة تفاؤلية مضللة لأنها تحكى له قصة المجتمعات الغربية التى وصلت بالفعل إلى مرحلة الاستهلاك الكبير بعد جهود مضنية وفى ظل ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية مواتية للتقدم : فهل تتوافر هذه الظروف فى الدول المتخلفة اليوم ؟ بالطبع لا. اذن فالنظرية متفائلة ومضللة فى نفس الوقت ، ولقد أورد البروفسور Enke نفس هذا المعنى حين قال « ان نظرية المراحل لروستو لا بد تجد ترحاباً كبيراً من جانب الذين يودون أن يكونوا متقائلين ازاء المستقبل الاقتصادى للدول الفقيرة . ومن هنا فلا استغرب ما لقيته هذه النظرية من نجاح فى أوساط الدول المتخلفة إلا اننى اشعر شعوراً عميقاً انها استمدت هذا النجاح من اشخاص قلائل ليست لهم خبرة فى الشؤون الاقتصادية العلمية » (١) . كما انتقد هذه النظرية كذلك Drummond قائلاً « ان الاساس الذى قامت عليه نظرية المراحل لروستو ضحل للغاية » (٢) . وفى الخط الانتقادى نفسه سار كل من D. C. North ، Cairncross — Simon Kuznets وخاصة أولهم الذى قال متهمكماً « يخيل إلى اننى لم أفهم جيداً المرحلة الثالثة لروستو والذى اسمها بمرحلة الانطلاق ، كما اننى لم اقتنع تماماً بالاحصاءات التى أوردها لتوضيح هذه المرحلة . ولكنى خرجت بعد قراءة روستو برأى مؤداه ان البيانات التى سردها لا تؤيد الآراء التى اقترحها » (٣) ، فهل هذه الانتقادات صحيحة ؟ وهل خلت نظرية روستو من الدراسة الاقتصادية المتعمقة ؟

إن النقص الأساسى فى النظرية هو بالتابع موقفها المتفائل ازاء مستقبل التنمية الاقتصادية فى الدول النامية . فهو يرى فى الدول النامية مجرد دول

(1) Ibid., the same page.

(2) Drummond, I. «Review of the Stages of Economic Growth» Canadian Journal of Economic — February 1961. Article.

(3) S. Kuznets «Notes on the Take-off» Article in Argwala's book.

لم تظهر الثورة الصناعية بها ولا بد أن تظهر لتنتقلها إلى مرحلة الانطلاق ثم إلى مرحلة النضج. فكأن هذه الدول «مسبوقة» وستصل لا محالة إلى ما وصلت إليه الدول الصناعية المتقدمة. ومعنى ذلك — بصورة أخرى — أن التاريخ يعيد أو يكرر لنفسه. فهل هذا صحيح؟ لا اعتقد ذلك وخاصة في المسائل الاقتصادية. فليس من المحتم أن تسير التنمية الاقتصادية في ألمانيا الغربية في نفس الطريق وبنفس الأوضاع في دولة مثل غانا أو سيلان.

إن نظرية روستو كان من الممكن أن تكون أكثر شأنا لو كان أمكن اعتبار الظروف السياسية والاقتصادية لغانا وسيلان مساوية تماما للظروف التي سادت ألمانيا في فترة زمنية معينة. وفي هذه الحالة فإن التجربة الألمانية في التقدم ستكون نبراساً تهتدى به كل من غانا وسيلان بل وغيرهما من الدول النامية. إلا أن الأوضاع والظروف والشعوب مختلفة وما يصلح للدولة، لا يصلح لغيرها.

وثمة نقص ثانى في نظرية روستو وهو اشتراطها لمعدل استثمار يصل إلى ما يقرب من ١٠٪ من الدخل القومي في الدول النامية سنوياً لنقلها من مرحلة ما قبل الانطلاق إلى مرحلة الانطلاق ثم معدل آخر يقرب من ٢٠٪ لنقلها إلى مرحلة النضج. فهل تستطيع هذه الدول وأمامها مشاكل سياسية واقتصادية لا يستهان بها استثمار هذه المبالغ الضخمة سنوياً (١).

اشك في ذلك. وقد يرد على هذا الشك بالسؤال الآتى: لماذا لا تستطيع الدول النامية استثمار هذه المبالغ سنوياً وقد استطاعت الدول الغربية في فترة ماضى تاريخها القيام بهذا العمل؟ وهل معنى ذلك أن الشعوب الغربية قد خلقت من طينة تختلف عن طينة الشعوب النامية؟

(١) الواقع أن روستو لم يقل عن هذه الصعوبة، ولكنه يلج ويدعو الدول النامية إلى الاقتراض من الخارج. إلا أن الاقتراض الخارجى يتضمن بعض المآخذ السياسية ليست الدول النامية مستعدة و ظروفها الحالية أن تنقض الطرف عنها.

ليس هذا هو ما نقصده . وإنما نقصد أن المشاكل الاقتصادية التي تواجه الدول النامية اليوم مشاكل من نوع جديد لم تعهده الشعوب الغربية أبان مرحلة انطلاقها . ان أغلب الدول النامية تواجه مشكلة ازدياد السكان بشكل عنيف قاسى وهى مشكلة تعوق التنمية والانطلاق . كما أن ضعف الطلب الفعّال فى الدول النامية يمنعها من التوسع فى انتاج المزيد من السلع الجديدة الأمر الذى يقلل من سرعة نمو الصناعة .

ولكن على الرغم من ذلك كله فإن نظرية روستو قد احتلت مكانة مرموقة بين نظريات النمو الحديثة . فقد رسمت للدول النامية طريق النمو بشكل تفاؤلى مثالى ، واكتفت بإيجاءاتها المتكررة لهذه الدول بأنها الوساوس فى هذا الطريق لوصلت لا محالة الى نهايته . وليس هذا بقليل .

الفصل الحادى عشر

الدفعة القوية والنمو المتوازن

شهدت السنوات العشر الأخيرة تدخلا اقتصادياً حكومياً منتظماً فى الشؤون الاقتصادية لدولى العالم عموماً ، فأصبحت الدولة — ممثلة فى حكومتها — تتدخل فى تشكيل النشاط الاقتصادى وتوجهه الوجهة التى تراها كفيلة بتحقيق النمو فى الدول النامية . ولم يقتصر هذا التدخل على الدول النامية وإنما تعداها إلى الدول الصناعية التى قطعت مراحل طويلة من النمو بصرف النظر عن اتجاهاتها السياسية السائدة . ذلك أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة وتعاقب فترات الكساد والرخاء التى عاصرت دول العالم الغربى منذ الحرب العالمية الأولى أوجبت حتى اليوم المزيد من التدخل الحكومى لتنظيم الشؤون الاقتصادية وزيادة الرقابة العامة على المشروعات تدعياً لمستوى المعيشة واستجابة لمطالب الرجل العادى الذى أصبح فى صف هذا التدخل .

ولقد نتج عن تدخل الحكومة المتزايد فى الشؤون الاقتصادية للدول النامية ظهور نظريات حديثة تؤيد هذا التدخل وتضع الأسس العلمية الفنية التى تنظمه بشكل يعود بأقصى الفائدة فى إنماء هذه الدول ورفع مستوى معيشة شعوبها . ولعل أولى النظريات الحديثة هى نظرية الدفعة القوية والنمو المتوازن التى لا يزال يحمل لوائها عدد لا بأس به من الاقتصاديين المعاصرين مثل روزنستاین رودن وإينستاین ونوركسيه وغيرهم من أئمة الفكر الاقتصادى المعاصر .

(١)

إن التنمية الاقتصادية في عرف هؤلاء الاقتصاديون عملية مضيئة ليست بالسهلة، إنها عملية نقل المجتمع المتخلف من مستوى منخفض من المعيشة إلى مستوى أعلا فضلاً، عن أنها عملية تغيير جذري شامل في الأجهزة الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية بل وفي الإنسان نفسه . ونتيجة لهذا فهي تحتاج إلى متطلبات عديدة في شكل يتراوح بين رؤوس الأموال الضخمة إلى الخبرات الفنية المتعددة إلى التنظيم والإدارة إلى تخطيط واعى هادف يضمن استخدام جميع الموارد القومية المادية والطبيعية والبشرية ويوجهها لخير المجموع .

ولا بد أن يستلزم ذلك تدخلاً حكومياً في الشؤون الاقتصادية للدول النامية ، تدخلاً يدفع تيار التنمية قدماً إلى الأمام ، تدخلاً لا يرضى بالتقدم البطيء وعلى جرعات بسيطة وإنما يهدف إلى إحداث دفعة قوية Big Push في البنيان الاقتصادي بأكمله دون الانتظار للتقدم البطيء القائم على أساس الجرعات الصغيرة والذي ينتج عنه خطوات بطيئة من النمو .

والتنمية الاقتصادية بناءً على هذا المفهوم قفزات قوية منقطعة إلى الأمام تدفع التيار في قوة وعزم لفترة زمنية معينة تنتظر بعدها فترة أخرى تجمع قواها لتعيد الكرة مرة أخرى وتدفع التيار محدثة المزيد من النمو . ومعنى هذا — بصورة أخرى — أن التنمية لا تحتاج إلى التدرج وإنما هي تحتاج إلى مجموعة من الدفعات في جميع مجالات الاقتصاد القومي لينتج عنها دفعة قوية واحدة للتغلب على الركود الاقتصادي الذي لازم الدول النامية رديحاً طويلاً من الزمن .

والاقتصاديون الذين يؤيدون هذه النظرية يبسطون المشكلة فيشبهون وضع الدول النامية التي تأخذ بنظرية الدفعة القوية المتوازنة بالطائرة التي تقلع عن

الأرض ، فهي تجمع قواها وتسير مسافة ما ثم تنطلق في الجو . ولن تنطلق بالطبع قبل دفعة قوية من البنزين والكهرباء والزيوت وغير ذلك . وهذا هو الوضع الذي ينبغي أن يسود الدول النامية في انطلاقها نحو تحقيق النمو والتقدم . إنها تحتاج إلى دفعة قوية من رؤوس الأموال المستثمرة ومن التنظيم ومن استغلال الموارد المتاحة في المشروعات حتى تجتاز مرحلة الانطلاق . وفي هذا المعنى يقول البروفسور Rosenstein - Rodan ما يلي : « هناك حداً أدنى من الموارد التي ينبغي تخصيصها للتنمية الاقتصادية لا يختلف كثيراً عن وضع طائرة ما على أهبة الإقلاع في الجو . فهي تحتاج إلى فترة زمنية معينة وإلى سرعة معينة على الأرض تجمع خلالها قواها ثم تنطلق » . ثم يردف قائلاً : « إن التنمية الاقتصادية على أساس تدريجي وخطوة خطوة لن تأتي بديجة ذات أثر ومن ثم فلا بد من وجود كمية معينة من الاستثمارات (حد أدنى من الاستثمارات) حتى تنجح العملية في مجموعها . وهذه هي خلاصة نظرية الدفعة القوية ، ^(١) .

ولا ينبغي أن يتبادر إلى الأذهان أن مبدأ الدفعة القوية جديد على الفكر الاقتصادي المعاصر . فليس هذا صحيح . فلقد اعتمد المبدأ في حد ذاته على فكرة الوفورات الخارجية External economies التي تعود على المجتمع بوجه عام أو على بعض أعضائه بطريقة لا ينتج عنها عائد مباشر بالنسبة للمستثمر الفردي . حقا إن بدء عملية التنمية سيحقق أرباحاً مجزية بالنسبة لبعض الاستثمارات ، إلا أن الكثير من الاستثمارات الأخرى لن تحقق هذه الأرباح المجزية ومن ثمّ تصبح غير مجزية بالنسبة للمستثمر الفردي الذي سيضطر إلى التبعاد عن هذا النوع من الاستثمار . ومع ذلك فإن إقامة مثل هذه المشروعات ذات العائد الضئيل أمر لازم بالنسبة للتنمية فضلاً عما تنتج

(1) Rosenstein Rodan, « Notes on the Theory of the Big Push » Center for International Studies, Massachusetts Institute of Technology, March 1957, p. 1.

عنها من وفورات خارجية نتيجة وجود عدة مشروعات ذات أحجام كبيرة في أى صناعة من الصناعات أو في مجموعة من الصناعات كوفورات التركيز ووفورات المعرفة والفن التكنولوجي وغير ذلك. وهى فكرة قديمة ذكرتها المراجع الاقتصادية منذ زمن بعيد . ولكن الحديث بالنسبة لمبدأ الوفورات الخارجية فى رأى Higgins هو تطبيقها على التنمية الاقتصادية .^(١)

(٢)

أول من بشر بنظرية الدفعة القوية فى تطبيقها على الدول النامية هو Rosenstein Rodan عندما نشر مقالا فى المجلة الاقتصادية سنة ١٩٤٣ والحرب العالمية الثانية لا زالت مشتعلة .^(٢) وتدور الفكرة الأساسية للمقال حول مشاكل التصنيع التى ستواجه دول شرق وجنوب شرق أوروبا عندما تضع الحرب أوزارها ويعود السلام فى هذه المناطق مرة أخرى .

ويبدأ المؤلف بعرض آرائه فى هذه المشاكل مبينا أهمية تصنيع هذه المناطق لا بالنسبة لها فى حد ذاتها وإنما بالنسبة لدول العالم بأسره . فقيام الصناعة فى الدول النامية عموما يرفع من مستوى الدخل وبالتالي يؤدي إلى عدالة توزيع الثروة القومية بين دول العالم . وهو إذ يبحث مشاكل التصنيع فى دول شرق أوروبا باعتبارها نموذجا صحيحا لدول نامية - فى ذلك الوقت - يواجه مشكلة ازدياد السكان الزراعيين . تلك الزيادة التى يقع عبؤها على الاقتصاد القومى بوجه عام ، فتؤدي بشكل قاطع إلى البطالة المقنعة التى قدرها بحوالى ٢٥ ٪ من مجموع عدد السكان . ومعنى هذا - بصورة أخرى - أن القوة العاملة فى دول جنوب وجنوب شرق أوروبا

(1) Higgins, «Economic Development» p. 385.

(2) Rosenstein — Rodan, «Problems of Industrialization of Eastern and South — Eastern Europe.» The Economic Journal — September 1943.

كانت تعاني فقداً « waste » يصل إلى ربع مجموع هذه القوة . وبناءاً عليه فقد تكون الهجرة العمالية الدولية وسيلة نظرية ناجحة لتخفيف الضغط على الأراضي الزراعية أولاً وعلاج البطالة المتتعة ثانياً . إلا أنه يبادر وينفى إمكان تحقيق ذلك عملياً للصعوبات الجمة التي سيواجهها المهاجرون في دول المهجر لأسباب سياسية واجتماعية واقتصادية متعددة^(١) . وإذا كان هذا هو الوضع العملي بالنسبة لمشكلة التخلف وازدياد عدد السكان الزراعيين في الدول النامية وعدم جدية الهجرة كعلاج للزيادة السكانية فليس أمام هذه الدول — في رأي رودن — إلا طريق واحد تسلكه للتغلب على مشاكل التخلف وهو التصنيع .

وأول متطلبات التصنيع الناجح هو وصول المشروع الصناعي إلى حجمه الأمثل optimum size . إلا أن هذا الهدف يتطلب بدوره وجود سوق واسع تستنفذ فيه منتجات الصناعة بسهولة . ولهذا فهو يدعو إلى توسيع دائرة السوق الواحد وضم أسواق أخرى إليه مكونة بذلك ما سمي فيما بعد بالأسواق المشتركة^(٢) إلا أن الدول النامية في شرق وجنوب شرق أوروبا ان تستطيع في سهولة ويسر تكوين سوق مشتركة فيما بينها ، بل ربما لا تنجح هذه السوق في توسيع الرقعة الاقتصادية لضعف القوة الشرائية لدى السكان عموماً . ومن ثم فإن العلاج الناجح لمشكلة التصنيع يتوقف على نجاح هذه الدول في اتباع نموذج صناعي يلائم ويطورها الاقتصادي والاجتماعي السائدين .

أما النموذج الأول الذي يضعه « رودن » تحت الميكروسكوب أمام الدول

(1) « Emigration would however present so many difficulties in immigration areas that it cannot be considered feasible on a large scale. » R. Rodan. p. 246 of Agarwala's book « The Economics of Underdevelopment. »

(٢) يلح البروفيسور رودن في هذا الوقت المبكر (١٩٤٣) وهي سنة ظهور المقال (إلى أهمية خلق الأسواق المشتركة التي ظهرت بالفعل بعد ذلك بسنوات في شكا السوق الأوروبية المشتركة بعد معاهدة روما سنة ١٩٥٧ .

النامية في مناطق شرق أوروبا فهو النموذج السوفيتي الذي يعتمد على سياسة الاكتفاء الذاتي في غير الاستثمارات الدوائية الخارجية، ودون التردى إلى هاوية الشيوعية بالطبع. ويتضمن هذا النموذج كذلك بناء جميع أنواع الصناعات مره واحدة كالصناعات الثقيلة وصناعة العدد والآلات والصناعات الخفيفة وسيترتب على ذلك بناء الاقتصاد القومى كمشروع صناعى رأسى .

ولكن هذا النموذج لا يخلو من المساوىء . ولعل أولى هذه المساوىء . أن سرعة نمو الاقتصاد القومى لا يمكن أن تكون كبيرة لطابع الانطواء الداخلى الذى يتسم به الاقتصاد القومى وبالتالي إلى اعتماد هذا الاقتصاد على تمويل الداخلى فقط . والمعروف أن التمويل الداخلى يلقى أعباء باهظة على كاهل المواطنين كان من الممكن تخفيفها لو عمدت الدولة المعنية بشؤون التنمية إلى الاقتراض من الخارج . أما ثانى المساوىء المترتبة على اتباع النموذج السوفيتى فى التنمية فهو ما سوف يترتب على ذلك من انقاص حجم وأهمية التجارة الدوائية فى العالم . لما لهذه التجارة من أثر بالغ فى عملية النمو . وأخيرا فإن إقامة صرح الصناعة الثقيلة — وهو ما يدعو إليه النموذج السوفيتى — يستلزم نفقات باهظة قد لا تقدر عليها الدول النامية وهى فى أولى مراحلها الاقتصادية ، الأمر الذى يستلزم تضحيات بالغة من جانب شعوبها . فضلا عن أن التصنيع الثقيل فى الدول النامية يزيد من الكفاية الانتاجية العالمية لمثل هذه النوع من الصناعة وربما أدى ذلك إلى فقد فى مصادر الثروة العالمية . لهذه الأسباب مجتمعة يرى «رودن» أن هذا النموذج ليس هو النموذج المثالى الذى ينبغى على الدول النامية اتباعه لتحقيق التنمية .

ويمضى رودن فى تحليله لنظرية الدفعة القوية فيقول بأن النموذج الملائم للتنمية الاقتصادية فى الدول النامية يعتمد على توافر كميات كبيرة من رؤوس الأموال تقترض أغلبها من الخارج حتى لا يضار الاقتصاد القومى الداخلى بحمله وحده تبعات التمويل . ويتضمن هذا النموذج كذلك نشر الصناعات

الخفيفة التي تستنفد أعداداً كثيرة من العمال، وتركيز هذه الصناعات في المناطق المزدهرة بالسكان، والبعد ما أمكن عن الصناعات الثقيلة بنفقاتها الباهظة ومستلزماتها الفنية العديدة على أساس أن مبدأ تقسيم العمل الدولي كفيل بتموين الدول النامية بما تحتاجه من منتجات الصناعة الثقيلة المنتشرة في دول غرب أوروبا والاتحاد السوفيتي^(١).

إلا أن المبدأ الأساسي الذي يؤكده «رودن» لنجاح نموذج هـ وجوب توافر رؤوس الأموال من مصادر داخلية وخارجية ثم استثمارها لبناء قاعدة صناعية — على حد قوله — ومشروعات عامة في شكل طرق وكبارى وسكك حديدية، ومحطات الكهرباء ومصادر الطاقة المحركة. وستنشأ جميع هذه المشروعات دفعة واحدة تبعاً في سبيلها الجهود الإدارية والفنية والمالية لتتقل المجتمع إلى مرحلة الإنطلاق الفعلي. وطالما بدأت هذه المشروعات بالفعل فستقوم بجانبها مشروعات أخرى مكمله لم تكن معروفة من قبل. ويقول في هذا المعنى مايلي «يجب تضافر الاستثمارات الدولية في وحدة مؤلفة لبناء الصناعات الأساسية في البلاد وإقامة المشروعات العامة التي سوف تفتح أفاقاً جديدة لمزيد من الاستثمارات»^(٢).

وطالما وجدت رؤوس الأموال في كفاية ويسر وجب رسم خطة اقتصادية كبرى للتنمية تنشأ بموجبها صناعات تكميلية Complementary Industries بجانب الصناعات الأساسية. وعند ذلك — وبناءً على رأي رودن — سيظهر أثر مكرر الاستثمار الذي سيؤدي بدوره إلى المزيد من

(1) As stated by R. Rodan himself «... the existing heavy industries in the U. S. A., Great Britain, Germany, France and Switzerland Could certainly supply all the needs of heavy industries of the depressed areas.» Ibid. p. 247. وواضح أن هذا الرأي لا يخلو من الاتجاه الاستعماري.

(2) Ibid., p. 252.

التصنيع^(١). وعند ذلك فإن الإقتصاد القومى سيصل إلى حالة من التوازن تشجع المستثمر الفردى على المساهمة فى العمليات الصناعية جنباً إلى جنب مع المشروعات الحكومية .

هذه خلاصة وافية لمقال رودن الذى نشره سنة ١٩٤٣ وبشّر بمبدأ «الدفعة القوية». ولكن رودن نشر مقالا آخر سنة ١٩٥٧ بعنوان «مذكرات عن نظرية الدفعة القوية» لا يختلف كثيراً عن مقالة الأول. إلا أنه إضاف عليه حجج أخرى لأيد صحة نظريته، فهو يقول «إذا سرنا خطوة خطوة فى طريق النمو فلن نصل إلى شيء ، فالتمنية تحتاج إلى دفعة قوية تفوق فى أثرها الخطوات التدريجية^(٢)» ثم هو يقول «يلاحظ أن الطبيعة تقفز قفزات إلى الإمام فلم لا نفعل نفس الشيء^(٣)» . ثم هو يدخل بعد ذلك فى التفاصيل الاقتصادية الفنية التى تؤيد المبدأ وهى تتركز جميعاً فى الوفورات التى ستنتج لو أن الحملة قد وضعت فى شكل دفعة قوية متضمنة الصناعات الرئيسية جنباً إلى جنب مع الصناعات الكمالية. وتنقسم هذه الوفورات إلى أنواع ثلاثة.

١ — عدم قابلية دوال الإنتاج للتجزئة : إن طبيعة المشروعات العامة التى يستفيد منها الشعب عموماً —والتي تفيد المشروعات التى يقيمها المستثمر الفردى خصوصاً — غير قابلة للتجزئة، ولا ينبغى إقامتها خطوة خطوة، وذلك كمشروعات الطرق والرى والصرف ومشروعات السكك الحديدية ومحطات الكهرباء والقوى المحركة ، وما إلى ذلك . فمثل هذا النوع من المشروعات يتطلب دفعة قوية وطاقة وحجم معين من الإنتاج لا يقدر عليها جهاز السوق العادى .

٢ — عدم قابلية دوال الطلب للتجزئة : وتمثل جوهر هذه الفكرة

(1) Ibid., p. 252.

(2) Rosenstein — Rodan, «Notes on the Theory of the Big Push» M. J. T., ISC, March, 1957.

(3) Ibid ,

أن القرارات الاستثمارية يشد بعضها بعضا . فكل مشروع استثماري لا يستطيع بمفرده أن يخلق الطلب الكافي لاستيعاب منتجاته وذلك لضيق السوق . وفي سبيل توضيح فكرته يعتمد Rodan إلى المثال الآتي: لنفرض أن هناك في بلدة ما عدد يقرب من ألف عامل متعطّل في اقتصاد مغلق ، ثم لنفرض أن هذه البلدة الغير متصلة بالعالم الخارجي قد أقامت مصنعا للأحذية استوعب جميع هؤلاء العمال. النتيجة الحتمية هنا أن هؤلاء العمال سيحصلون بالضيع على أجور بعد أن كانوا متعطّلين . فهل سينفقون كل أجورهم على شراء الأحذية من هذا المصنع؟ لو فعلوا هذا لساار المصنع قدما إلى الإمام . إلا أن الوضع الطبيعي للأشياء أنهم سينفقون هذه الأجور على إشباع حاجاتهم الإنسانية المتعددة من مأكّل ومسكن وملبس ومواصلات ونزهات وما إلى ذلك . ومن هنا فلا بد من إقامة عدد من المصانع والمشروعات المختلفة التي تشبع الرغبات المتعددة لهؤلاء العمال . وعند ذلك تصبح هذه المشروعات قادرة على تصريف منتجاتها ولا تتعرض للفشل . وهذا لما يؤيد قانون Say في الأسواق . ويقتضى هذا بطبيعة الحال مقادير كبيرة من رؤوس الأموال تستثمر في مشروعات عديدة دفعة واحدة وبشكل متوازن .

(٣)

ويعتبر نوركسيه Ragnar Nurkse من أشد المتحمسين لنظرية الدفعة القوية كذلك ، إلا أن أبحاثه في هذا المجال لم تقتصر على ذلك وإنما تعدتها إلى نظرية النمو المتوازن . وهي النظرية التي تعتبر بحق تطورا طبيعيا لنظرية الدفعة القوية ^(١) .

(١) هناك من الاقتصاديين من يعتبر كل من النظريتين بمثابة نظرية واحدة دون انفصال بين نظرية الدفعة القوية ونظرية النمو المتوازن .

ويبدأ نوركسيه عرض موضوعية (الدفعة القوية مع انمو المتوازن) بدراسة تفصيلية لما يسمى في العرف الاقتصادي المعاصر بدائرة الفقر الخبيثة ، The vicious circle of poverty ، وهي الفكرة التي طالما رددتها الاقتصاديون المحدثون الذين كتبوا في موضوع التنمية الاقتصادية . فهناك قوى دائرية اقتصادية واجتماعية وسياسية تتفاعل مع بعضها البعض ويشد بعضها بعضا بشكل يجعل الدولة الفقيرة في حالة ركود اقتصادي وفقير دائم . ومن هنا فما لم تكسر محيط هذه القوى الدائرية في أي جزء من الدائرة فستديم هذه الدائرة وستديم الفقر . وهناك أمثلة عديدة لهذه الدائرة الخبيثة : فالشخص الفقير هو بالطبع الذي لا يجد ما يكفيه من الطعام وطالما أنه كذلك فإن صحته العامة لا بد وأن تسوء وسيصبح ذلك ضعف إنتاجه في العمل ومعنى ذلك وقوعه في براثن الفقر ، والفقر بدوره يؤدي إلى سوء التغذية وهكذا تدور الدائرة مرة أخرى .

ويمكن تسبيق نفس الفكرة لا بالنسبة للأفراد فحسب بل بالنسبة للدولة على وجه العموم . إن الدولة المتخلفة هي الدولة التي يقل فيها المعروض من رؤوس الأموال ، ولا بد أن يقل عرض رأس المال طالما أن الأفراد في هذه الدولة ليس لديهم الرغبة أو القدرة على الادخار ، وبذلك تصبح الدولة فقيرة . ونفس هذا يمكن تطبيقه على جانب الطلب من المسألة . إن فرص ومبررات الاستثمار في الدول الفقيرة لا بد وأن تكون ضعيفة ، ذلك أن القوى الشرائية الشعبية التي تحرك هذه الاستثمارات وتغذيها منخفضة ، لهبوط الإنتاجية ، ثم إن الانتاجية المنخفضة هي النتيجة الطبيعية لضالة كمية رؤوس الأموال المستخدمة في الإنتاج نتيجة لانخفاض فرص ومبررات الاستثمار . وهكذا نصل إلى بداية النقطة التي دارت بعدها الدائرة الخبيثة للفقر .

وعلى أساس هذه الدائرة الخبيثة للفقر يبنى Nurkse تحليله في علاج المشكلة وبالتالي يأتي بنظريته المشهورة في الدفعة القوية والنمو المتوازن من

وفكرته الطريفة في العلاج هي كسر هذه الدائرة الخبيثة في النقطة الأولى التي بدأت عندها الدائرة ، وهي هنا ضعف فرص ومبررات الاستثمار . ويتساءل Nurkse لماذا تضعف فرص الاستثمار في الدول النامية ؟ وهو يجيب على هذا السؤال بأن فرص الاستثمار في هذه الدول يحددها حجم السوق . وهو في هذا يرجع إلى آراء آدم سميث المعروفة والفائدة « بأن تقسيم العمل يصبح غير ذي موضوع إذا ما كان السوق ضيقاً ، . وهي مسألة معروفة ولا تحتاج إلى مزيد من الشرح والتفسير . ففي الدول الفقيرة عموماً يصعب استخدام العدد والآلات الرأسمالية الكبيرة المعقدة والتي تنتج المزيد من مختلف السلع للاستهلاك المحلي لسبب بسيط هو أن القوة الشرائية التي يتمتع بها المواطنون ضعيفة ، وبالتالي لا تستطيع استيعاب هذه السلع . وقد يقول قائل بأن التوسع في إصدار النقود يحل هذا الاشكال إلا أن هذا القول خاطيء بالطبع لأن التوسع في إصدار النقود وحده سيؤدي إلى التضخم في الأسعار .

ويدلل نور كسيه على صحة هذا الرأي بفروض سهلة بسيطة . فهو يفترض وجود دولة متخلفة ممعنة في الفقر لدرجة يصعب معها على السكان شراء أحذية فهل يكون من الاقتصاد في شيء إقامة مصنع للأحذية ؟ بالطبع لا . ولقد تبين تطبيقاً لهذا أن المبدأ إقامة مصنع للحديد والصلب في شيلي بنفس حجم المصانع المشابهة في الولايات المتحدة يمكنه تموين جميع احتياجات البلاد من الصلب لمدة سنة إذا دارت عدد المصنع وآلاته مدة ثلاث ساعات فقط ^(١) . ومن ثم فإن إقامة مثل هذا المصنع يصبح غير ذي موضوع . ومن هنا يقرر Nurkse بحق أن صغر حجم السوق (بمعنى ضعف القوة الشرائية الداخلية) في الدول النامية هو في واقع الأمر من أكبر العقبات التي تعترض استخدام وؤوس الأموال على نطاق واسع ^(٢) .

(1) Nurkse, R. «Problems of Capital Formation in under-developed Countries» p. 7.

(2) Ibid., p. 8.

ويتساءل Nurkse مرة أخرى عن الأسباب التي دعت إلى ضعف السوق في الدول النامية . ثم يبدأ بتفنيد الاجابات السطحية السائدة كلها قائلاً أنها لا تعبر من الحقيقة لأن السبب الحقيقي لضعف السوق هو ضعف الانتاجية .

«In an all-inclusive view, the size of the market is not only determined, but actually defined by the volume of production.»^(١)

وهو في هذا الرأي يعتمد على قانون «ساي» في الأسواق حيث العرض يخلق الطلب عليه ، وبالتالي فإن حجم السوق إنما يتوقف على حجم كمية الإنتاج . ومن هنا يمكن توسيع هذا السوق لو أمكن زيادة القوة الإنتاجية في الداخل . إن القدرة على الإنتاج تعني القدرة على الشراء ، فإذا زادت الأولى زادت تبعاً لذلك الثانية ، وهو رأي سليم لا غبار عليه .

ويواصل Nurkse تحليله بعد ذلك متسائلاً عن العوامل التي تؤثر في الإنتاجية من حيث الزيادة والنقص . فيجد أن العامل الأول هو نوع وكمية رأس المال المستخدم في العملية الإنتاجية . إن استخدام العدد والآلات الجديدة بكميات كبيرة متزايدة سيؤدي ولا شك إلى زيادة الإنتاجية . إلا أن المنظم يعلم أنه لا يستطيع استخدام مثل هذه العدد والآلات العصرية ذات الإنتاجية الكبيرة طالما أن السوق ضيق لا يستوعب منتجات هذه الآلات . وهنا تبدأ دورة خبيثة مشابهة لدورة الفقر التي بدأ بها تحليله ، والقائلة بأن الفقر يولد ضعف التغذية ، الذي يؤدي إلى ضعف في الصحة العامة ثم إلى ضعف الإنتاجية ثم إلى الفقر ثانية . فكيف إذن نكسر حدة هذه الدائرة ؟ ليس هناك إلا طريق واحد — في رأي Nurkse — وهو استبدال وضع الركود الذي يسود الدول النامية بوضع آخر بفيض بالحركة والحياة، وضع يفسر قوى الركود التي سيطرت على اقتصاديات الدول النامية لفترة زمنية طويلة.

(1) Ibid., p. 8.

وبعد أن يصل إلى هذه المرحلة من التحليل النظري يقترح نوركسيه العلاج الذى ينقل الاقتصاد الراكد الذى يسود الدول النامية إلى اقتصاد دائم الحركة والنمو . والاقتراح فى بساطة هو خلق ما يسمى بالنمو المتوازن . Balanced Growth .

ويعترف نوركسيه أن فكرته فى النمو المتوازن مستوحاه من التراث الاقتصادى القديم الذى خلفه جون ستيوارت ميل فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، « إن كل زيادة تطراً على الإنتاج إذا ما تم توزيعها على جميع فروع الصناعة بالنسب التى يراها المستثمر الفردى سوف تخلق الطلب عليها »^(١) ونوركسيه حين يقتبس هذه الفقرة من ستيوارت ميل يعتقد أنها تعبر عن خلاصة نظرية النمو المتوازن . فإذا فرضنا وجود مصنع للأحذية فى إحدى الدول النامية وأن المصنع بدأ يزيد من إنتاجه زيادة متصلة فهل معنى ذلك وجود تنمية اقتصادية فى هذه الدولة ؟ بالطبع لا . ذلك أن الزيادة فى إنتاج الأحذية وحدها لن تؤدي إلى زيادة الطلب عليها ، فالرغبات الإنسانية مختلفة فإلإنسان يحتاج إلى الأحذية ولكنه يحتاج أيضاً إلى الطعام والشراب والمنازل والملابس والترفيه وما إلى ذلك من مطالب الحياة . ومن هنا ، وعلى أساس تعدد مطالب ورغبات الإنسان ينبغى إنشاء ثم زيادة إنتاج مختلف السلع والخدمات اللازمة للإنسان دون التركيز على سلعة واحدة بالذات . وعلى هذا فإن زيادة الإنتاج بالنسبة لسلعة واحدة — ولتكن الأحذية مثلاً — لن تؤدي إلى النمو الاقتصادى بأى حال من الأحوال وإنما ينبغى خلق زيادة فى جميع أنواع السلع المنتجة ليزيد بذلك الطلب عليها زيادة متوازنة . وعند ذلك ستؤثر هذه الزيادة على حجم السوق المحلى وستخلق الدوافع المختلفة لزيادة الاستثمارات .

(1) J. S. Mill, «Essays on some unsettled questions of political economy» London School of Economics — reprint, 1948 p. 73.

ونوركسيه حين يقترح مبدأ النمو المتوازن علاجاً لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول النامية يرى أن توزيع رؤوس الأموال في سخاء وكرم على دائرة واسعة من الصناعات المختلفة ، على أساس أن الأفراد العاملين في هذه المصانع الذين يستخدمون أفضل وأكفاً أنواع العدد والآلات سيكونون هم أنفسهم وحدات صناعية تشتري وتفيد غيرها من الصناعات . وعند ذلك يحدث التكامل الصناعي الحقيقي حيث تفيد الصناعات بعضها البعض بشكل متوازن^(١) . وعند ذلك فلا بد من حدوث توسع مرموق في حجم السوق المحلي الأمر الذي يشد من قوى النمو ويحركها قدماً إلى الأمام .

ويؤكد نوركسيه أهمية الاستثمار في طرق ووسائل المواصلات باعتبارها مضمونة لحدوث التوسع في السوق . كما يقترح كذلك تخفيض التعريفات الجمركية المعنوية لحركة التجارة الخارجية وعلى اعتبار أن ذلك سيؤدي إلى نفس الأثر التوسعي في السوق ، وهو من المؤيدين لفكرة إنشاء الاتحادات الجمركية بين الدول النامية لما في ذلك من مزايا تجارية كبيرة . كما يقترح أيضاً إنشاء الأسواق المشتركة كوسيلة لحل مشكلة السوق المحلي الضيق في هذه البلاد^(٢) إلا أن هذه الإجراءات ليست سهلة ، وخاصة في الوقت الحاضر حيث تبتدى بعض الدول النامية مخاوفها من الانضمام إلى الأسواق المشتركة وتفضل العمل داخلياً ، أي داخل النطاق الاقتصادي النامي .

(1) As stated by Nurkse, «This basic complementarity stems, of course from the diversity of human wants. The case for balanced Growth rests ultimately on the need for a balanced diet.» Enk's book p. 299.

(2) «Measures for the Economic Development of Under-developed Countries» Report By United Nations.p. 23.

(٤)

ولكن نظرية الدفعة القوية واثنو الموازن لا تخلو من عيوب. ولعل أحد هذه العيوب الرئيسية هي صعوبة تطبيقها داخل الاطار الرأسمالى الذى يعتمد على القطاع الخاص ويحاول جاهدا تغذيته. فالنظرية تتطلب أولا دفعة قوية من رأس المال المستثمر فى جميع الجبهات الإنتاجية بشكل متوازن. ومعنى هذا — فى صورة أخرى — أن النظرية تتطلب تخطيطا واعيا هادفا يعمل على توزيع موارد الثروة القومية على أوجه الإستثمارات المختلفة. وهو اتجاه اشتراكى ولا شك. وهنا يظهر طبيعة التعارض أو التناقض بين الطابع الرأسمالى للنظرية وبين واقعها الاشتراكى.

كما أن النظرية تتطلب توافر رؤوس الأموال بكميات كبيرة تقوى على دفع عجلة النشاط الاقتصادى الراكد فى الدولة انامية. فهل تستطيع الدول النامية توفير هذا المال بالكميات الكبيرة المطلوبة؟ بالطبع لا. وهنا ينبغى استكمال هذا النقص فى رؤوس الأموال من الخارج، أى عن طريق القروض الخارجية. وهى وسيلة تتضمن بعض المساوىء الاقتصادية والسياسية يجدر بالدول النامية عدم مواجهتها مؤقتا وحتى تستكمل نموها فى الميادين المختلفة. فكان نظرية الدفعة القوية تتطلب ولاشك الاتصال بالخارج للحصول على كميات كبيرة من رؤوس الأموال طالما يعجز السوق الداخلى عن توفيرها. وهنا تبرز المصاعب التطبيقية.

وامتدادا للرأى السابق ينتقد البروفيسور Singer النظرية قائلا « قد يكون من السهل على المرء أن يفكر فى حجام كبيرة وأن يتخيل ماشاء من الانجازات الكبيرة — على الورق — ولكنه اذا حاول تنفيذ هذه الإنجازات فستصده الحقيقة المرة ^(١) ».

(1) H. Singer • The concept of balanced Growth and economic development : Theory and facts • Conference on Econ. Development, April 1958 — pp. 4—6.

هذا — ومن مساوئ النظرية، أنها وهي تتطلب استثمار رؤوس أموال ضخمة في قطاعات صناعية مختلفة لا بد وأن تتطلب تبعاً لذلك استثمارات أخرى لا تقل ضخامة في إقامة منشآت لتوليد الطاقة المحركة . وهو أمر طبيعي ومنطقي . إلا أن التجارب قد أثبتت أن الدول النامية وهي بصدد إقامة هذه الصناعات المختلفة قد تستثمر بالفعل أموالاً ضخمة بها . إلا أنها تقتصد أو تملك يدها عن استثمار مثل هذه المبالغ في منشآت توليد الطاقة فتكون النتيجة وجود منشآت صغيرة لهذا الغرض . وبالتالي وجود نفقات إنتاجية مرتفعة عن الوحدة من الطاقة المحركة . الأمر الذي يزيد من تكاليف الصناعة على وجه العموم .

وثمة سؤال على جانب كبير من الأهمية يبرز بعض مساوئ النظرية وهو : لنفرض جدلاً أن الدولة النامية نجحت في جمع رؤوس الأموال الضخمة اللازمة لعملية الدفعة القوية وأقامت قطاعاً عاماً للتنفيذ ، فهل من السهل تنظيم هذا القطاع إدارياً وفنياً ؟ يجيب البرونسور Enke على هذا السؤال بالنفي . فالدولة النامية بحكم تخلفها الطويل لن يتوافر لديها الموظفون والإداريون الأكفاء ذوي المهارة الذين يستطيعون تحمل الأعباء والمسؤوليات التي سوف تلقى على اكتافهم بعد إقامة القطاع العام الضخم^(١) . وهو انتقاد صحيح إلى حد كبير . بل إن البرونسور يبالغ فيقول « بأن نظرية الدفعة القوية مظهر من مظاهر الهروب من الواقع فكيف تستطيع الدول النامية بامكاناتها الهزيلة أن تقوم بهذه الانجازات العظيمة دفعة واحدة وهي حتى الآن لم تقم بأقل الانجازات الاقتصادية الممكنة . وقد يقول قائل بأن الدول النامية تستطيع استيراد الفنين والعلماء من الخارج ، ومع ذلك فإن عبء التنظيم الإداري الداخلي الضعيف لازالت بعد قائمة^(٢) . » والمعنى الذي نستشفه من هذا الرأي سؤال لا زال بعد محيراً وهو : إذا كانت الدولة النامية

(1) Enke, S. «Economic for Development» p. 315.

(2) Ibid. The same page.

قد توقفت أمام الجزء فكيف يمكن ان تحقق نجاحاً أمام الكل ؟ .
وأخيراً — فان النقد الأخير الذى يمهّد لنظرية النمو غير المتوازن التى
سنعالجها فى الفصل القادم — مؤداه أن نظرية النمو المتوازن تفترض بدء
الدولة النامية طريق النمو من لا شىء ، أى من مستوى الصفر بينما الواقع غير
هذا . إن كل الدول النامية تبدأ النمو من مراكز اقتصادية تعكس قرارات
استثمارية سابقة تمت فى ظروف استثمارية قديمة وأصبحت قائمة لها جذور
تاريخية ممتدة . وبمعنى آخر فان الأوضاع الاقتصادية للدول النامية فى بداية
عملية النمو وبعدها كذلك ليست توازنية نتيجة لتطور بعض الصناعات فى
أوقات سابقة . ومن هنا وعلى حد تعبير Singer فان الاستثمارات الجديدة
التي تتطلبها نظرية النمو المتوازن ستؤدى فى الواقع إلى نمو غير متوازن ^(١)
وهكذا فلقد جاء الوقت ، فيما أظن ، لى انتقل إلى الجزء الأخير من
نظريات النمو ، وهو نظرية النمو غير المتوازن التى بدأت تحتل مكانه
مرموقة فى الفكر الاقتصادى المعاصر .

(1) Singer, op. cit., p. 10.

الفصل الثاني عشر

النمو غير المتوازن

تعتمد نظرية النمو غير المتوازن لهيرشمان unbalanced growth على الواقع التاريخي الذي مرت به الدول الغربية في تطورها الاقتصادية منذ القرن التاسع عشر حتى الآن . فقد حققت هذه الدول نمواً اقتصادياً عظيماً عن طريق الإستثمارات الفردية المختلفة التي كانت توجه لمجابهة الطلب على بعض السلع ، وهذه بدورها خلقت بعض الاختلالات وعدم التوازن في الاقتصاد القومي عموماً ، الأمر الذي اقتضى أنواعاً أخرى من الطلب غير المستوفى الذي يقتضى أنواعاً أخرى من استثمارات لإقرار التوازن وعند ذلك تظهر اختلالات أخرى في مراكز أخرى مختلفة وتندور الدائرة وهكذا دواليك .

ولقد تدخلت الحكومات الغربية في عملية النمو هذه باستثمارها لبعض الأموال في تحسين المواصلات وإنشاء محطات القوى المحركة وغير ذلك من الخدمات ، أملاً في تسهيل وتنشيط الحركة الاقتصادية الفردية عموماً وزيادة الاستثمارات في مختلف أوجه الصناعة . ومع ذلك فإن النشاط الاقتصادي الحكومي لم يخضع لخطة مركزية موضوعة تعمل على توزيع هذه الاستثمارات بشكل متوازن بل كان الغرض من هذا النشاط مجرد افساح الطريق أمام المستثمر الفردي ليلبش مهامه الاقتصادية . وبالفعل سارت التنمية قدماً على اكتاف المنظم الفردي الذي تمتع بكافة السلطات والصلاحيات مؤازراً من جانب حكومة ، فزاد ناتج الفرد في المتوسط وتحقق للبلاد ارتفاعاً مضطرباً في دخولها القومية وكانت النتيجة الحتمية هي ارتفاع مستوى المعيشة . كل هذا حدث دون وجود خطة هادفة

مرسومة . فما هي القوة الحقيقية وراء تحقيق النمو الاقصادى فى الدول الغربية ؟ وكيف استطاعت هذه الدول تحقيق ما تصبو إلى من نمو وتقدم ؟ وما هي التجارب التي نستشفها من تطورها الاقصادى الأخير ؟ هذه الأسئلة وغيرها هي التي ستحدد معالم وأبعاد نظرية النمو غير المتوازن لهيرشمان .

(١)

إن الرغبة في تحقيق الارباح وكسب المال هي أهم الدوافع التي تشجع المنظمين على المجازفة برؤوس أموالهم في مشروعات استثمارية جديدة . فهذه هي القاعدة العامة المعروفة في التنظيم الرأسمالى . ومع ذلك فلكل قاعدة شواذ . فقد يعتمد الفرد الى استثمار رأس المال لمجرد الأناية وحب الذات وروح المغامرة الكامنة ، أو لغير ذلك عن الأسباب .

ولكن هل من السهل توافر المنظمون الأكفاء الذين يستطيعون بما وهبهم الله من صفات موروثة أو مكتسبة النجاح في دنيا المال والتجارة ؟ . إن الإجابة على هذا السؤال هي بالطبع لا ، فليس من السهل وجود هؤلاء . فالنجاح يستلزم صفات خلقية موروثة وأخرى مكتسبة تمهد للمنظم المبتدى سبيل الدخول في معركة المنافسة مع غيره من المنظمين والتغلب عليهم في نهاية الامر . ولكن ما هو مقياس الغلبة والهزيمة ؟ إن المقياس الرأسمالى المعروف هو بالطبع تحقيق الارباح . فالمنظم الناجح هو الذى ينجح في ميدان المنافسة ويحقق أقصى الارباح . ومع ذلك فإن الاتجاهات الاقتصادية النظرية الحديثة لا ترضى بهذه الإجابة معتقدة انها تنقسم بالسطحية وعدم التعمق ^(١) . ولكن المنظم الناجح ليس هو الذى يحقق الارباح الضخمة فحسب وإنما هو المنظم الذى يلاحظ وجود «الفجوات» بين الطلب والعرض ويبادر بملئها قبل غيره من المنظمين . وقد تكون هذه الفجوات — في بعض الاحيان — واضحة الرؤية بحيث

(1) Enke, «Economics for Development» p. 318.

(م ١٥ — نظريات النمو)

يهرع لملئها الجميع . وعند ذلك فإن الأرباح ستكون أسمية أو عادية لا تتعدى مستوى الأجور التى يتقاضاها المنظّمون بعد دفع عوائد عوامل الإنتاج الأخرى . ولكن الفجوات الأخرى لن تكون بهذا اوضوح أو التأكيد إذا لا يراها أو يشعر بوجودها إلا نفر من المنظمين ذوى الحنكة والبصيرة والذين فى مراكز اقتصادية معينة تسمح لهم برؤية الأبعاد الحقيقية لهذه الفجوات ثم الاسراع فى شجاعة وعزم لملئها محققين بذلك الأرباح . وهذا هو روح نظرية شومبيتر فى النمو الاقتصادى واثى سبق معالجتها فى الفصل الثامن من هذا المؤلف .

إلا أن النقطة الجديدة بالاعتبار هنا أن الاستثمارات ذات الطبيعة « الابتكارية » فى أولى مراحل التنمية الاقتصادية ستصبح روتينية بحتة فى المراحل الأخيرة . واتوضح هذا الرأى نذكر على سبيل المثال أن إنشاء مصنع لأقلام الباركر فى الكرنج مثلاً هو استثمار ابتكارى ولا شك لأن البلاد لازالت بعد فى أولى مراحل النمو ولا تصنع بها هذه السلعة أو غيرها . ولكن إقامة مصنع أو أكثر لأقلام الباركر فى الولايات المتحدة لن يكون ابتكاراً وإنما استثمار روتينى بحت لن يحقق إلا أدنى الأرباح .

وإذا أضفنا إلى هذا أن إقامة بعض الاستثمارات بنجاح فى دولة ما يؤدى إلى تحقيق وفورات نقدية خارجية تؤدى بدورها إلى خلق استثمارات أخرى . إن إنشاء مصفاة لتكرير البترول فى الكويت لمواجهة الطلب على البنزين ووقود الديزل سوف يؤدى إلى توفير سلعة أخرى مشتقة وهى « الأسفات » وبذلك يمكن رصف وتعبيد الشوارع بأثمان رخيصة . وهناك مثال آخر : إن إنشاء مصنع للبيات الغاز فى محافظة القليوبية مثلاً سيؤدى إلى تخفيض أسعار هذه السلعة وسيؤدى كذلك إلى زيادة الطلب على اللبيات والكبروسين من جانب المستهلكين فى قرى المحافظة ، ولا غرو فالكبروسين واللبيات ساءان متكاملان .

وتوضح هذه الأمثلة ما في إنتاج سلعة ما من تكامل قى بالنسبة لإنتاج سلعة أخرى . ومع ذلك فقد يحدث العكس ويصبح زيادة إنتاج السلعة أ . مناوئا للمعروض من السلعة ب . إن إقامة المحطات الكهربائية والنوية في إنجلترا في السنوات العشر القادمة سوف يؤدي إلى رخص أسعار الكهرباء عن الكيلووات - وبالتالي إلى انتشار إستخدامها في الصناعة والمنازل الأمر الذي يؤدي إلى الإقلال من أهمية بل وأرباحية مناجم الفحم في البلاد .

والاستثمارات عموما لا يقتصر أثرها على السلعة المنتجة فحسب وإنما يتعدى هذا الأثر إلى سلع أخرى ، حتى عند عدم وجود تكامل اقتصادي بين السلعتين . إن إنشاء مصنع للجلودين يؤدي إلى زيادة إنتاج أربطة الجزم والشنط الجلدية وما إلى ذلك من الصناعات المرتبطة بالجلود فحسب وإنما قد يؤدي إلى زيادة إقبال المشترين على البنطلونات والبديل كذلك ^(١) .

والخلاصة التي نستنتجها من الأمثلة السابقة كلها أن الاستثمارات إذا ما تمت في قطاع ما قد تؤدي إلى استثمارات أخرى في قطاعات أخرى ^(٢) . والمنظم الكنفء وهو يملأ أحد الفجوات قد يفتح بذلك فجوة أخرى لظهور الوفورات الخارجية . فإذا ما عمد المنظم إلى ملء هذه الفجوة فإن الوفورات الناجمة عن ذلك قد تفتح فجوة أخرى وهكذا . فإذا استبدلنا كلمة « فجوة » التي وردت في الفقرة السابقة بكلمة « غير متوازن » فسنجد الجملة كما يلي :

إن المنظم الكنفء وهو يحاول إحداث التوازن قد يعمل على عدم التوازن نتيجة للوفورات الخارجية وهكذا . وبهذه الطريقة يتأرجح الاقتصاد القومي من جهة إلى أخرى طالما أنه يسير في طريق النمو .

(١) وتفسير ذلك أن رخص أسعار الاحذية نتيجة لإنشاء مصنع الجلود سيؤدي إلى تشجيع الأفراد على لبس البنطلونات والبديل به أن كانوا يلبسون الجلاب مثلا .

(٢) وفي هذا المعنى يقول البروفسور Enke ما يلي « The point is that one investment may lead to another. »

إن روح نظرية النمو غير المتوازن التي نشرها البروفسور ألبرت هيرشمان ، Hirschman سنة ١٩٥٨ ، إن الاقتصاد القومي في الدول النامية يتعرض لبعض الاستثمارات التي بدورها تخلق فرصاً جديدة للاستثمار فتؤدي بذلك إلى تقوية تيار النمو . فلاستثمارات ذات الأثر الكبير في النمو ليست تلك التي تؤدي إلى التوازن في الاقتصاد القومي وإنما هي التي تعمل على خلق الاختلالات وعدم التوازن في الاقتصاد . وفي هذا المعنى يقول Hirschman ما يلي :

« إن برامج التنمية الاقتصادية يجب أن تعمل على خلق الحيوية في الاقتصاد التنافسي النامي دون أن تؤدي إلى إزالة الاختلالات به . وإذا كان على الاقتصاد القومي أن يسير قدماً إلى الأمام فإن مهمة سياسة النمو هي المحافظة على القلق الاقتصادي وعدم التوازن . إن السكابوس الذي يقلق بال الاقتصاديون التقليديون الذين ينادون بالتوازن هو بعينه الذي ينبغي أن ننظر إليه نحن على أنه خير مساعد في عمليات التنمية ^(١) »

والبروفسور Hirschman وهو ينادى بخلق الحيوية في الاقتصاد التنافسي إنما يعنى المداومة على خلق الاستثمارات الجديدة التي تؤدي إلى وفورات خارجية وتفتح مجالات أخرى استثمارية كانت ناقصة ولم يلتفت إليها أحد ، ولكنها وبعد بدء عملية الاستثمار في إحدى الجهات تبدو عملية واضحة جلية . مثل هذا النوع من الاستثمار هو الذي أطلق عليه Hirschman لفظ « الاستثمارات المقوية induced investments » وهي الاستثمارات التي توضح كيف يظهر الاختلال في إحدى الصناعات فيؤدي إلى مزيد من الاستثمار لإعادة التوازن ثم يظهر اختلال آخر يتطلب مزيداً من الاستثمار وهكذا .

(1) A. O. Hirschman, «The Strategy of Economic Development» New Haven, Conn : Yale University Press, 1958 — p. 66

ولقد أورد Hirschman مثالا يوضح وجهة نظره هذه ، وهو إن زيادة الطلب على شرب البيرة يؤدي إلى التوسع في مصانع البيرة القائمة وإلى إقامة المزيد من هذه المصانع . فهذا لا شك فيه . إلا أن إقامة مصانع البيرة سيخلق نقصاً واضحاً في صناعة الزجاجات . وعند ذلك يهرع المنظمون إلى ملئ هذه الفجوة باستثمار رؤوس أموال جديدة في إقامة مصانع الزجاج تلبية لعدم التوازن الذي طرأ . وما أن تبدأ هذه العملية حتى يظهر اختلال آخر في كميات الشعير المنزرعة واللازمة لصنع البيرة فهرع المزارعون إلى سد هذه الثغرة بزيادة المساحة المنزرعة شعيراً وهكذا . أنظر إلى هيرشمان وهو يقول :

، يظهر الموقف المثالي بالنسبة للتنمية الاقتصادية عندما يؤدي اختلال ما إلى حركة إنمائية في هذا الاتجاه والتي بدورها تؤدي إلى اختلال آخر يقتضي نفس التحرك الإنمائي وهكذا . فإذا تمت هذه السلسلة من النمو غير المتوازن فليس على واضعي البرامج الاقتصادية إلا أن يراقبوا هذه العملية من بعيد ^(١) .

ويعتمد هذا التحليل اعتماداً كبيراً على الفكرة القائلة بأن عملية النمو في ذاتها تحتوي على عمليات صغيرة تعتمد كل منها على الأخرى في تكامل وانسجام . فكل عملية استثمارية تسهل من العملية الاستثمارية الأخرى ، وكل سلسلة منتجة تؤدي إلى مزيد من الطلب على الساعة الأخرى . وهكذا تسير عملية النمو معتمدة على مبدأ التكامل الاقتصادي المعروف .

(٢)

ولا تقتصر نظرية النمو غير المتوازن لهيرشمان على مجرد تفضيل مبدأ

(1) Hirschman., p. 71—72.

عدم التوازن وفكرة الاستثمارات المقوية وإنما تتعدى ذلك كله إلى دراسة اختيار الاستثمارات التي تسند بعضها البعض .

أن التنمية الاقتصادية تتطلب القيام بسلسلة من المشروعات ذات الآثار الاقتصادية النافعة والمؤدية إلى زيادة تدفق الدخل في مجالات شتى . كالإدارة العامة والتعليم والصحة والنقل والقوى المحركة والزراعة والصناعة وإنشاء المدن . . إلخ . إلا أن الموارد الاقتصادية المحدودة سواء أكانت على شكل مدخرات معدة للاستثمار أو « قدرتنا على الاستثمار » تضطرنا في بعض الأحيان إلى الاختيار بين هذه المشروعات . وهنا يستطيع السوق القيام بدور إيجابي عن طريق تساوى إنتاجيات مختلف المشروعات عند القيمة الحدية . ومع ذلك فمن المعترف به في الدراسة الاقتصادية المعاصرة وجوب تخصيص نسبة كبيرة من الأموال للمشروعات التي ليس لنتائجها قيمة سوقية في الحال — كمشروعات الصحة وبعض مشروعات الخدمات العامة وما إلى ذلك — أضف إلى ذلك أن اقتصاديات التخلف تميل إلى إظهار بعض الاختلافات المنتظمة بين النفقات الخاصة والنفقات الاجتماعية . وفي مثل هذه الحالات فإن مجرد الإعتماد على السوق يؤدي إلى سوء توزيع الموارد ^(١) .

ولقد أدت هذه الاعتبارات بالإضافة إلى الاحتياجات العملية للخططى التنمية إلى دراسة مفصلة لمعايير الاستثمار . ويمكن صياغة المشكلة التي نوقشت في هذا الصدد كما يلي : إذا ما أعطيت لنا كمية محددة من موارد الاستثمار وكانت أمامنا في نفس الوقت سلسلة من المشروعات الاستثمارية المقترحة التي تفوق تكاليفها الإجمالية حجم الموارد المتاحة فكيف ننتقي المشروعات التي تسهم بأكبر الفوائد بالنسبة إلى ماسوف تتكلفه من نفقات ؟ وعند الإجابة على هذا السؤال فسر الاقتصاديون مبدأ «الإسهام» على أنه إضافة

(١) Jan Tinbergen : The Design of Development (Baltimore, 1958), p. 39.

المباشرة للنتائج بمجرد اكتمال المشروع . وهو إجراء طبيعي وخاصة إذا نظرنا إلى النمو على أنه يعتمد كلية على الناتج والدخل الكلى والذي يوضح — بطريق الميل إلى الإدخار — انشراق والوسائل المؤدية إلى زيادة النمو . واعتمادا على هذه الفروض ، فإن مقياس ما قد أصبح يسمى « بالإنتاجية الحدية الاجتماعية » ، لمختلف المشروعات — وهى أساسا نسبة العائد إلى التكلفة — يصبح الأداة التى تسمح لنا نظريا بترتيب مختلف المشروعات على أساس إسهامها المتوقع فى الناتج ومن ثم زيادة التنمية^(١) .

ولقد اقترح لينشتين فى السنوات الأخيرة مفهوما أكثر دقة وتفصيلا . إن معايير الاستثمار يجب أن تأخذ فى الاعتبار بالإضافة إلى تيار الناتج الآثار المختلفة للمشروعات المقترحة بالنسبة للمعروض من التنظيم والمدخرات فضلا عن عادات الاستهلاك وزيادة السكان وما إلى ذلك من العوامل الأخرى التى تؤثر فى زيادة النمو^(٢) . ويعترف لينشتين أن معياراً يتضمن كل هذه العناصر (وبالإضافة إلى الإنتاجية الحدية الاجتماعية بذاتها) قد يكون صعب التطبيق جداً^(٣) . ويبدو أن نقده هذا قد يودى عمليا إلى اتخاذ اتجاه مضاد للفكرة حيث أنه يضع فائدة معيار الإنتاجية الحدية الاجتماعية دون أن يعوضنا بأداة أخرى يمكن استخدامها .

وإذا حاولنا اتباع منهج آخر ينبغى أولاً أن نفرق بين الاختيارات البديلة Substitution Choices والاختيارات المؤجلة Postponement

(1) A. E. Kahn, «Investment Criteria in Development», Quarterly Journal of Econ., 55 (Feb. 1951), 38—61 :
H. B. Chenery «The Application of Investment Criteria», Quarterly Jour. of Econ., 57 (Feb. 1953), 76—96.

(2) Leibenstein, Economic Backwardness and Economic Growth ch. 15.

(3) Ibid., p. 268.

Choices . ولنفرض الآن أن أمامنا حرية الاختيار بين القيام بمشروع ما وإيكن أو مشروع آخر وهو ب . فإذا كان القرار في صالح أ فقد يعنى هذا أحد شيئين ، إما أن المشروع ب قد ألغى نهائياً أو أنه قد تأجل . وفى الحالة الأولى — حالة الإلغاء — فإن الاختيار هنا سيكون فيما بين بدائل فنية أخرى داخل نطاق مشروع معين كأن يختار بين مشروع إمداد المدن بالقوة المحركة أو أمدادها بالماء . والكثير من الاختيارات الهامة هى من هذا النوع . حيث يتركز الإهتمام على أحسن وسيلة لتحقيق هدف معين أو أحسن تصميم لمشروع معين ذو نتائج تحتاج إليه البلاد حاجة ماسة . وفى تقرير هذه الاختيارات تصبح معايير الاستثمار المعتادة ذات نفع كبير . ومع ذلك فشعورنا بالنسبة للدول المتخلفة أنه يجب إدخال اعتبارات أخرى جديدة الى هذا التحليل . اعتبارات تتصل بانماء الفرد نفسه وتقديم مختلف الخدمات له .

ولنفرض الآن أن جميع اختيارات الإحلال قد تمت وأن أمامنا سلسلة من المشروعات المنمدة المصممة لتحقيق أهداف بعينها . فى مثل هذا الموقف تواجهنا اختبارات مؤجلة فتمط . فلم تعد المسألة إختيار المشروع أ بدلاً من ب . وإنما أصبحت إختيار التابع أ ب . بدلاً من التابع ب أ . ولكن ماهو الأساس المنطقى لمثل هذا الإختيار ؟ إذا افترضنا أن هدفنا هو أخذ كل من أ ، ب ولكن يمكننا الآن أن تنجز أ أو ب فقط تاركين ب أو أعلى الترتيب لمرحلة أخرى ، فمن الواضح إذن أن السبب المعقول والوحيد لتفضيل أ ب على ب أ هو أن ب يمكن تنفيذه بسرعة إذا ما نفذ أ مقدماً وليس العكس . وبعبارة أخرى فإن إختيارنا يعتمد كلية على الضغط الذى يولده وجود الخلق ب ، مقارنة بالضغط الذى يولده ب نحو أ . فإذا ما صيغت المشكلة فى هذا القالب يصبح من الواضح جداً أن الإنتاجية المقارنة لـ أ ، ب التى يجب أخذها فى الاعتبار يحتمل أن تكون عاملاً أقل أهمية فى تقرير الأولوية .

وعلى الرغم من التبسيط الشديد الذى عرضت به الفكرة ، إلا أنها توضح ناحية هامة من مشكلة التنمية . ذلك أنه يجب بذل مجهودات أساسية فى الدول المتخلفة — دائماً — طالما كان للتخلف زواياه الكثيرة المتداخلة . ومن هذا التداخل لانستنتج فكرة النمو المتوازن والقائلة بأنه من الضرورى القيام بهجوم شامل على جميع المشروعات . إذ المطلوب فى هذه الحالة هو ما يسمى بالحل المتتابع أو المتسلسل . وبعبارة أخرى فإن التقدم المنعزل فى قطاع واحد أمر ممكن إلا أنه لا يدوم لفترة طويلة ولا يؤدي إلى تقوية تيار النمو الاقتصادى فى البلاد على وجه العموم . ومن ثم — وعلى أساس نظرية النمو غير المتوازن — فإن استمرار التقدم دون توقف يتطلب تحقيق تقدم فى مجال آخر يسند المجال الأول .

إن مقارنة زيادة الإنتاجية الناجمة عن مشروعات كالتعليم والنقل مثلاً — وبناء على الفقرة السابقة — تصبح مشكلة صعبة للغاية . إذ لا تتم هذه المقارنة إلا بافراض تحقيق التقدم فى مجال واحد فقط . ولكن نظرية النمو غير المتوازن تستطيع عقد مقارنة بين المشروعات على أساس القوة التى سينمتع بها أحد المشروعات والتى سوف تدفع التقدم فى الثمانية . إن التحسينات التى تطرأ على مرفق النقل أمر مرغوب فيه ولا شك ، إلا أنها تصبح غير ذات فائدة ما لم يتحسن مستوى التعليم فى الوقت نفسه . ويقول Hirschman فى هذا الشأن ما يلى :

« فى هذه الأنماط الأساسية لقرارات التنمية لا يكفى أن نحلل ونمحص معايير الاستثمار بل يجب تطوير أساليب جديدة للفكر والعمل فى هذا المجال الجديد ، والذي يتمثل فى القيام بمشروعات متتابعة ذات كفاية واستراتيجيات مثلى للتقدم . »^(١)

ولتفسير هذه الفكرة الأخيرة يفترض هيرشمان عدداً معروفاً من الخطوات (ن خطوة) ينبغى اتخاذها لمضاعفة دخل الفرد فى المتوسط فى دولة ما .

(1) Hirschman's book, p. 79.

وبناء عليه فيجب أن يكون لدينا — من حيث المبدأ — نه من المتتابعات البديلة لهذه الخطوات . وليس هناك بالطبع وسيلة مؤكدة لاختيار اكفا هذه المتتابعات عن طريق سلسلة من القياس المنطقي ، بل يجب أن نهذف إلى إيجاد بدائل لمشروعات مثلى جديدة . كما يجب أن نقدم بضع علامات ترشد طريقنا فضلا عن المبادئ والنماذج الموضحة .

إن الشواهد التاريخية قد دلت على أن النمو السريع فى الريف والمدن والصناعات والمؤسسات الفردية قلما يحدث بطريقة منتظمة . فقد تنمو بعض القطاعات إلى حدود كبيرة بينما لا تزال قطاعات أخرى فى مراحلها الأولى ^(١) . ومن ثم فمن الصعوبة بمكان تحديد درجات الأولوية أو الترتيب الذى تسير عليه مشروعات التنمية . يقول هيرشمان صاحب النظرية « ان قدرا محدودا من التقديم والتأخير فى مشروعات التنمية قد يكون أكثر فاعلية من الانتظام المثالى فى القيام بهذه المشروعات » ^(٢)

ولكن كيف يستطيع واضعوا برامج التنمية التوفيق فى عملية التقديم والتأخير ؟ من الصعوبة بمكان وضع قواعد عامة فى هذا الشأن . إذ ينبغي ترك هذه العملية لمبدأ « التجربة والخطأ » ، فمن الصعوبة بمكان تحديد خطوات التنمية تحديدا قاطعا . وذلك لاعتماد هذه الخطوات على خطوات أخرى قد تمت بالفعل وأصبحت حقيقة واقعة ^(٣) ومن هنا فإن نظرية النمو غير المتوازن لا تضع فى اعتبارها أولوية القيام بالمشروع (ا) قبل المشروع (ب) وإنما هى تهتم أكثر ما تهتم بفكرة تتابع المشروعات ا ، ب ، ج وتحاول

(١) ومع ذلك — وكما يقول هيرشمان — فإذا زاد الاختلال وعدم التوازن عن حد معين فقد يؤدي ذلك إلى الاضرار بالنمو الاقتصادى على وجه العموم .

(2) Ibid., p. 81.

(3) As stated by Hirschman « ... The difficulty of taking any development steps depends exclusively on the number of neighbors already in place » Ibid., p. 82.

توضيح أكفأ سلسلة من الإستثمارات التى تؤدى إلى دفع تيار التنمية^(١).

(٣)

ويرى هيرشمان كذلك أن التنمية الإقتصادية تتطلب القيام بمشروعات عامة جماعية تستفيد منها بقية المشروعات الأخرى سواء كانت فردية أم حكومية . وهى المشروعات التى تستخدم رؤوس أموال جماعية Social Overhead Capital والتى تتضمن إستثمارات مختلفة فى مرفق النقل مثلاً (كأنشاء الموانئ وتوسيعها ومحطات السكك الحديد والطرق والكبارى والمطارات) أو إقامة بعض المنشآت العامة (مثل محطات الكهرباء ومرافق المياه والكهرباء) أو المنشآت الاقتصادية الكبرى العامة — كبناء السدود والقناطر ومشروعات الري والصرف .^(٢)

والفكرة التى يوردها هيرشمان إزاء هذا النوع من استثمار العام أن الدول النامية وهى تقبل على هذه المشروعات إنما تعمل كذلك — وفى نفس الوقت — على تشجيع المستثمر الفردى فيها بعد . إن إقامة محطات القوى الكهربائية فى الدول النامية يؤدى إلى توافر التيار الكهربائى الرخيص . الأمر الذى يؤدى إلى تشجيع الصناعة على وجه العموم . كما أن إقامة تنظيم يريدى وتلغرافى محكم وبأسعار منخفضة يؤدى بطريق غيرمباشر إلى زيادة عدد الصحف والمجلات وإلى نشر العلم والمعرفة . ثم إن إقامة السد العالى

(١) لأن أكفأ تتابع خطوات الاستثمار لا بد وأن يختلف من إقليم إلى آخر ومن دولة إلى أخرى اعتماداً على حدة وتركيز عقبات التنمية .

(٢) يعرف هيرشمان رأس المال الجماعى S. O. C. بأنه يشمل أوجه النشاط الاقتصادى التى يميل البنك الدولى للإنشاء والتنمية إلى تحويلها . راجع كتابه صفحة ٨٣ .

إلا أن Enke كان أكثر تحميداً لكل هذه المشروعات فأورد بعض الصفات الاقتصادية والاجتماعية التى تتوافر فى هذه الأموال فتميزها عن غيرها من المشروعات .

Enke • Economic of Development • p. 321.

فى الجمهورية العربية المتحدة ان تقتصر فائدته على الصناعة وتوليد الطاقة المحركة فحسب بل يتعدى ذلك إلى القطاع الزراعى كذلك .

ولا تقتصر الحجج التى أوردها هيرشمان لتجديد الاستثمار فى رؤوس الأموال الجماعية على ذلك فحسب، وإنما يؤكد أن إنشاء مثل هذه المشروعات سيؤدى ولا شك إلى عدم توازن فى الاقتصاد القومى . وهو أمر يجذبه هيرشمان إلى أقصى حد . وطالما وجد هذا الاختلال فتحت الفرص أمام القطاع العام أن يتدخل نيملاً هذه انفجرة ، فتزداد الاستثمارات فى المجتمع ليحدث عدم توازن آخر وهكذا .

والسؤال الذى يتبادر إلى الذهن الآن هو : لماذا اقترح هيرشمان حدوث عدم توازن عند استثمار رؤوس الأموال الجماعية ؟ إن السبب فى هذا راجع إلى الطبيعة البشرية ذاتها وإلى الحالة النفسية التى تسود أذهان المخططون فى الدول النامية . إن ضخامة الأموال اللازمة لمثل هذه المشروعات والزيادة السكانية الكبيرة فى هذه الدول تغرى المخططون على إقامة هذه المنشآت بكفاية إنتاجية تفوق الطلب على منتجاتها الحالية . ولين هذا بالطبع هو القاعدة العامة فى مثل هذه المشروعات وإنما هو الشاهد المشاع . وفى هذا المعنى يقول هيرشمان ما يلى : طالما أن مخططي التنمية ينفقون الجزء الأكبر من وقتهم على مشروعات رؤوس الأموال الجماعية فمن الطبيعي أن يبالغوا فى أهميتها البالغة . ولذلك فإن الاستثمار فى مثل هذا النوع من المشروعات يجد تأييداً كبيراً من الأوساط الحكومية ^(١) .

ومع ذلك فقد يحدث عدم التوازن بطريقة عكسية . إذ تعتمد بعض الدول إلى استثمار أموال كبيرة نسبياً فى المشروعات الانتاجية المباشرة Direct Productive Activities ، وتأخير المشروعات الجماعية العامة إلى فرص أخرى قادمة . وبمعنى آخر فبدلاً من توجيه الاستثمارات إلى

(1) Hirschman's, p. 85—86.

إلى المشروعات الجماعية أملا في تقوية وتغذية المشروعات الانتاجية المباشرة. فقد تعتمد بعض الحكومات إلى التغالى في إنشاء النوع الثانى من المشروعات فتخلق بذلك عدم التوازن . ولا يعنينا الآن مناقشة ماذا كان الأفضل البدء بالنوع الأول من استثمار أو النوع الثانى أو البدء بهما معا فهذه مناقشة قد لا تكون ذات موضوع هنا ونحن بصدد شرح وتفسير أبعاد نظرية النمو غير المتوازن . إذ كل ما يعنينا هو مبدأ عدم التوازن في حد ذاته الذى سيحدث . لا محالة والذى سيؤثر في دفع تيار النمو . وهو الأساس الذى بذت عليه نظرية النمو غير المتوازن .

وثمة نوع آخر من عدم التوازن لابد سيظهر أثناء عملية النمو ، وهو الاختلال الناشئ من كمية إنتاج السلع الوسيطة والسلع التامة الصنع . والتصنيع يتطلب ولا شك القيام بسلسلة من العمليات الانتاجية ذات المراحل حتى يظهر المنتج النهائى ويعرض للبيع في الأسواق . ومع ذلك فليس من المحتم بالنسبة للدول النامية أن تتكبد الجهود والمتاعب فتصنع كل السلع المطلوبة من الألف إلى الياء . وهو الرأى الذى تؤيده نظرية الدفعة القوية السابقة . فكل ما يطلب من الدول النامية إذا ما أرادت أن تسير على هدى نظرية النمو غير المتوازن أن تستورد بعض السلع الوسيطة أو كلها التى لا تستطيع إنتاجها فى الداخل ، وهو أمر معقول وتؤيده جميع النظريات الكلاسيكية القديمة والحديثة ، ولكن الشواهد المعاصرة قد دلت على أن الدول النامية وهى فى غمرة الحماس الشعبى والوطنى لتحقيق النمو تحاول كذلك أن تجمع العماليات الصناعية المعقدة كلها فى الداخل لتنتج منتجاتها نهائيا هو من أعقد منتجات الدول الصناعية المتقدمة وأخص إنتاجها ^(١) .

وطالما بدأت هذه الدولة فى إقامة مجموعه من المنشآت لتصنيع المنتجات النهائية فقد ينتبى الاختلال إلى حد كبير ، ولكن سينشأ فى نفس الوقت

(1) Hirschman, op. cit., p. 111.

وفي موضع آخر من الإقتصاد القومى نوع آخر من الاختلال . ذلك أن الصناعات التى تهدف إلى صناعة المرحلة الأخيرة من المنتج والتى تسير قدما إلى الإمام ستحتاج إلى العديد من السلع الوسيطة التى لا بد من إنتاجها فى الداخل أو استيرادها من الخارج .

وفي كلتا الحالتين هنالك نوع من الاختلال حادث لا محالة . وهذا الاختلال يقتضى استثمار رؤوس أموال فى جهات أخرى . وهكذا تسير عملية النمو فى محاولة دائمة لملا الفجوات الاستثمارية بين إنتاج السلع الوسيطة أو استيرادها وبين إنتاج المنتجات النهائية التامة المصنع .

والخلاصة أن نظرية النمو غير المتوازن لهيرشمان على عكس نظرية النمو المتوازن لنوركسيه تقوم على أساس تصرفات وسلوك المستثمر الفردى بالتعاون مع الحكومة . بينما تقوم نظرية النمو المتوازن أساسا على التوجيه الحكومى المركزى . ومن هنا فإن نظرية النمو المتوازن تؤيد وجود خطة اقتصادية تضعها الحكومة لخلق النمو فى جميع الميادين دفعة واحدة . وعكس ذلك نجد فى نظرية النمو غير المتوازن التى لا تعتمد على خطة اقتصادية مركزية وحيث يبرز دافع الربح الفردى كمؤشر الاتجاهات الاستثمارية التى يلجأ إليها المنظمون الفرديون الذين يرسمون طريق النمو الذى تسير فيه الدولة النامية .

 Bibliotheca Alexandrina



0404215